الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليـم العالـي والبحث العلمـي

جـامعة الشهيد حمه لخضر بالـــــوادي

جامعة الشهيد حمّه لخضر - الوادي
Université Echahid Hamma Lakhdar - El-Oued

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة : علوم تجارية

تخصص : تجارة دولية

أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي

دراسة مقارنة بين الجزائر- تونس (2000-2015)

مقدم الأستاذ:

بالحبيب عبد الكامل

من إعداد الطلبة :

✍ **بوترعة أحمد**

✍ **شايع هاني**

✍ **تركي عبد الباسط**

لجنة المناقشة

د/ السعيد بوشول	**أستاذ محاضر (أ) جامعة الشهيد حمّه لخضر الوادي**	**..... رئيسا**
أ/ عبدالكامل بالحبيب	**أستاذ مساعد (أ) جامعة الشهيد حمّه لخضر الوادي**	**..... مشرفا ومقررا**
أ/ عبدالجليل هويدي	**أستاذ مساعد (أ) جامعة الشهيد حمّه لخضر الوادي**	**..... مناقشا**

السنة الجامعية:2017/2016

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليـم العالـي والبحث العلمـي

جـامعة الشهيد حمه لخضر بالـــــوادي

جامعة الشهيد حمّه لخضر - الوادي
Université Echahid Hamma Lakhdar - El-Oued

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة : علوم تجارية

تخصص : تجارة دولية

أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي

دراسة مقارنة بين الجزائر- تونس (2000-2015)

مقدم الأستاذ:

بالحبيب عبد الكامل

من إعداد الطلبة :

✍ **بوترعة أحمد**

✍ **شايع هاني**

✍ **تركي عبد الباسط**

لجنة المناقشة

د/ السعيد بوشول	**أستاذ محاضر (أ) جامعة الشهيد حمّه لخضر الوادي**	**..... رئيسا**
أ/ عبدالكامل بالحبيب	**أستاذ مساعد (أ) جامعة الشهيد حمّه لخضر الوادي**	**..... مشرفا ومقررا**
أ/ عبدالجليل هويدي	**أستاذ مساعد (أ) جامعة الشهيد حمّه لخضر الوادي**	**..... مناقشا**

السنة الجامعية:2017/2016

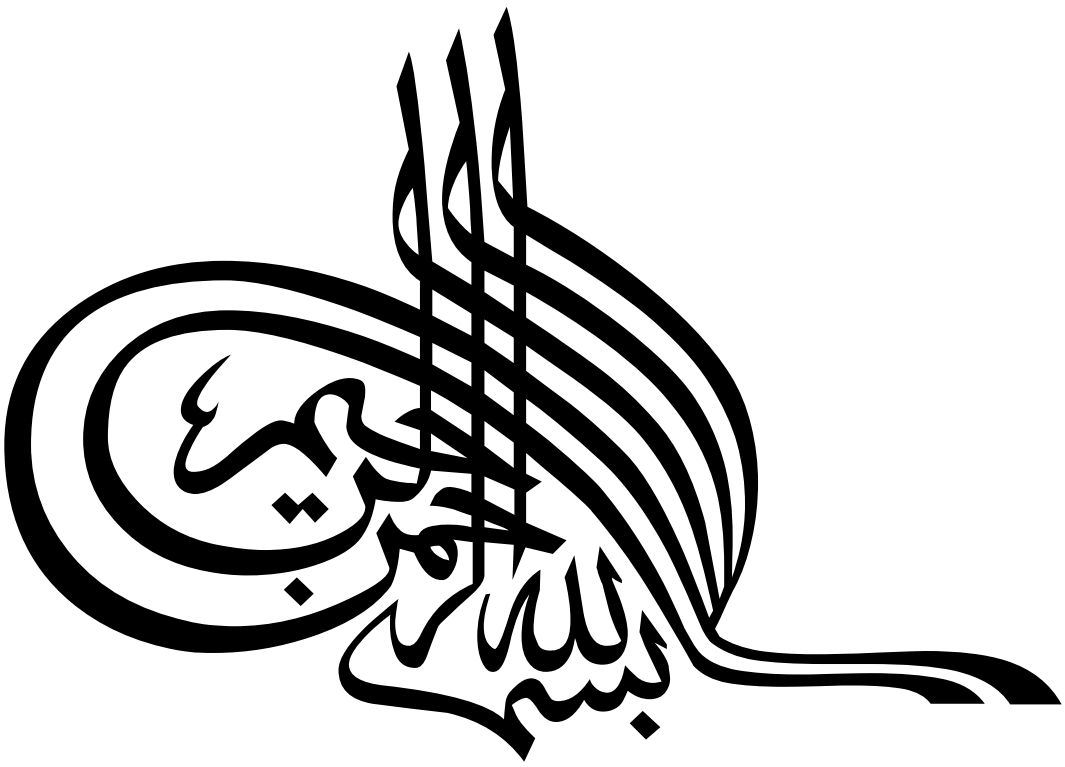
بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

بسم الله خالق الكون ومصرفه بديع السماوات والأرض الحي

القيوم الذي له ملك السماوات والأرض وهو على كل شيء قدير،

والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين

محمد عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم وبعد . . . . .

إلى روح أبي الطاهرة **الساسي** رحمة الله عليه وأسكنه الفردوس الأعلى

إلى من حملتني وهنا ووضعتني وهنا إلى من علمتني معنى الحياة وعانت في ذلك أشد معاناة

إلى جوار سفري إلى الجنة بإذن الله أمي الغالية **زكية**

إلى إخوتي ياسين و عبدالله و عشيري و عبد الحميد

وإلى أخواتي العزيزات لمياء وآمال ويسرى والكتكوتة مريومة والمتزوجات وأزواجهن الأعزاء

وإلى اخواني اللذين لم تلدهم أمي :إبراهيم، هاني، بسطي، كيمو، حسن، عبدالله،

عيده الخال، حجي، لزهر، سفيان، وليد، كمال الجار.

وإلى كل من أحبهم ويحبونني ولم يتسن لي ذكرهم أهديهم ثمرت جهدي هذا.

بوترعة أحمد

الإهداء

ربنا لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك ومجدك على ما أنعمت علي من نعم لا تحصى . . . . منها توفيقك إيانا لانجاز هذا العمل

أهدي ثمرة جهدي إلى :

أمي : المرأة التي تفانت في تربيتي وكانت وراء كل نجاحاتي ، فأنت نبراس حياتي ومصدر قوتي ، وقلعتي التي أتحصن بها

إلى قيمة التضحية والوفاء إلى التي تحملت الشقاء يسرا من اجل تعليمي ، إلى التي كانت شمعة صامتة تحترق من أجل أن تنير لي دربي والتي ترقبت نجاحي بنفسية ممزوجة بين الحزن والفرح إليك أمي **الوينزة** حفظك الله

أبي : من كان سندا لي وتاجا ارفع بيه رأسي إلى من اكتوى بلسعات الدهور وذاق مرارة الحياة ليحيي أولاده ، إلى من ثابر ليلا ونهارا وحرا وبردا من أجل تربيتي ،

إليك يا أبي **اعمارة** حفظك الله

إلى إخوتي وأخواتي كل باسمهم

والى كل أصدقائي و واحبابي في الحياة العلمية والعملية

والى كل من تسعهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي

شايع هاني

الإهداء

اهدي هذا العمل المتواضع إلى الوالدين العزيزين اللذان لن انسي فضلهما علي ما حييت ،

كيف لا وهما اللذان سهرا وتعبا من اجلي إلى ان وصلت إلى هذه المرحلة والحمد لله ،

دون ان انسي الفضل الكبير لجميع أخوتي الذين ساعدوني في هذا العمل وأخواتي كذلك والى كل

زملائي وكل من يعرفني دون استثناء ، والى كل أساتذتي الكرام الذين أوجه لهم تحية إجلال

وتقدير وخاصة الأستاذ المشرف الذي لم يبخل علينا بشيء .

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

" إذا مات بن آدم انقطع عمله ،إلا من ثلاث : صدقة جارية ،علم ينتفع به ، وولد صالح يدعو له "

تركي عبد الباسط

كلمة الشكر

الحمد الله الذي وهب لنا بنعمة العمل والعلم

الحمد الله الذي يسير لنا أمورنا وعزنا بالفهم

الحمد الله الذي وفقنا وسهل لنا التقدم إلى الأمام

الحمد الله والصلاة على محمد أعظم النعم

قال صلى الله عليه وسلم: من لا يشكر الناس لا يشكر الله

تعجز كل كلمات الشكر أمام منظمة الأبوين الذين دفعوا سنين عمرهم

ليقطفوا أثمار نجاحها

فلكم ألف شكر على كل الدعم المعنوي والمادي

لك باقة امتنان وعرفان يا أستاذنا المشرف "بالحبيب عبد الكامل"

والزميل "لعربي إبراهيم" لتوجيهاتكم التي ساعدتمونا بها

كثيرا ومجهوداكم التي بذلتموهما

من أجل أن يرى هذا البحث النور

جزيل الشكر والعرفان إلى كل من

ساعدنا من قريب ومن بعيد .

أحمد – عبد الباسط – هاني

ملخص البحث

تشير العديد من الأدبيات والأبحاث النظرية والكمية في مجال التجارة الخارجية على وجود علاقة بين تحرير التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي. ومن بين الأمثلة الرائدة في هذا المجال تجربة الدول الناشئة التي اعتمدت على سياسات تجارية غير تقييدية ، سمحت لها بتحقيق تحسن كبير في معظم المؤشرات ، إذ أدى انفتاح أسواق هذه الدول إلى معالجة أهم الإختلالات على مستوى أسواقها ، وتحقيق معدلات عالية من النمو وبالتالي تحقيق الرفاهية والقضاء على البطالة، و في هذا المجال حاولت الجزائر وتونس بعد تحرير التجارة الخارجية إلى تعظيم منافع هذا الانفتاح. ولقد ظهر ذلك من خلال العديد من الإصلاحات التجارية التي قامت بها الجزائر وتونس ، والعديد من المؤسسات التي تم إنشاؤها لتأطير هذا الإنفتاح والعديد من التشريعات التي تم تبنيها لتوفير جو ملائم في مجال التجارة الخارجية. ولتحليل وتوضيح كل ذلك ، نطرح السؤال الإشكالية التالية :

ماهو أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الإقتصادي؟

(دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2015)

وحيث تناولنا دراسة الموضوع بالشكل التالي :

الجانب النظري : تناولنا فيه بالدراسة مختلف المفاهيم المتعلقة بتحرير التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي ، مع إبراز دور المؤسسات والمنظمات الدولية التي تتولى دعم التحرير التجاري المؤدي إلى النمو في البلد.

أما القسم التطبيقي : فتم خلاله دراسة حالة ومقارنة الجزائر بتونس وتتبع تجارتهما الخارجية ومختلف الاصلاحات التي عرفتها الدولتين ، ثم نتناول بالتحليل بعض المؤشرات الاقتصادية في ذلك مع المحاولة التطبيق نموذج تحليلي لتوضيح العلاقة المدروسة محل البحث.

الكلمات المفتاح : النمو الاقتصادي – التجارة الخارجية – الصادرات – الواردات .

Résumé du projet intitulé:

De nombreux déontologies recherches théoriques et quantitatives dans le domaine de commerce extérieur indiquent l'existence d'une relation entre la libération de cette dernière et la croissance économique, et parmi les exemples majors dans ce domaine, l'expérience des pays naissants qui s'appuient sur des politiques commerciales non restreintes qui leur permettent la réalisation d'une grande amélioration dans la plupart paramètres macro-économique.

L'ouverture des marches de ces pays provoque le traitement de principaux défauts au niveau de leurs marches et la réalisation de plus grands taux de croissance et par conséquent la réalisation confort et la réduction du chômage; l'Algérie et la Tunisie a essayé, dans ce domaine et après la libration de sa commerce extérieur, d'agrandir les intérêts de cette ouverture et cela apparait en l'appliquant divers réformes commerciales et la création de plusieurs entreprises pour encadrer l'ouverture et de nombreux législations adoptées pour un climat favorable de la commerce extérieur. Et pour l'analyse et clarification on de tous cela, on pose la problématique suivante:

Quelle est l'influence de la libération de la commerce extérieur sur la croissance économique?
(Une étude comparative de l'Algérie et la Tunisie entre 2000 - 2015)

On a procédé ainsi:

le coté théorique: on a traité par étudie les différentes notions concernant la croissance économique et la libration de la commerce extérieur.

le coté pratique: Une étude comparative de l'Algérie et la Tunisie en suivant; sa commerce extérieur et les déférentes reformes qu'elle a en, et puis on a abordé par analyse certains paramètres macro-économique. On a appliqué aussi une méthode analytique pour clarifier la relation étudie.

Mots clé: Commerce Extérieur – Exportation – Importation – Croissance Economique.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الاهداءات	
الشكر	
الملخص باللغة العربية	
الملخص باللغة الفرنسية	
فهرس المحتويات	IV- I
فهرس الجداول	V
فهرس الأشكال	VI
مقدمة عامة	**أ – هـ**
الفصل الأول : ..... الاطار النظري حول التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي	53-6
تمهيد	6
المبحث الاول : مفاهيم عامة حول التجارة الخارجية .	31-7
المطلب الأول : ماهية التجارة الخارجية	7
الفرع الأول: مفهوم التجارة الخارجية وأهميتها .	7
الفرع الثاني : سياسات التجارة الخارجية .	10
الفرع الثالث : تحرير التجارة الخارجية .	18
المطلب الثاني : نظريات التجارة الخارجية	25
الفرع الأول : النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية .	25

الفرع الثاني : النظرية النيوكلاسيكية في التجارة الخارجية .	27
الفرع الثالث : النظرية الحديثة في التجارة الخارجية .	28
المبحث الثاني : مفاهيم حول النمو والتنمية الاقتصادية .	43-32
المطلب الأول: المفاهيم والعوامل المحددة للنمو والتنمية الاقتصادية	32
الفرع الأول : مفهوم النمو الاقتصادي .	32
الفرع الثاني: مفهوم التنمية الاقتصادية .	33
الفرع الثالث : عناصر ومحددات النمو الاقتصادي .	35
الفرع الرابع: خصائص النمو الاقتصادي (خصائص الست لكزنتس عن النمو الاقتصادي)	39
المطلب الثاني : مقاييس ومعايير النمو والتنمية الاقتصادية .	41
الفرع الأول: المؤشرات الاقتصادية (معايير الدخل) .	41
الفرع الثاني : المؤشرات الاجتماعية .	42
الفرع الثالث : المؤشرات الهيكلية .	43
المبحث الثالث : تأثير قطاع التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي	52-44
المطلب الأول : إستراتيجيات النمو والتنمية الاقتصادية .	44
الفرع الأول : استراتيجية الدفعة القوية .	44
الفرع الثاني : استراتيجية النمو المتوازن .	45
الفرع الثالث : استراتيجية النمو غير المتوازن .	46
الفرع الرابع : الاستراتيجية المناسبة للظروف .	46
المطلب الثاني : العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي .	47
الفرع الأول : مراحل النمو لـ (Rostow) .	47
الفرع الثاني : نموذج (Von Neuman)	48
الفرع الثالث : نموذج (Harrod Domar)	49

الفرع الرابع : نموذج (Solow Swan)	50
خلاصة الفصل	53
الفصل الثاني :..... دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس (2000-2015)	107-55
تمهيد	55
المبحث الأول : دراسة حالة التجارة الخارجية في الجزائر	77-56
المطلب الأول : مسار تحرير التجارة الخارجية في الجزائر .	56
الفرع الأول : مرحلة رقابة الدولة لقطاع التجارة الخارجية .	56
الفرع الثاني : مرحلة احتكار الدولة للتجارة الدولية .	60
الفرع الثالث : مسار الجزائر مع صندوق النقد الدولي ضمن برنامج التعديل الهيكلي	62
المطلب الثاني: الاصلاحات الاقتصادية المتعلقة بالتجارة الخارجية في الجزائر	66
الفرع الأول : مرحلة التحرير المقيد .	66
الفرع الثاني : مرحلة التحرير التام للتجارة الخارجية .	67
الفرع الثالث: مرحلة العودة إلى التقييد والمراقبة للتجارة الخارجية.	67
الفرع الرابع : مرحلة التحرير الكامل للتجارة الخارجية .	67
المطلب الثالث : التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات العالمية.	68
الفرع الأول : الجزائر ومنظمة التجارة العالمية .	68
الفرع الثاني : اتفاقية لشراكة الإوروبية – الجزائرية .	73
المبحث الثاني : دراسة حالة التجارة الخارجية في تونس	91-78
المطلب الأول : مسار تحرير التجارة الخارجية في تونس .	78
الفرع الأول : مرحلة التأميم.	78
الفرع الثاني: مرحلة الاشتراكية.	79
الفرع الثالث : مرحلة الرأسمالية المقيدة.	80

المطلب الثاني: الاصلاحات الاقتصادية المتعلقة بالتجارة الخارجية في الجزائر	81
الفرع الأول : الأهداف العامة للبرنامج الإصلاح الاقتصادي.	81
الفرع الثاني : البرامج التنموية للنهوض بالاقتصاد التونسي.	82
المطلب الثالث : التجارة الخارجية التونسية في ظل التحولات العالمية .	87
الفرع الأول : تونس ومنظمة التجارة العالمية .	87
الفرع الثاني : اتفاقية الشراكة الأوروبية – التونسية .	88
المبحث الثالث : دراسة مقارنة بين الجزائر– تونس	92-106
تمهيد	92
الفرع الأول : الناتج المحلي الاجمالي وتطوره خلال الفترة (2000- 2015)	93
الفرع الثاني : تطور رصيد الميزان التجاري في الجزائر وتونس خلال الفترة (2000- 2015)	96
الفرع الثالث: تطور البطالة في الجزائر وتونس خلال الفترة (2000- 2015)	98
الفرع الرابع : تطور التضخم في الجزائر وتونس خلال الفترة (2000- 2015)	101
الفرع الخامس : تطور سعر صرف الدينار الجزائري والتونسي خلال الفترة (2000- 2015)	104
خلاصة الفصل	107
الخاتمة العامة	109
قائمة المراجع	

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الميزة المطلقة	25
02	الميزة النسبية	26
03	نظرية القيم الدولية	27
04	يبين نسب الرسوم الجمروكية للسلع	57
05	المساعدات المالية المقدمة من طرف صندوق النقد الدولي للجزائر في اطار الاتفاقية الاستعداد الانتمائي	65
06	تطورات المؤشرات الاقتصادية في تونس	80
07	تطور الناتج الاجمالي في تونس والجزائر من سنة (2000 – 2015)	93
08	تطور رصيد الميزان التجاري للجزائر وتونس خلال الفترة (2000–2015)	96
09	تطور ظاهرة البطالة في الجزائر وتونس خلال الفترة (2000-2015)	98
10	تطور ظاهرة التضخم في الجزائر وتونس خلال الفترة (2000-2015)	101
11	تطور ظاهرة التضخم في الجزائر وتونس خلال الفترة (2000-2015)	104

قائمة الاشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	يوضح دورة حياة المنتج	31
02	يوضح اثر التغير التكنولوجي على كل من قطاعي الزراعة والصناعة	38
03	شكل بياني يوضح تطور الناتج الاجمالي في الجزائر وتونس خلال الفترة (2000–2015)	94
04	يوضح تطور البطالة في تونس والجزائر من سنة (2000 – 2015)	99
05	يوضح تطور التضخم في تونس والجزائر من سنة (2000– 2015)	102

المقدمة العامة

المقدمة العامة

يشهد الاقتصاد العالمي في الوقت الحالي عدة تحولات مستجّلة الجوانب المتعلقة بنواحي الحياة بمختلف أنواعها الاقتصادية والاجتماعية، فبانتهاء مؤتمر بروتن وودز وخروجه بتشكيل مؤسستي البنك الدولي للإنشاء والتعمير والصندوق النقد الدولي في 1947 تغيرت الموازين في الاقتصاد العالمي، ثم تبعه بعد ذلك إنشاء منظمة التجارة العالمية OMC سنة 1995، والتي كانت نتيجة جولات عديدة من الاتفاقيات العامة للتعريفة والتجارة، وبهذه المنظمة بدأت تتضح معالم النظام العالمي التجاري الجديد، وبهذا الحدث البارز في منظومة الاقتصاد العالمي أحدثت عديد التغيرات على مستوى القطاعات الاقتصادية وخاصة المعاملات في ميدان التجارة الخارجية، وفي نفس المجال قامت منظمة التجارة العالمية برسم خطط وبرامج تقوم على تحرير التجارة الخارجية بين الاقطار المختلفة من العالم بدعوى إلغاء كل القيود التي تتعرض مسار وحركة العوامل الانتاجية كرأس المال والعمالة وحركة السلع والبضائع، بالاضافة إلى قطاع الخدمات الذي ظهر الاهتمام به حديثًا، والمنظمة العالمية بهذا كله تسعى إلى العمل على تحقيق هذه الأهداف، لما لدعاوي التحرير من فائدة على الاقتصاديات الوطنية والدولية على المتغيرات الاقتصادية الكلية .

وعلى هذا الأساس تشير العديد من الأدبيات والأبحاث النظرية والكمية في مجال التجارة الخارجية على وجود علاقة بين تحرير التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي. ومن بين الأمثلة الرائدة في هذا المجال تجربة الدول الناشئة التي اعتمدت على سياسات تجارية غير تقييدية، سمحت لها بتحقيق تحسن كبير في معظم المؤشرات، إذ أدى إنفتاح أسواق هذه الدول إلى معالجة أهم الاختلالات على مستوى أسواقها، وتحقيق معدلات عالية من النمو وبالتالي تحقيق الرفاهية والقضاء على البطالة. وفي هذا المجال حاولت الجزائر وتونس بعد تحرير التجارة الخارجية إلى تعظيم منافع هذا الانفتاح. ولقد ظهر ذلك من خلال العديد من الإصلاحات التجارية التي قامت بها كل من الجزائر وتونس، والعديد من المؤسسات التي تم إنشاؤها لتأطير هذا الانفتاح والعديد من التشريعات التي تم تبنيها لتوفير جو ملائم في مجال التجارة الخارجية .

➢ إشكالية الموضوع :

من خلال هذا الموضوع سنتطرق إلى العلاقة الموجودة بين تحرير التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في الجزائر وتونس، ولهذا سيتم في البحث الإجابة على السؤال التالي :

ما هو أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي؟

و كمحاولة على هذه الإشكالية نطرح الأسئلة الفرعية التالية :

✍ كيف يتم تأثير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي ؟

✍ ما هي العوامل المحددة للنمو الاقتصادي ؟

✍ ما مدى تأثير تحرير التجارة الخارجية في الجزائر وتونس على النمو الاقتصادي؟

✍ كيف يمكن دراسة وتتبع أثر عملية التحرير من خلال مؤشرات الاقتصاد الكلي في الاقتصاد الجزائري والتونسي؟

➢ فرضيات الدراسة :

من خلال التساؤلات السابقة الذكر نطرح الفرضيات التالية :

- هناك علاقة قوية بين تحرير التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي.
- تتمكن الدول النامية من الاستفادة من النظام العالمي الجديد للتجارة العالمية، لكنها تواجه تحديات جديدة في ظل هذا النظام .
- تعتبر الجزائر وتونس من بين الدول النامية التي بذلت مجهودات كبيرة للرفع من مستوى تجارها الخارجية من خلال الإصلاحات المتعاقبة التي قامت بها في هذا القطاع .

➢ أسباب الدراسة :

- قلة المواضيع التي تستهدف مجال التجارة الخارجية بالتحليل .

➢ أهداف الدراسة و أهميتها :

✍ محاولة بيان الجوانب المتعلقة بموضوع تحرير قطاع التجارة الخارجية .

✍ إبراز الآثار المرتبطة على عملية التحرير التجاري في الاقتصاد الوطني .

✍ السعي نحو توفير المناخ للاستفادة من عملية تحرير التجارة الخارجية .

✍ الرغبة في التعمق في مواضيع التجارة الخارجية.

✍ بيان الاثار الايجابية لعملية تحرير التجارة الخارجية على الناتج الوطني .

✍ معرفة علاقات التأثير والتأثر بين المتغيرات الاقتصادية الكلية المستهدفة في موضوع محل الدراسة (الصادرات ، الواردات والناتج الوطني) .

➢ الدراسات السابقة :

من بين الدراسات التي أجريت في هذا الميدان لدينا :

❶ Aatr Kray, David Dollar, Institution, Trade and Growth, The World Bank, (April 2002) .

وهي دراسة تهتم باثر نوعية المؤسسات على التجارة الدولية والنمو الاتقتصادي من جهة ، وتأثير التجارة الدولية على النمو الاقتصادي من جهة اخرى ، والنتيجة التي خلصت اليها هذه الدراسة هي العلاقة الايجابية بين هذه العوامل ذلك ان المؤسسات ذات نوعية و الأداء الجيد بالاضافة الى تمتع التجارة بقدر كبير من الاداء العالي تؤدي كلها إلى النمو الإقتصادي السريع .

❷ Romain Wacziarg, Karen Horn Welch, Trade liberalization and Growth: New Evidence, (December 2003).

حيث أن هذه الدراسة تهتم بأثر تحرير التجارة على النمو الاقتصادي ، و هنا نجد أن هذه الدراسة قامت بتحليل الاقتصاد الخارجي والاصلاحات في السياسات التجارية للبلدان ، وأثرها على النمو الاقتصادي ، وأجريت هذه الدراسة على عينة مكونة من مجموعة من الدول النامية ، ومن بين الناتج التي وصلت إليها هذه الدراسة هو وجود أثر سلبي أو معدوم للسياسة التجارية على النمو الاقتصادي وهذا مباشرة بعد تحرير التجارة الخارجية وهذه النتيجة تخص بعض الدول التي تم دراستها ضمن العينة الكلية .

❸ Dan Ben-David, Trade, Growth and Disparity Among Nations, (2000).

تهتم بدراسة أثر التجارة على النمو مع اختلاف الدخول في البلدان ، ومن خلال هذه الدراسة توصل الى وجود تنافض في الدخول بين البلدان خلال السنوات المختلفة ، لكن الدول التي نجحت التجارة فيما بينها كان لديها مستوى من الدخول متقارب ، إضافة إلى الدول التي تقوم بتحرير سياستها التجارية الدولية، وعلى العموم فان ما توصلت إليه هذه الدراسة هو العلاقة الايجابية التي تربط التجارة الدولية والنمو الاقتصادي .

❹ صوالي صدر الدين ، النمو والتجارة الدولية في الدول النامية (2006) .

وتهتم هذه الدراسة بدراسة أثر الانفتاح التجاري على النمو الإقتصادي في الدول النامية خلال الفترة (1981_2002) ، وقد استهدفت الدراسة 26 دولة نامية ، وقد وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية مباشرة بين الإنفتاح التجاري والدخل في العينة المدروسة ، أما في ما يخص العلاقة بين الانفتاح والنمو الاقتصادي فإن العلاقة موجودة في بعض الدول فقط ، وقد تبين أن العلاقة تكون سلبية في المراحل الأولى من الإنفتاح ثم تأخذ بالايجابية في السنوات التالية .

➢ حدود الدراسة :

➥ **الاطار الزماني** : تم تناول الدراسة في الفترة الممتدة بين 2000_2015.

➥ **الاطار المكاني** : تستهدف الدراسة دولتين ناميتين، هما الجزائر وتونس .

➢ المنهج المتبع في الدراسة:

لغرض الاجابة على الاسئلة الواردة في الاشكالية سيتم الاعتماد على منهجين.

☜ المنهج الوصفي والتحليلي الذي يتناسب مع الدراسة وخاصة عند التطرق للمفاهيم الاساسية المرتبطة بكل من النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية، بالاضافة الى المنهج التاريخي والذي قمنا باستخدامه لأجل تتبع مراحل التجارة الخارجية والسياسية للجزائر وتونس عبر الفترات المتعاقبة .

➢ أدوات الدراسة :

اثناء قيامنا بانجاز هذا البحث قمنا بالاستعانة بعدة ادوات والمتمثلة فيما يلي:

✍ اعتماد عدة مراجع باللغتين العربية والأجنبية من كتب، مجلات، مذكرات، تقارير وبحوث، ملتقيات وطنية ودولية.

✍ الاستعانة بشبكة الانترنت من أجل الحصول على الدراسات الحديثة والمعلومات التي يتعذر علينا الحصول عليها من المكتبات من خلال الاتصال بالجامعات الاجنبية، مراكز الدراسات والمنظمات الدولية العاملة في الموضوع محل البحث.

✍ الاتصال بالاساتذة الجامعيين المختصين والعاملين في المجال من اجل الاستشارة وطلب التوجيه.

➢ صعوبات الدراسة :

من الصعوبات التي واجهتنا في هذا البحث قلة المراجع في مكاتبنا التي تتناول بالبحث في هذه الموضوعات، وان توفرت الكتب التي تتناول بالتحليل موضوعات التجارة الدولية الا انها تخلو من الجانب التقني الذي يتناول دراسة علاقات التأثير والتاثر بين المتغيرات، وأما ما تعلق منها بالنمو الاقتصادي فنجد شح المكتبة وقلة المراجع فيها، كما لا ننسى الصعوبة التي تلقيناها في جمع البيانات والمعطيات الاحصائية المتعلقة بموضوع البحث، وذلك نظرا لتضاربها وشساعة الفارق فيها بين الجهات الرسمية المقدمة لها.

➢ خطة الدراسة :

حاولنا من خلال بحثنا هذا المحافظة على التسلسل المنطقي والتدرج في طرح الافكار ولهذا قمنا بتقسيم البحث الى اربعة فصلين وكل فصل يشمل ثلاث مباحث كما يلي:

✍ **الفصل الاول**: حيث تم فيه عرض مختلف المفاهيم المتعلقة بالتجارة الخارجية و والسياسات ونظريات التجارة الخارجية وتطرقنا أيضا إلى النمو والتنمية الاقتصادية، وكذلك المقاييس والمعايير التي يتم من خلالها قياس واحتساب المؤشرات المتعلقة بهما بالاضافة الى دراسة الاستراتيجيات المتعلقة بالنمو والتنمية الاقتصادية، ثم في الاخير تم عرض الاساس النظري للعلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي من خلال التطرق لاراء ابرز رواد المدارس الاقتصادية عبر المراحل الزمنية المختلفة.

✍ **الفصل الثاني**: خصصنا هذا الفصل للحديث عن الجزائر وتونس كحالة او كعينة التي خاضت تجربة في ميدان تحرير تجارتهما الخارجية، وذلك من خلال تتبع مسار تطور التجارة الخارجية بدءا من احتكار الدولة لها الى غاية السعي الى تحريرها عن طريق الاصلاحات والتشريعات التي تمس القطاع، مع التطرق الى التحديات التي واجهت الجزائر وتونس من انظمام الى المنظمة العالمية للتجارة الى الشراكة الى الاتحاد الاوروبي، وكمحاولة لدراسة اثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي قمنا بعرض دراسة تحليلية للعلاقة التي تربط بين المتغيرين (الصادرات _ الواردات / الناتج الاجمالي).

الفصل الاول

الإطار النظري حول التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي

تمهيـــد :

إن تطور التجارة الخارجية لأي بلد يتوقف أساسا على كفاءة جهازه الإنتاجي سواءا من ناحية جودة المنتجات أو الأسعار التنافسية التي يقدمها المتعاملون، لكن في ظل المنافسة الدولية التي أصبحت التجارة الخارجية تمثل تحديا كبيرا، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار عامل آجال التسديد التي يطلبها الزبائن الأجانب من الموردين و ما ينتج عن ذلك من عجز في الدورة الإنتاجية و عدم توفر الأموال اللازمة لتحقيق الصفقات بسبب ثقل الخزينة بالديون.

و لغرض إبراز وتحليل ما سبق طرحه يتم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول :مفاهيم حول التجارة الخارجية

المبحث الثاني :ماهية النمو والتنمية الاقتصادية

المبحث الثالث :تأثير قطاع التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي.

المبحث الأول : مفاهيم حول التجارة الخارجية

تعتبر التجارة الخارجية من أهم الركائز الأساسية لاقتصاد أي دولة، حيث تتفاعل مع مختلف القطاعات الأخرى لاقتصاد البلد . كما تتفاعل مع اقتصاديات الدول المتعامل معها بواسطة عمليات الاستيراد و التصدير، و نظرا لأهمية التجارة الخارجية في هذا البحث فقد خصص هذا المبحث لتناول مختلف المفاهيم الخاصة بالتجارة الخارجية و أهميتها و نظرياتها.

المطلب الأول : ماهية التجارة الخارجية

سنحاول التطرق في هذا المطلب الى عدة تعاريف للتجارة الخارجية اوهميتها بالنسبة لاقتصاد اي دولة.

الفرع الأول : مفهوم التجارة الخارجية وأهميتها

هناك عدة تعا ريف للتجارة الخارجية يتم تناول عدد منها كما يلي:

أولا : تعرف التجارة الخارجية بأنها " فرع من فروع الاقتصاد و الذي يهتم بدراسة الصفقات الاقتصادية الجارية عبرالحدود الوطنية ". [1]

و يمكن تعريف التجارة الخارجية من زاويتين مختلفتين :

المعنى الضيق و يشمل:

- الصادرات و الواردات المنظورة (السلع).
- الصادرات و الواردات غير المنظورة (الخدمات).

المعنى الواسع و يشمل:

- الصادرات و الواردات المنظورة .
- الصادرات و الواردات غير المنظورة .
- الحركة الدولية لرؤوس الأموال .
- الهجرة الدولية للأفراد .

ويطلق الاقتصاديون على المعنى الضيق للتجارة الخارجية مصطلح" التجارة الخارجية " وعلى المعنى الواسع مصطلح " التجارة الدولية " [2].

[1] موسى سعيد مطر و آخرون، التجارة الخارجية، دار صفاء للنشر و التوزيع عمان، 2001 ، ص:13.

[2] يونس محمود، أساسيات التجارة الدولية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الأردن، 1993 ، ص: 12.

➢ **تعرف بأنها** : " المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة المتمثلة في إشغال السلع، و الأفراد، و رؤوس الأموال تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة، أو بين حكومات أو منظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة ". [1]

➢ **تعرف بأنها** : " هي وسيلة تسمح لدول ما بتصريف الفائض من منتجاتها لدولة أو مجموعة دول أخرى، وفي نفس الوقت الحصول على المنتجات و الخدمات التي تحتاج إليها، و التي لا تستطيع إنتاجها محليا أو تحقيق الاكتفاء الذاتي في إنتاجها، من دولة أو مجموعة دول أخرى، و هذه الأخيرة تصرف بدورها الفائض من منتجاتها وخدماتها ". [2]

➢ **كما تعرف بأنها** : " أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية، ممثلة في حركة السلع و الخدمات و رؤوس الأموال بين الدول المختلفة ". [3]

➢ **و تعرف أيضا بأنها** : " عبارة عن حركة مجموع السلع و الخدمات بين مختلف دول العالم بمقتضى اتفاقيات و قوانين معترف بها دوليا ". [4]

ثانيا : أهمية التجارة الخارجية

من المعروف تاريخيا، أن تزايد و نشأة التجارة الخارجية و ازدهارها جاء مع تزايد مبدأ التخصص و تقسيم العمل وظهور الثورة الصناعية في انجلترا و التوسع في الاكتشافات الجغرافية و تزايد طرق المواصلات و تقدم و تطور وسائل الإيصال و مع تزايد الحاجة إلى المزيد من الإشباع لدى الأفراد في الدول المختلفة كلها عوامل أدت إلى ظهور و تزايد أهمية التجارة الخارجية و تضيف إلى ذلك انقسام كل مجموعة من تلك المجموعات إلى المجموعة الأخرى و بالإضافة إلى ذلك و في ضوء هذا التمهيد يمكن أن تبرز أهمية التجارة في النقاط التالية :[5]

❶ يشير الكثير من المحللين أنه لولا وجود التجارة الخارجية لكانت الثورة الصناعية في أوروبا محدودة في آثارها و لما تضاعف في حجم السكان و ذلك لأن دول غرب أوروبا الكثيفة السكان يحتاج الكثير منها إلى نسبة كبيرة من المواد الغذائية، و المواد الخام و غيرها التي كانت لابد أن تستوردها من باقي دول العالم.

---

[1] جمال جويدان الجمل، التجارة الدولية، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2006 ، ص: 11 .

[2] رشيد شيلالي، "تسيير المخاطر المالية في التجارة الخارجية الجزائرية"، مذكرة ماجستير في علوم التجارة (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011/2010، ص: 18 .

[3] السيد محمد أحمد السريتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009 ، ص: 8.

[4] محمد بن إبراهيم التو يجري،"التجارة الدولية و أثرها على التنمية المستدامة"، المؤتمر العربي الخامس للإدارة ، المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة، تونس، 2007 ، ص: 4.

[5] عبد المطلب عبدالحميد، النظرية الاقتصادية (تحليل جزئي و كلي للمبادئ)، الدار الجامعية، 2001 ، ص ص: 375، 376 .

❷ زيادة معدل النمو الاقتصادي عن طريق التخصص في السلع التي للدولة ميزة نسبية و تنافسية و بالتالي زيادة الدخل القومي و زيادة الرفاهية.

❸ تعتبر التجارة الخارجية منفذ التعريف فائض الإنتاج عن حاجة السوق المحلية ، حيث يكون الإنتاج المحلي أكبر مما يستطيع السوق المحلي استيعابه.

❹ القدرة على تمويل الكثير من المشروعات عن طريق الاستثمار المباشر و استيراد رؤوس الأموال الأجنبية خاصة بالنسبة للدول النامية.

❺ القدرة على الاستعانة بالأيدي العاملة و الخبرات الأجنبية لأن تحقيق معدلات نمو اقتصادي عالي يحتاج إلى كوادر فنية ماهرة، فن الأيدي العاملة و قد تكون غير متوفرة بالبلد.

❻ القدرة على تحويل المدخرات المحلية إلى استثمارات و خاصة في الدول النامية التي تحتاج إلى استيراد المعدات و الآلات و السلع الاستثمارية التي لا ينتجها الاقتصاد المحلي.

❼ القدرة على الحصول على التقنية و التكنولوجيا الحديثة التي تؤدي إلى زيادة الإنتاجية، عن البلاد المتقدمة تكنولوجيا.

❽ إن الدول النامية اعتمادها على التجارة الخارجية، يعتبر اعتماد أساسي حيث أن تقدم هذه الدول يتطلب الكثير من استيراد رؤوس الأموال و الخبرة و التقدم الفني من الخارج و تلك دعائم أساسية في التنمية لدى تلك الدول ومن ناحية أخرى نجد أن الدول التي تسبقه في مجال التنمية تعتبر سوقا دائما لمنتجات الدول النامية من المواد الخام (الأولية) و بالتالي مصدر من مصادر العملات الأجنبية لها.

❾ إن التجارة الخارجية تقوم على أساس توفير سلع لا توجد في الدول التي تستوردها و تصدير سلع يحتاجها الآخرون (عوامل إنتاج رؤوس الأموال)، على أن تكون تلك السلع و غيرها يمكن شراؤها من الخارج بأسعار تقل بكثير مما يمكن أن يكون عليه سعرها لو اتجهت محليا.

❿ إن التجارة الخارجية تسمح للمجتمع بأن يجعل على المزيد من السلع و الخدمات و بتكلفة أقل عن ما كان يحدث في غياب التجارة الخارجية أي أن مبدأ التخصص الدولي الذي تقوم عليه التجارة الخارجية، بين الدول يجب أن يؤدي إلى زيادة الدخل القومي للبلاد المشتركة في هذه العملية وهو ما يعرف بالمكسب الناجم عن التجارة الخارجية أو الدولية.[1]

[1] عبد الحميد عبد المطلب، المرجع السابق، ص: 37.

الفرع الثاني : سياسات التجارة الخارجية

تعتبر السياسات التجارية التي تعتمدها الدول النامية اليوم ذات أصالة فكرية من فترات تاريخية سابقة، بل و ترجع إلى المذاهب الاقتصادية التي سادت عصور تاريخية خلت منها سياسة كانت تعتمد التجارة على نتائج أفكار المدرسة التجارية أو سياسة التجارة الخارجية التي كانت تهدف إلى تنشيط و زيادة التبادلات التجارية و التي ثمنت بإنشاء فكرة الجات 1957، ثم قيام منظمة التجارة العالمية في يناير1995 .

أولا : مفهوم السياسة التجارية الخارجية و اهدافها

سنحاول التطرق في هذا المطلب الى مفهوم السياسة التجارة الخارجية واهم اهدافها

1) مفهوم السياسة التجارية الخارجية:

بغض النظر عن نوع السياسة التجارية الدولية المتبعة و في إطار التجريد العلمي، يمكن تعريف السياسة التجارية في أي دولة على أنها: " مجموعة من القواعد و الأساليب و الأدوات و الإجراءات و التدابير التي تقوم بها الدولة في مجال التجارة الدولية لتعظيم العائد من التعامل مع باقي دول العالم و في إطار تحقيق هدف التوازن الخارجي ضمن منظومة تحقيق الأهداف الاقتصادية الأخرى للمجتمع خلال فترة زمنية معينة ".[1]

➢ **تعرف أنها:** " السياسة الاقتصادية التي تطبق في مجال التجارة الخارجية. و يقصد بالسياسة الاقتصادية مجموعة الاجراءات التي تتخذها السلطات ذات السيادة في المجال الاقتصادي لتحقيق أهداف معينة. و يترتب على ذلك أن السياسة التجارية هي مجموعة الإجراءات التي تطبقها السلطات ذات السيادة في مجال التجارة الخارجية تحقيقا لأهداف معينة " .

فالإجراءات المتعلقة بضبط الواردات و الصادرات مثل الحصص و الرسوم الجمركية و الإعانات تعتبر جزءا من السياسة التجارية ".[2]

➢ **كما تعرف السياسة التجارية بأنها:** " مجموعة الأساليب و الاجراءات التي تضعها الدولة في مجال علاقاتها الاقتصادية الدولية لتحقيق اغراض و أهداف عديدة تختلف من دولة لأخرى و لكنها تدور حول علاج الخلل في الميزان التجاري أو المدفوعات أو رفع معدلات النمو الاقتصادي، و استقرار قيمة عملتها الوطنية ".

[1] عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص: 124.

[2] مجدي محمود شهاب،الاقتصاد الدولي المعاصر، بدون دار نشر، الإسكندرية، 2007، ص: 112.

➢ **كما تعرف أيضا بأنها:** " تلك الإجراءات التي تتخذها أو القوانين التي تسنها هذه الحكومة بغرض التأثير بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على حجم التبادل التجاري بينها و بين غيرها من البلدان أو التأثير على نوعية التبادل أو اتجاهاته " .[1]

2) اهداف السياسة التجارية الخارجية

2-1) الأهداف الاقتصادية : و تتمثل الأهداف فيما يلي:

أ – تحقيق موارد الخزانة العامة:

قد يكون الحصول على موارد الخزانة العامة لتمويل الإنفاق العام بأنواعه المختلفة أحد أهداف السياسة التجارية. و في كثير من الحالات يعتبر الحصول على موارد هذه الطريق أكثر فعالية و أكثر قبولا سياسا من بعض الطرق البديلة لتمويل الخزانة العامة. فعادة ما يتم الحصول على الموارد المالية للخزانة عند مرور السلع عبر الحدود وبذلك يتم توفير جزء كبير من نفقات التحصيل.كما أن الموارد المالية التي يتم الحصول عليها عن هذا الطريق تكون على الأقل في جزء منها، مدفوعة بواسطة الأجانب، على أنه يجب التحرر عند تحديد طريق تحقيق هذا الهدف _فلو تم تحقيقه بفرض رسوم جمركية على السلع المستوردة دون تمييز فقد يؤدي هذا إلى الإخلال باعتبارات العدالة الاجتماعية أو باعتبارات التنمية الاقتصادية أو هما معا. كما أن الهدف يلزم لتحقيقه اختيار النوع المناسب من السلع و الخدمات في التجارة الدولية و بالتحديد أن تكون المرونة السعرية لطلب عرض هذا النوع من السلع ضيقة .[2]

ب –حماية الانتاج المحلي من المنافسة الأجنبية:

والمقصود عزل المؤثرات الخارجية التي يمكن أن تؤثر تأثيرا ضارا على الإنتاج المحلي في بعض المجالات، و تشتد الحاجة إلى الحماية عندما تكون التكلفة الحقيقية للإنتاج في الداخل أكبر منها في الخارج ومتى رؤي لأسباب كثيرة، إن حماية الإنتاج المحلي أمر جوهري، عندئذ تطبق الحماية، مثل حماية دول غرب أوروبا للإنتاج الز ا رعي، و لو أن ذلك سينتهي مع التطبيق الكامل لاتفاقية الجات.[3]

ت –حماية الاقتصاد القومي من التقلبات الخارجية:

قد تحدث تقلبات اقتصادية عنيفة خارج الاقتصاد القومي كتضخم عنيف أو انكماش حاد و لاشك أن مثل هذه التقلبات أياً كانت العوامل المسببة لها غير مرغوب فيها، و لذلك فإن حماية الاقتصاد القومي منها أمر مسلم

[1] يوسف مسعداوي، دراسات في التجارة الدولية، دار هومة للطباعة و النشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص: 70.

[2] مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص: 118.

[3] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص: 127.

به طالما أن التجارة الخارجية هي وسيلة الاتصال بالخارج، لذا أصبح منوطا بالسياسة التجارية مهمة حماية الاقتصاد منهاو في ظرف البيئة الدولية المعاصرة ، فإن حماية الاقتصاد القومي من التقلبات الخارجية قد أصبحت أكثر من أي وقت مضى، مهمة المجتمع الدولي كله.فالبيئة الدولية المعاصرة تتميز بأن ما يحدث في أي مكان منها أضحى يؤثر في غير من الأمكنة، مما يستدعي بذل جهد دولي مشترك للتصدي لمثل هذه الظواهر .هذا لا ينفي أن أي بلد قد يرى أو يضطر إلى اتخاذ إجراءات معينة بصفة منفردة لحماية اقتصاده من التقلبات الخارجية.[1]

ث –حماية الاقتصاد الوطني من خطر سياسة الإغراق:

فالإغراق يعني تطبيق نظرية التمييز السعري في مجال التجارة الدولية، و يقصد بسياسة الإغراق، بيع السلع بسعر يقل عن تكاليف الإنتاج في الأسواق الخارجية على أن تعوض الخسارة بالبيع بسعر مرتفع في السوق المحلية. و سياسة الاغراق تعتبر وسيلة ملتوية لكسب السوق الخارجي على حساب المنتجين المحليين، و خاصة من بعض المحتكرين الأجانب بشكل مؤقت أو دائم. و لذلك فإن دولة أورجواي و الجات 1994 و منظمة التجارة العالمية 1995WTO كفلت تطبيق إجراءات معينة لمحاربة سياسة الإغراق و أعطت الدول حق الحماية ضد الدولة التي تمارس سياسة الإغراق ناهيك عن دخول الدولة التي تمارس تلك السياسة في منازعات و محاكمات و تعويضات من قبل جهاز أو مجلس فض النزاعات المتابع لمنظمة التجارة العالمية.

ج – **تشجيع الاستثمار من أجل التصدير:**

ويأتي في إطار الاتجاه إلى تحرير التجارة الدولية و التحول إلى استراتيجية الإنتاج من أجل التصدير و تشجيع إقامة المناطق الحرة، و توفير الحوافز و المزايا اللازمة لزيادة و تشجيع الاستثمار من أجل التصدير، بما في ذلك تسهيل الإجراءات و توفير إطار مؤسسي و بنية تصديرية تدفع إلى التحول نحو الاستثمار من أجل التصدير سواء الاستثمار المحلي أو الاستثمار الأجنبي المباشر.[2]

2-2) الأهداف الاجتماعية: تتمثل الأهداف الاجتماعية فيمايلي:

أ – حماية مصالح اجتماعية معينة:

كمصالح المزارعين أو المنتجين لسلعة معينة، أو العمال المشتغلين في صناعة معينة، و هنا تنقلب مصالح هذه الفئات، طبقا لآلية معينة تجد أصلها في هيكل توزيع القوى السياسية في المجتمع إلى مصالح المجتمع في مجموعة.

[1] مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص: 122.

2 عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص ص: 127، 128.

ب –إعادة توزيع الدخل القومي:

قد تستهدف الدولة إعادة توزيع الدخل القومي بين الفئات أو الطبقات المختلفة. وتلجأ من بين ما تلجأ إليه أدوات السياسة التجارية لتحقق هذا الهدف عادة .عادة ما تستخدم أكثر من أدوات السياسة التجارية، على سبيل المثال ففرض رسوم جمركية أو تطبيق نظام الحصص على واردات معينة مع ثبات العوامل الأخرى يقلل من الدخل الحقيقي لمستهلكي هذه السلعة و يزيد الدخل الحقيقي لمنتجيها في الدخل. ونادرا ما يعين إعادة توزيع الدخل القومي كهدف من أهداف السياسة التجارية و لكن هذه السياسة بالتضاف مع غيرها من السياسات الاقتصادية، و بالذات السياسة المالية تعتبر من السياسات الحيوية لتحقيق هذا الهدف.[1]

2–3) الأهداف الاستراتيجية:

ويقصد بالأهداف الاستراتيجية للسياسة التجارية كل ما يتعلق بأمن المجتمع، سواء في بعده الاقتصادي أو الغذائي أو العسكري .فقد يتطلب أمن المجتمع و الاعتبارات الاستراتيجية توفير حد أدنى من الغذاء عن طريق الإنتاج المحلي مهما كانت تكلفته مرتفعة في هذه الحالة قد يوكل إلى السياسة الخارجية أمر تحقيق ذلك بفرض الرسوم الجمركية أو نظام الحصص أو بمنع الاستيراد كلية. نفس الشيء ينطبق على توفير حد أدنى من الإنتاج الحربي لكي يحقق المجتمع درجة من الأمن يمكن الاطمئنان إليها. كما قد تقضي الاعتبارات الاستراتيجية الخاصة بالنشاط الاقتصادي توفير مقادير كافية من مصادر الطاقة كالبترول مثلا و هنا يكون على سياسة التجارة أن تتبع من الوسائل ما يكفل هذا الهدف.[2]

ثانيا :أنواع سياسة التجارة الخارجية

سنتطرق في هذا العنصر الى انواع سياسة التجارة و حجج انصارها.

1) سياسة الحماية التجارية و حجج انصارها

1–1) مفهوم سياسة الحماية التجارية:

تعتبر سياسة الحماية من أقدم السياسات في التاريخ الاقتصادي عندما نادى بها التجاريون و يمكن تعريفها بأنها " :هو مجموعة من القواعد و الإجراءات و التدابير التي يضع قيودا مباشرة أو غير مباشرة كمية أو غير كمية، تعريفية أو غير تعريفية على تدفق التجارة الدولية عبر حدود الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية معينة.[3]

1 مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص ص: 122، 123.

2 عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص: 239.

[3] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص ص: 129، 130.

2-1) حجج أنصار الحماية التجارية:

يستند مؤيدو هذه السياسة إلى عدد من الحجج و المبررات منها:

✍ تقليل الواردات و من ثم قد تؤدي هذه السياسة إلى تحسين العجز في ميزان المدفوعات.

✍ حماية الأسواق الوطنية من سياسة الإغراق التي تمارسها الدول الأجنبية المصدرة لسلع رخيصة، و الإغراق إما أن يكون مؤقتا أو دائما لحماية المنتجين المحليين من الخسارة الكبيرة لأن المناقشة الأجنبية بهذه السياسة تحرمها من الحصول على أرباح كافية.

✍ تؤدي إلى تحقيق أهداف استراتيجية و هي المتعلقة بأمن المجتمع سواء في بعده الاقتصادي أو الغذائي أو العسكري، فقد يتطلب أمن المجتمع توفير حد أدنى من الغذاء عن طريق الإنتاج المحلي مهما كانت تكلفته مرتفعة.

✍ تؤدي الحماية إلى زيادة الإيرادات العامة للدولة من خلال الرسوم الجمركية المرتفعة على السلع الكمالية، و السلع التي لها بدائل محلية، و يتوقف ذلك مرونة الطلب على الواردات.

✍ تؤدي إلى زيادة جذب رؤوس الأموال الأجنبية و زيادة العمالة في المجتمع.

2) سياسة الحرية التجارية وحجج انصارها

2-1) مفهوم سياسة الحرية التجارية:

ظهرت سياسة الحرية و انتعشت مع أفكار الكلاسيك في مجال التجارة الخارجية و نادوا بضرورة و أحقية الأفراد والمؤسسات القيام بالنشاط الاقتصادي و التبادل كما يرغبون دون تدخل الدولة، و في هذه الصياغة تعرف سياسة الحرية التجارية بأنها " مجموعة من القواعد و الإجراءات و التدابير التي تعمل على إزالة أو تخفيض القيود المباشرة أو غير المباشرة، الكمية أو غير الكمية، التعريفية أو غير التعريفية لتساهم في تدفق التجارة الد ولية عبر حدود الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية معينة "

2-2) حجج أنصار سياسة الحرية التجارية:

ينادي أنصار الحرية بوجوب القيام بالمبادلات الدولية الخالية من القيود و العراقيل استنادا للحجج التالية:

✍ يؤدي إتباع سياسة حرية التجارة الخارجية إلى زيادة الدخل القومي لأطراف التبادل التجاري، و يعود بالرفاهية على الاقتصاد الدولي بأكمله بدرجة أكثر من سياسة الحماية.

✍ يؤدي إتباع سياسة حرية التجارة الخارجية إلى تخصيص أفضل للموارد الاقتصادية و زيادة مستوى التشغيل و التوظف في الاقتصاد القومي لكل دولة.

✍ تخفيض معدلات البطالة بدرجة أفضل من سياسة الحماية لأنها تساعد على الإفادة من عناصر الإنتاج المتوفرة في الدول المختلفة.

✍ إن إتباع سياسة حرية التجارة الخارجية، يؤدي إلى تعظيم الصادرات في إطار إتباع استراتيجية الإنتاج من أجل التصدير، ومن ثم تحقيق هدف التوازن الخارجي بدرجة أفضل بكثير من سياسة الحماية.[1]

تطرقنا في المطلب السابق الى انواع سياسة التجارة و كذلك حجج انصار كل سياسة.

ثالثا : أدوات سياسة التجارة الخارجية

1) الأدوات السعرية:

1-1) الرسوم الجمركية:

وهي عبارة عن ضريبة تفرضها الدولة على السلع عندما تجتاز حدودها سواء كانت من صادرات أو واردات . فالرسم إذن ضريبة على انتقال السلع من الدولة أو إليها .و ظاهر أن الرسم ينقسم إلى رسم على الصادرات و رسم على الواردات.

أما رسم الصادرات فينطوي في الواقع على رغبة الدولة التي تفرضه إما في توفير السلعة في الداخل حتى توفي حاجة الاستهلاك المحلي، و إما في الحصول على مورد مالي.

والرسوم على الصادرات رسوم نادرة، غالبا ما تكون في البلاد المنتجة و المصدرة للمواد الأولية باعتبار أن عينها يقع على الخارج. و إنما الغالب هو أن تفرض الرسوم على الواردات و هناك نوعين من الرسوم الجمركية:

✸ **الرسوم القيمة :**

تفرض بنسبة مئوية معينة من قيمة السلعة .فيكفي إطلاع موظف الجمارك على الأوراق الدالة على قيمة السلعة حتى يحدد مبلغ الرسم المطلوب.

✸ **الرسوم النوعية :**

تفرض كمبلغ محدد على كل وحدة من وحدات السلعة .و عندئذ يكفي إطلاع موظف الجمارك على نوع السلعة أو حجمها أو وزنها، بغض النظر عن قيمتها، حتى يحدد مبلغ الرسم المطلوب.[2]

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص ص: 131، 132.

[2] عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص ص: 245، 246.

1-2) الاغراق:

و هو أحد الوسائل التي تتبعها الدولة للتمييز بين الأثمان السائدة في الداخل و الخارج، حيث تكون هذه الأخيرة منخفضة عن الثمن الداخلي للسلعة، مضافا إليه نفقات و غيرها من النفقات المرتبطة بانتقال السلعة من السوق الوطنية إلى السوق الأجنبية و ينقسم إلى ثلاثة فروع:

أ / الاغراق العارض : و الذي يفسر بظروف استثنائية طارئة.

ب / الاغراق قصير الاجل والمؤقت : الذي ينتهي بتحقيق الغرض المنشأ من أجله.

ج / الإغراق الدائم : المرتبط بسياسة دائمة تستند إلى وجود احتكار في السوق الوطنية يتمتع بالحماية.[1]

1-3) الإعانات :

و تتمثل في تقديم الدولة مزايا نقدية أو عينية للمصدرين حتى يتمكنوا من تصدير سلع معينة. فهذا النظام محاولة لكسب الأسواق في الخارج، عن طريق تمكين المنتجين أو المصدرين المحليين من البيع في الخارج بثمن لا يحقق لهم الربح، على أن تقدم الدولة لهم من جانبها منحا أو إعانات تعوضهم عن هذا الربح المفقود و بهذا تحاول الدولة أن تحمل المنتجين أو المصدرين على التخلي عن الربح السوقي، و الحصول على ربح حكومي في صورة الإعانة.[2]

1-4) تخفيض سعر الصرف :

تقوم الدولة بتخفيض قيمة عملتها الوطنية بالنسبة للعملات الاجنبية لتحقيق عدد من الأهداف منها تشجيع صادرات البلد و تخفيض الواردات. فبهذا الإجراء يصبح ثمن السلع المحلية أقل من ثمن السلع الأجنبية مما يكسبها ميزة تنافسية، و في نفسالوقت يرتفع ثمن السلع المستوردة أمام المحلية.[3]

2) الأدوات الكمية:

تسمى بالوسائل الكمية لأنها تؤثر في كمية أو حجم التبادل التجاري للدولة مع الخارج و هي:

2-1) نظام الحصص:

يقصد بنظام الحصص أو القيود الكمية أن تضع الدولي حدا أقصى للكمية أو للقيمة التي يمكن استي ا ردها من سلعة معينة خلال فترة معينة.[4]

---

[1] زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص:291.

[2] جاسم محمد، التجارة الدولية، دار زهران للنشر و التوزيع، الأردن، 2006، ص، 142.

[3] زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص: 297.

[4] موسى سعيد و آخرون، مرجع سابق، ص: 70.

2-2) تراخيص الاستيراد:

يقصد بتراخيص الاستيراد تلك التراخييص أو التصاريح التي تمنح للأفراد و الهيئات، قصد استيراد سلعة معينة من الخارج، و هي تعتبر إحدى وسائل الرقابة المباشرة على التجارة الخارجية.[1]

3) الأدوات التنظيمية:

و هي الوسائل و الإجراءات التي تتدخل الدولة من خلالها في تنظيم قطاع التجارة الخارجية على النحو الذي يحقق أهدافها و هي:

3-1) المعاهدات التجارية :

هي اتفاق تعقده الدولة مع غيرها من الدول من خلال أجهزتها الدبلوماسية، بغرض تنظيم العلاقات التجارية فيما بينهما تنظيما يشمل بجانب المسائل التجارية و الاقتصادية أمور ذات طابع سياسي أو إداري.[2]

3-2) الاتفاقات التجارية:

هي معاهدة بين دولتين، بموجبها تنظيم المعاملات الخارجية بينهما من تصدير و استيراد و طريقة سداد الديون و المستحقات و ذلك بهدف زيادة تنمية حجم المبادلات التجارية لكل منهما، و تحقيق المصالح الاقتصادية أو السياسية المشتركة.[3]

3-3) اتفاقات الدفع:

ينتشر أسلوب اتفاقات الدفع بين الدول الآخذة بنظام الرقابة على الصرف و تقييد تحويل عملاتها إلى عملات أجنبية، و هو اتفاق بين دولتين ينظم قواعد تسوية المدفوعات التجارية و غيرها وفق الأسس و الأحكام التي يوافق عليها الطرفان.

3-4) التكتلات الاقتصادية:

تظهر التكتلات الاقتصادية كنتيجة للقيود في العلاقات الاقتصادية الدولية و كمحاولة جزئية لتحرير التجارة بين عدد محدود من الدول. و تتخذ التكتلات عدة أشكال قد تختلف فيما بينها من حيث الاندماج بين الاطراف المنظمة.[4]

---

[1] جودة عبد الخالق،الاقتصاد الدولي، دار النهضة العربية، مصر، 1992، الطبعة الرابعة، ص: 169.

[2] زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص: 297.

[3] أحمد فارس مصطفى، العلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات جامعة حلب، سوريا، 1989، ص: 163.

[4] جاسم محمد ، المرجع السابق، ص: 298.

3-5) الحماية الإدارية:

والمقصود بها مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى التشديد في تطبيق القوانين الجمركية.

وتتخذ هذه القيود عددا من الأشكال مثل اشترط شهادة من مصدر السلعة (شهادة المنشأ) تحميل المستورد نفقات التفتيش، فرض تكاليف مرتفعة على تخزين البضاعة أو نقلها و التشدد في منع دخول بعض السلع بحجة المحافظة على الصحة العامة.[1]

الفرع الثالث: تحرير التجارة الخارجية

يعد تحرير التجارة الخارجية من كافة القيود التي تحد من انسياب و حركة السلع و الخدمات بين دول العالم، مبدا أساسيا من المبادئ التي تقوم عليه منظمة التجارة العالمية، حيث تسعى هذه الأخيرة إلى محاربة كافة أشكال هذه القيود، و تقوم منظمة التجارة العالمية بمساعدة الدول ال راغبة في تحرير تجارتها الخارجية، و ذلك بغية تحقيق أهداف مختلفة و متنوعة، من بينها تحقيق النمو الاقتصادي و القضاء على الفقر و غيرها من الأهداف الأخرى، و من هنا قمنا بتقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب تتوزع كالآتي :حيث تناولنا في العنصر الأول مفهوم و شروط نجاح تحرير التجارة الخارجية، أما العنصر الثاني فتطرقنا فيه إلى مراحل تحرير التجارة الخارجية، و في العنصر الثالث و الأخير إلى آثار تحرير التجارة الخارجية، و ذلك حسب الآتي:

أولا : مفهوم و شروط نجاح تحرير التجارة الخارجية

سنتطرق في هذا العنصر الى مفهوم تحرير التجارة الخارجية وكذا شروط نجاحها.

1) مفهوم تحرير التجارة الخارجية

1-1) تعريف تحرير التجارة الخارجية:

يمكن تعريف سياسة تحرير التجارة الخارجية على :" أنها جملة من الإج ا رءات و التدابير الهادفة إلى تحويل نظام التجارة الخارجية اتجاه الحياد، بمعنى عدم تدخل الدولة التفضيلي اتجاه الواردات أو الصادرات و هي عملية تستغرق وقتا طويلا [2]ويعرف أيضا على أنها " التخلي بشكل عام عن قيود التجارة و أسعار الصرف. "

[1] جاسم محمد، مرجع سابق، ص: 143.

[2] قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصاديةالكلية، ط1 :، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص : 209 .

وعليه يمكن القول أن تحرير التجارة الخارجية، يعني التخلي التام عن وضع القيود على التجارة الخارجية، وأسعار الصرف، من خلال وضع جملة من التدابير و الإج ا رءات الهادفة إلى تحويل نظام التجارة الخارجية اتجاه الحياد، و قد تستغرق هذه العملية وقتا طويلا نظ ا ر لظروف كل بلد.

وقد تكون هذه التعريفات لا تتناسب مع ما تعنيه المؤسسات الدولية بتحرير التجارة الخارجية، لذا يجب التطرق إلى مفهوم تحرير الخارجية من وجهة نظر المؤسسات الدولية، و هي تعني:

- التخلي عن السياسات المنحازة ضد التصدير و إتباع سياسات حيادية بين التصدير والاستراد.
- تخفيض قيمة الرسوم الجمركية المرتفعة و الحد من درجة تشتتها.

ويؤدي تحرير التجارة الخارجية إلى التغير في الأسعار النسبية مما يتيح عنه آثار على القطاعات تبعا لاتجاهات الاسعار فيها، وهذا من شأنه التأثير على الإنتاج والطلب والشغل، و منه في النهاية إعادة توزيع المداخيل و يشكل تحرير التجارة الخارجية مبدا أساسيا من المبادئ التي تقوم عليها المنظمة العالمية للتجارة، حيث تعمل هذه المنظمة على محاربة مختلف أشكال القيود الكمية و تحويلها في مرحلة أولى إلى قيود تعريفية و تعمل في مرحلة ثانية إلى الاتجاه بها نحو الانخفاض.

1-2) أسباب تحرير التجارة الخارجية:

إن برامج تحرير القطاع الخارجي في الغالب هي جزء من برنامج متكامل لإصلاحات هيكلية تنتهجها الدول، و ذلك بغية دفع عجلة النمو في الاقتصاد، هذا التوجه مرده إلى أسباب مترابطة منها:

- تدهور شروط التبادل التجاري خصوصا فيما يتعلق بزيادة أسعار البترول و اتجاه أسعار المواد الأولية الأخرى نحو الانخفاض مع مرور الزمن.
- الضغوط التي مارستها و تمارسها المؤسسات الدولية و بعض الدول الغربية، و ذلك بعد تفاقم أزمة المديونية في الدول النامية عام 1982 ، حيث أجمعت الدول الغربية و المؤسسات الدولية على أن تحرير التجارة الخارجية هو عنصر أساسي لإنعاش الاقتصاد العالمي، و مارست المنظمات الدولية ضغوطها على الدول النامية من خلال قروضها الشرطية (Conditionalloans)
- تزايد عدد التجاري الناجمة، فيما يخص تحرير التجارة الخارجية حيث استنتجت العديد من الدراسات بوجود علاقة قوية بين تحرير التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي، و أن الدول التي ركزت على الانفتاح التجاري و تشجيع الصادرات Export promotion قد حققت نمو أكبر من الدول التي اتبعت سياسة إحلال الواردات

Import substitution المبنية على حماية الصناعات، و كمثال على ذلك دول جنوب شرق آسيا .[1]

1-3) مزايا التجارة الخارجية:

تؤدي عملية تحرير التجارة الخارجية إلى العديد من المنافع و المزايا للدول النامية منها:

أ - **تشجيع المنافسة في الأسواق المحلية** : يؤدي تحرير التجارة الخارجية إلى إزالة التشوهات في المبادلات الخارجية، و هذا بدوره يقود إلى إحداث آثار تنافسية هامة في الاقتصاد.

ب -**التقليص من التزامات الحكومة** : الناجمة عن تكفلها بإجراءات التجارة الخارجية من جهة و تحملها لتكاليف ناجمة عن التحديد الإداري لأسعار الصرف، مما يجعل الحكومة تنصرف لمهام أخرى.

ت -**المساعدة على عملية الاندماج الاقتصادي** : ذلك أن عملية الاندماج الاقتصادي تتطلب أسواق واسعة، و هذا نجد مختلف أشكال الاندماج تركز على مبدأ التبادل الحر للمنتجات ذات المنشأ و المصدر المنتمي لدول منطقة الاندماج المعنية، و هذا عن طريق إ زالة الحواجز الجمركية و غير الجمركية[2] .

- أن تنمية الصادرات تؤدي إلى تغطية تكاليف الواردات(موازنة الميزان التجاري)في غالب الأحيان.
- زيادة الضغوط على المؤسسات المحلية لكي تبتكر و تحقق أكثر مستويات الإنتاج كفاءة.
- تقدم للمستهلكين نطاقا أوسع من اختيارات السلع.
- تسمح للشركات أن تستغل بشكل كامل ميزتها النسبية و اقتصاديات الحجم الكبير.
- انفتاح التجارة يزيد استخداما لتكنولوجيا الجديدة.
- يقترن تحرير التجارة بانخفاض أسعار السلع، ذلك أن إزالة قيود الاستيراد يتيح للمشترين شراء السلع بالأسعار العالمية.[3]

2) شروط تحرير التجارة الخارجية:

تعتمد سياسة تحرير التجارة الخارجية على مجموعة من الأدوات أهمها(تغير نظام الأسعار، تغير نمط تدخل الدولة في التجارة الخارجية، تغير نظام أسعار الصرف)....، و استنادا إلى التجارب السابقة التي عرفتها مختلف دول العالم في سياستها لتحرير تجارتها الخارجية، فإنه ثمة متطلبات يجب توفيرها من أهمها:

---

[1] عطا الله بن طيرش، " اثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية " د راسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير ، تجارة دولية كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير المركز الجامعي غرداية، 2011/2010، ص : 22 .

[2] قدي عبد المجيد، مرجع سابق، ص ص: 249 ، 250 .

[3] عطاالله بن طيرش، مرجع سابق، ص: 23.

- ✓ يتطلب تحرير التجارة الخارجية وجود سياسة اقتصادية كلية سليمة، و أسعار صرف واقعية تعكس الواقع الاقتصادي.
- ✓ أن تكون السياسات الأخرى- خاصة المتعلقة بالاستثمار و الأسعار -تعمل في اتجاه التحرير و دعمه
- ✓ من المفيد الابتداء في التحرير بإلغاء الحصص و القيود و الكية المماثلة و التي يمكن في البداية استبدالها بتعريفة جمركية، لأن التعريفة تضفي نوعا من الشفافية على الحماية، فتبين المنتفعين من الحماية و حجم هذا الانتفاع.
- ✓ من المفيد قبل المشروع في إجراء تخفيضات في مستويات التعريفة الجمركية القيام بإجراءات لزيادة الصادرات، و يتم الإجراء جنبا إلى جنب مع تخفيض سعر الصرف ليمكن من تحقيق مكاسب مبكرة من عملية التحرير عن طريق زيادة الصادرات و الإنتاج و العمالة.
- ✓ يتوقف نجاح واستمرار برامج تحرير التجارة الخارجية على توفير بيئة عالمية تشجع تحقيق المزيد من التحرير التجاري، و تقوم فيها مختلف الدول بالالتزام بقواعد التحرير.[1]

ثانيا : مراحل تحرير التجارة الخارجية

سنتطرق في هذا العنصر إلى عدة مراحل من تحرير التجارة الخارجية ويمكن تقسيمها إلى ما يلي:

المرحلة الأولى: (1498_ 1763)

ظهرت هذه المرحلة عن طريق الاكتشافات التي تمت في هذه الفترة و غزو القارات التي قام بها التجار الأوروبيين، و هي تبدأ مع اكتشاف طريق الرجاء الصالح من طرف بارثول وميوديا " Bartholomew Dia " (1488) و اكتشاف كريستوف كولومب "Christoph Colomb " لأمريكا، و فتح الطريق التجاري نحو الهند من طرف فاسكوندوقاما " asco de Gama " عام 1488 ، منه لعبت التجارة دور المحرك في فك العزلة ما بين القارات .

المرحلة الثانية: (1763 _ 1883)

يعود ظهور هذه المرحلة إلى النظام الإنتاجي الرأسمالي في الجزء الثاني من القرن الثامن عشر والذي كان مركزه "إنجلترا " و التي كانت تعتبر في ذلك الوقت الاقتصاد العالمي، و يتميز الإنتاج في هذه المرحلة بالوفرة، مما أدى إلى تصدير الفائض المنتج إلى المستعمرات و التي كانت مجبرة على شراء هذه المنتجات، والتي بدورها كانت تمون الدول الأوروبية بالمواد الأولية، و بالتالي سمحت هذه المرحلة بتقسيم التجارة ما بين الدول الأوروبية و الدول

[1] قدي عبد المجيد، مرجع سابق، ص ص: 250، 251.

المستعمرة ، و التي سمحت بظهور ما يسمى بالتبادل اللامتكافئ " Standard oiltust " لجون روكفلر" John D Rockefeller و عليه من مميزات هذه الفترة هو ظهور الشركات المتعددة الجنسيات، وسيطرة العالم الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

المرحلة الثالثة: (1983 _ الوقت الحالي)

تتمثل هذه المرحلة بظهور الشركات العابرة للقارات و التي تتميز بطابع متميز بحكم وضعيتها المتمثلة في إمكانياتها المالية و التكنولوجية و التي تتعدى حدود البلدان و سلطة الدول بالإضافة إلى ذلك تتميز هذه المرحلة بإعادة الهيكلة التي تربط بين الدول النامية و صندوق النقد الدولي، و التي من شروطها سياسة الانفتاح و تبني اقتصاد السوق، و في هذه المرحلة ظهرت تسمية العولمة و التي تدل على إندماج أسواق السلع و عوامل الإنتاج، بالإضافة إلى الآثار السلبية على البيئة، و زيادة تعرض البلدان للصدمات الخارجية، بالإضافة إلى زيادة نسبة السلع الداخلة في التجارة التي يتم تصديرها.[1]

ثالثا : آثار تحرير التجارة الخارجية

الآثار السلبية:

في ظل الاقتصاد العالمي الذي تتزايد درجة استقلاليته، و رغم فوائد تحرير التجارة(العالمي)الدولية، إلا أنه و مع الأزمات التي عصفت باقتصاديات العديد من الدول بدأ الاهتمام يتزايد بالآثار السلبية لهذا الاتجاه وخاصة على الدول النامية، وتزايد الاقتناع بأن تحرير التجارة الدولية هو في الأساس لصالح الدول المتقدمة وشركاتها متعددة الجنسيات.[2]

وفيما يلي نذكر بعض هذه الآثار السلبية على الدول النامية :[3]

- يؤدي تحرير التجارة الخارجية إلى حرمان الدول من أكفأ العناصر الإدارية و الفنية و فئات العمالة الماهرة وذلك نتيجة هجرة العمالة للخارج و يكونون من ذوي الخب ا رت الطويلة بالعمل.
- فرض ضغوط على المشروعات المحلية و كيفية مواجهتها للمنافسة الأجنبية لا سيما في السوق الوطنية
- إن تحرير التجارة الخارجية يتيح فرصة للبنوك و المؤسسات المالية الأجنبية أن تنشأ فروع في دول العالم وخاصة النامية مما يؤثر على السياسة الاقتصادية للدولة.[4]

[1] محمد صفوت قابل، منظمة التجارة العالمية و تحرير التجارة الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص 7.

[2] السيد أحمد الخالق، أحمد بديع بمليح ، تحرير التجارة العالمية في دول العالم النامية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص : 91.

[3] محمد صفوت قابل، منظمة التجارة العالمية و تحرير التجارة الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص 9 .

[4] محمد قويدري،انعكاسات تحرير التجارة العالميةعلى اقتصاديات البلدان النامية، مجلة الباحث، جامعة ورقلة العدد: 3 ، 2002 . ص : 22.

- هيمنة الدول الصناعية الكبرى على الاقتصاد العالمي.[1]
- ان تحرير التجارة الخارجية يقابلها القضاء على الكثير من الصناعات الناشئة في الدول النامية غير القادرة على مواجهة المنافسة القوية في الأسواق العالمية، و بذلك تزيد معدلات البطالة.
- يؤدي الانخفاض التدريجي للرسوم الجمركية إلى عجز الموازنة العامة و زيادة الضرائب مما يزيد من تكاليف الإنتاج.
- يؤدي تحرير التجارة الخارجية إلى خلق صعوبات شديدة للدول النامية في منافسة الدول المتقدمة يؤثر سلبا على اقتصاداتها .[2]
- يعتبر تحرير التجارة الخارجية سببا يخسر الحكومة في حصيلتها الجمركية.
- يساعد تحرير التجارة الخارجية في دعم موقف المحتكرين و يقضي على المنافسين الصغار في السوق .[3]

الآثار الإيجابية:

إن التغيرات التي مست الاقتصاد العالمي و التحول نحو العولمة تسارعت الخطى و الضغوط من أجل تحرير التجارة الدولية، إذ أصبح التوسع الخارجي هو وسيلة أساسية للدول من أجل التغلب على مشاكلها التسويقية بالإضافة إلى الآثار الإيجابية التي يخلفها هذا التوسع و نتناول منها ما يلي :

- تحسين المعاملات الفنية للإنتاج بحيث أن المنافسة تقتضي الاستخدام الأمثل لعناصر الإنتاج و الموارد المتاحة بتكلفة منخفضة.[4]
- البحث عن أسواق جديدة و ذلك من أجل ضمان زيادة الصارات التي بدورها تؤدي إلى رفع المدخولات المالية للدولة .[5]
- يسمح تحرير التجارة الخارجية بإنشاء شراكة مع الأطراف الأجنبية في مجال البحوث و التطوير نتيجة لارتفاع تكلفتها و بالتالي تضييق الفجوة التكنولوجية و الحد من التبعية المطلقة.
- إن تحرير التجارة الخارجية يؤدي إلى زيادة إمكانية نفاذ السلع التي تنتجها الدول النامية و تصدرها أسواق الدول المتقدمة.

[1] محمد علي إبراهيم، الآثار الاقتصادية لاتفاقيات الجات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص: 12 .
[2] محمد صفوت قابل، مرجع سابق، ص: 16.
[3] أحمد فاروق غنيم، تحرير التجارة، مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2004 ، ص :2 .
[4] عبد المطلب عبد الحميد، الجات و آليات منظمة التجارة العالمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003 ، ص: 114.
[5] مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، 2008، ص : 53 .

- زيادة الكفاءة الإنتاجية في الدول النامية، نتيجة تحرير التجارة الخارجية و ذلك من خلال تصاعد المنافسة الدولية.
- ينعكس أثر انتعاش اقتصاديات الدول الصناعية المتقدمة على الدول النامية من خلال زيادة حجم التبادل الدولي.
- إن تحرير التجارة الخارجية يسهل من عملية الوصول إلى الأسواق العالمية.
- يؤدي تحرير التجارة الخارجية إلى زيادة الطلب على الموارد الاقتصادية و استغلالها بطريقة مثلى، مما يسمح برفع مستوى الدخل القومي الحقيقي بالنسبة لهذه الدول.[1]
- تسمح عملية تحرير التجارة الخارجية من إلغاء الحواجز التجارية مما يسهل التجارة بين الدول و يفتح الأبواب أمام انسياب المعاملات بين البلدان.
- يساعد تحرير التجارة الخارجية في قيام نظام تجاري متعدد الأطراف و بالتالي يهيئ للمستثمرين و المستخدمين بيئة عمل تشجع التجارة و الاستثمار .[2]
- ترتبط عملية تحرير التجارة الخارجية بمسألة تشجيع التنمية و الإصلاح الاقتصادي و بالتالي فهي تعود بالنفع على الدول.
- إن تحرير التجارة الخارجية يفتح أمام المستهلكين فرصة الحصول على سلع و خدمات عديدة و متنوعة، و بأسعار غالبا ما تكون أرخص من مثيلاتها في السوق المحلية.[3]

[1] ناصر عدون، محمد منتاوي، الجزائر و المنظمة العالمية للتجارة، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2003: ص : 59.

[2] ياسر الحويش، مبدأ عدم التدخل و اتفاقيات تحرير التجارة الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2005 ، ص : 194 .

[3] احمد فاروق غنيم، مرجع سابق، ص: 15 .

المطلب الثاني :نظريات التجارة الخارجية

لقد تعددت الآراء و النظريات المفسرة لأسباب قيام التجارة الخارجية بين دول العالم، وذلك تبعا للعصر الذي ينتمي إليه كل مفكر أو المدرسة التي يؤمن بأفكارها.

و في هذا المطلب سنتناول النظريات المفسرة للتجارة الخارجية؛ حيث إنه في العنصر الأول سوف نتناول النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية وفي العنصر الثاني نتناول النظرية النيوكلاسيكيةو في العنصر الثالث النظرية الحديثة و في العنصر الرابع نظريات التجارة الخارجية القائمة على أساس التفوق التكنولوجي.

الفرع الأول : النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية

أولا : نظرية الميزة المطلقة:

استعرض آدم سميث في كتابه ثروة الأمم فوائد حرية التجارة، فأوضح أن حرية التجارة تتيح للبلد الاستفادة من مزايا تقسيم العمل لأنها توسع السوق، و لقد جاء حديث آدم سميث عن حرية التجارة في معرض هجومه على ما أسماه النظام التجاري .[1]

حيث يرى آدم سميث أن التجارة بين دولتين تتم على أساس الاختلاف في التكاليف المطلقة، حيث تقوم الدولة بالتخصص في إنتاج السلعة التي تستطيع إنتاجها بكلفة أقل و تبادلها بسلعة كلفتها أقل في الدول الأخرى و هذا يؤدي بالتالي إلى التخصص و تقسيم العمل الدولي و من ثم استغلال الموارد الاقتصادية لكل بلد بطريقة فعالة، و زيادة الإنتاج، و اتساع نطاق السوق من سوق محلية ضيقة إلى سوق دولية واسعة في ظل تجارة خارجية حرة .[2]

ولنبين فكرة آدم سميث نفرض أن دولتا الجزائر و تونس بينهما اختلافات في التكاليف المطلقة لإنتاج التهور و القمح . و هو ما نبينه في الجدول التالي :

جدول رقم (1) الميزة المطلقة

الدول / الانتاج	الجزائر	تونس
التمور	100سا /كلغ	50سا / كلغ
القمح	60سا / كلغ	80سا / كلغ

المصدر : من إعداد الطلبة للتوضيح

[1] عادل أحمد حشيش و مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي ، منشورات الحلبي الحقوقية ، لبنان، 2003، ص : 90 .

[2] علي عبد الفتاح أبو شراز، الاقتصاد الدولي، دار المسيرة، الأردن ، 2007، ص ص : 36، 37 .

يتضح لنا من الجدول السابق أن الجزائر تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج التمور، بينما تونس تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج القمح، و حسب آدم سميث فإن الجزائر يجب أن تتخصص في إنتاج التمور في حين تونس في إنتاج القمح ثم تقومان بتبادل الإنتاج حتى تستفيد من م ا زيا التجارة الخارجية.

ثانيا : نظرية الميزة النسبية

تقوم نظرية الميزة النسبية أساسا على الاعتبارات الاقتصادية و المكاسب المترتبة بتطبيق مبدأ التخصص وتقسيم العمل على المستوى الدولي. ولقد طرح ريكاردو ظاهرة و هي كون أحد الدول لا تمتلك أي ميزة مطلقة في إنتاج أي من السلعتين محل التبادل، رغم هذا فبإمكانها المشاركة في عملية التبادل الدولي.

وحسب هذه النظرية فإن البلد قد يكون أكثر كفاءة من بلد آخر في أنتاج سلعتين و من ثم يستطيع أن ينتجها بنفقات أقل و يصدرها بأسعار أقل و مع ذلك سيجد أن مكسبه من التجارة الدولية سوف يكون أكبر إذا تخصص إنتاج و تصدير إحدى السلعتين فقط و هي التي يتميز فيها نسبيا. [1]

وتنسب نظرية الميزة النسبية لدافيد ريكاردو، و نبينها في الجدول التالي، حيث نعرض فيه دولتا الجزائر و تونس تنتجان التمور و القمح و بينهما اختلافات في التكاليف النسبية للإنتاج.

جدول رقم (2) الميزة النسبية:

الدول / الانتاج	الجزائر	تونس
التمور	100ساعة عمل بالكيلو غرام	50ساعة عمل بالكيلو غرام
القمح	80ساعة عمل بالكيلو غرام	600ساعة عمل بالكيلو غرام

المصدر : من إعداد الطلبة للتوضيح

ثالثا : نظرية القيم الدولية

تنسب هذه النظرية إلى جون ستيوارت ميل، حيث قام باستكمال النقص في نظرية ريكاردو، فقد عانى ميل بدراسة موضوع القيم الدولية أو بعبارة أخرى النسبية التي يتم على أساسها مبادلة سلعة بسلعة. [2]

حاول جون ستيوارت ميل بحث العوامل و القوى التي تحكم معدل التبادل الدولي، و التي لم يتم التطرق إليها من قبل ريكاردو في نظرية الميزة النسبية، و قد أوضح ميل أن القيم الدولية للسلعة لا تتحدد على أساس نفقة

[1] عبد الرحمان يسري أحمد و إيمان محمد زكي، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، مصر، 2007 ، ص : 24 .

[2] سامي خليل ،الاقتصاد الدولي، دار النهضة العربية، مصر، 2001 ، ص ص : 70 ، 71 .

إنتاجها، بل يحددها المستوى الذي يتعادل فيه طلب كل دولة على سلعة الدولة الأخرى، أو ما يطلق عليه المستوى التوازني للطلب المتبادل على السلعتين من قبل الدولتين.[1]

و معنى هذا أنه تتحقق الاستفادة المتبادلة من التجارة الخارجية عندما يتساوى طلب الدولتين على سلع بعضهما، و في حالة كون طلب إحدى الدولتين على سلع الدولة الأخرى أكبر فإن هذا يقلل من نفعها من التجارة الخارجية، بسبب ازدياد وارداتها عن صادراتها مع هذه الدولة، و العكس صحيح، و يتم التوصل إلى المعدل التوازني عن طريق مرونة الأسعار التي تتساوى بين طلب و عرض الدولتين حتى يتحقق النفع المتساوي.

ونقدم الجدول رقم (3) التالي لتوضيح نظرية القيم الدولية:

جدول رقم (3) نظرية القيم الدولية

مقدار العمل المستخدم	الدولة	الإنتاج
10 رجل/سنة	الجزائر	تمور(طن) قمح(طن) 20 أو 10
10رجل/سنة	تونس	10 أو 20

المصدر : من إعداد الطلبة للتوضيح

نلاحظ من الجدول أنه بنفس مقدار العمل المبذول كل من الجزائر و تونس تنتجان كميات مختلفة من التمور و القمح .

فالجزائر تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج السلعتين، إلا أن الجزائر لديها ميزة نسبية $(\frac{20}{10}=2$ مقابل $\frac{20}{15}1,5)$. في إنتاج القمح أما تونس فهي أقل تخلفا في إنتاج القمح و بالتالي فلها ميزة نسبية في إنتاج هذه السلعة.

قبل قيام التجارة بين الجزائر و تونس فإن تونس تضحي بـ :10طن من القمح من أجل إنتاج 10 طن من التمور (ذلك أن السلعتين تنتجان بنفس تكاليف العمل) ، أما الجزائر فإنها تضحي بـ 10 طن القمح لإنتاج 10 طن من التمور وهذه الكمية تكلف الجزائر 5 رجل / سنة من أجل إنتاجها .

وحسب نظرية القيم الدولية فإن التجارة سوف تقوم بين الجزائر و تونس إذا أمكن للجزائر أن تحصل من تونس على أكثر من 10 طن قمح مقابل تصديرها لها 10 طن من التمور، لأنها تستفيد في هذه الحالة أما بالنسبة

[1] فيلح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر، الأردن، 2004، ص : 56 .

لتونس فإنها تستفيد من قيام التجارة بين البلدين لو أمكنها الحصول على 10 طن من التمور مقابل تصديرها للجزائر كمية أقل من 15 طن من القمح.

الفرع الثاني : النظرية النيوكلاسيكية في التجارة الخارجية

نظرية وفرة عوامل الإنتاج: Ohlin heckscher [1]

إن قيام التجارة الخارجية بين الدول تفسر حسب النظرية الكلاسيكية لسبب في اختلاف النفقات النسبية لإنتاج السلع، و لكنها لم تفسر لماذا تختلف النفقات النسبية فمن دولة إلى أخرى؟

ونظرا لأن النظرية الكلاسيكية تقوم على اعتبار العمل أساس لنفقة السلعة و أن التبادل الدولي يتم على أساس المقايضة فقد قام" هيشكر "بتحليل هذه الفرضيات التي تقوم على النظرية الكلاسيكية كما رفض " أُولين " الفرضيات التي قامت عليها النظرية و هي اعتبار العمل أساس لقيمة السلعة و أنه يجب تطبيق أسعار عوامل الإنتاج على أساس نظرية القيمة.

الفرع الثالث :النظرية الحديثة في التجارة الدولية

أولا: نظرية تشابه الأذواق:

في تفسيره لقيام التجارة الخارجية يفسر" ليندر "بين نوعين من السلع : المنتجات الأقلية و السلع الصناعية، فبالنسبة للمنتجات الأولية يرى ليندر أن تبادلها يتم طبقا للميزة النسبية، و أن الميزة النسبية تتحدد بنسب عناصر الإنتاج.وهو في هذه الحالة يقدم نفس تفسير هكشر اولين حيث أنه و حسب ليندر عندما تكثر عوامل إنتاج المنتجات الأولية المتمثلة في الموارد الطبيعية يؤدي ذلك إلى انخفاض أثمانها و بالتالي تنخفض تكلفة هذه المنتجات، و في حالة العكس أي عندما تقل عوامل الإنتاج فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع أسعارها، و بالتالي ترتفع تكلفة هذه المنتجات، و حسب ليندر في انخفاض تكلفة المنتجات الأولية فإنه سيتم تصديرها، و في حالة ارتفاع تكلفة الإنتاج فسوف يتم استيراد تلك المنتجات الأولية.[2]

أما فيما يتعلق بالسلع الصناعية أو المنتجات النهائية فيرى " ليندر " أن الجزء الأكبر من التجارة يكون موضوعه هذه السلع، حيث تكون نماذج الطلب هي المسؤولة عن اتجاه و حجم التجارة .فاختراع منتجات جديدةو تقديمها يرتبط ارتباطا وثيقا بالأسواق المحلية، و لهذا فإن العامل الأساسي في إنتاج السلعة ليس نفقة إنتاجها و

[1] بوكونة نورة، "تمويل التجارة الخارجية في الجزائر "، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة ، فرع تحليل اقتصادي ، جامعة الجزائر، 2012/2011، ص : 26.

[2] عادل أحمد حشيش و مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص: 130.

لكن السوق الذي يتم تداولها فيه، فوجود أسواق واسعة من أهم سمات المراحل الأولى لنمو المنتج . ومنه فالمبدأ الأساسي في نظرية هو أن وجود طلب محلي على السلع يعتبر شرطا ضروريا من أجل تصديرها.

وبما أن الاختراعات تظهر استجابة لحاجة الأسواق المحلية فإن المستهلكين في الدول الأخرى ذات المستوى المتماثل في التطور الاقتصادي الذين لهم نفس الحاجات سرعان ما يكتشفون المنتج الجديد و هذا يعني حسب "ليندر " أن هذه التجارة تنشأ بين دول تتماثل في دخولها و هياكل أسواقها و احتياجاتها، حيث أن نسبة كبيرة من التجارة الدولية تتم فيما بين الدول المتقدمة أو الدول الصناعية. [1]

كما بين أولين أن التجارة الخارجية لا تقوم على التفاوت النسبي بين تكاليف الإنتاج و إنما على التفاوت بين الدول في أسعار عوامل الإنتاج، و بالتالي في أسعار السلع المنتجة .و ترجع أهمية وفرة عوامل الإنتاج في تطبيق نظرية الثمن و التوازن التي تستخدم في نظرية العرض و الطلب على نظرية التجارة الخارجية.

يرى أولين أن سبب قيام التجارة الخارجية بين الدول يرجع إلى الاختلاف في أسعار السلع المنتجة و الذي يرجع إلى ظروف كل دولة من حيث وفرة أو ندرة عوامل الإنتاج ،و ينعكس هذا كله في اختلاف أثمان السلع المنتجة، و هكذا ستوجد دول تتخصص في إنتاج سلعة معينة لأنها تتمتع بميزة معينة في إنتاجها و أن هذه الميزة ترجع لاختلاف أسعار عوامل الإنتاج المشتركة في إنتاجها .و تقوم التجارة الخارجية لاختلاف النفقات النسبية ثم يزداد الطلب على منتجات كل دولة و تستفيد من مزايا الحجم الكبير و هكذا تتضافر وفرة عوامل الإنتاج و الحجم الكبير.

ثانيا : لغز ليونتيف: Leontief

اعتمد الاقتصادي" ليونتيف " على اختبار النظرية الحديثة للتجارة الخارجية لمعرفة ما إذا كانت تتفق مع نظرية وفرة عوامل الإنتاج على صادارت و واردات الولايات المتحدة، على أساس أنها تتمتع بوفرة في أ رس المال و ندرة في عنصر العمل، كما استخدم " ليونتيف " في هذا الاختبار أسلوب تحليل المنتج و ذلك لحساب رأس المال و العمل اللازم للإنتاج في عدد من الصناعات الأمريكية، و وصل إلى نتيجة أن التجارة فيها تقوم على أساس تخصصها في الصناعات المستخدمة للعمل بكثافة أكبر من رأس المال.

ومن خلال هذه النتيجة فإن الولايات المتحدة لديها وفرة في العمل بالنسبة لرأس المال لأن العامل الأمريكي يحيط به التجربة، الخبرة و التنظيم، و أن عنصر العمل هو المتوفر في الولايات المتحدة بالنسبة لعنصر رأس المال، إذاً

[1] زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي ، دار الجامعة الجديدة ، مصر، 2005 ، ص ص : 34، 35 .

فعلى أمريكا أن تصدر سلعا ذات كثافة عالية في عنصر العمل بالنسبة لرأس المال و تستورد سلعا ذات كثافة رأسمالية عالية بالنسبة لعنصر العمل.[1]

ثالثا : الفجوة التكنولوجية

أوضح بوسنر (Posner) أن التجديد يمكن أن يخلق ميزة نسبية جديدة لدولة ما، و أن هذه الدولة يمكنها أن تستفيد من هذه الميزة طالما أن التبادل الدولي لا يلغيها عن طريق انتشار المعلومات الخاصة بهذا التجديد دوليا .

و بما أن التجديد ناتج عن التطور التكنولوجي فهذا يعني أن من يستفيد منه هو الدول المتقدمة، ما يكسبها ميزة تنافسية في السلع أو المنتجات التي تتأثر بالتطوير على حساب الدول النامية حيث أن الدول المتقدمة تتبع طرق إنتاجية متطورة الشيء الذي يمكنها من تخفيض تكاليف الإنتاج و بالتالي تخفض من أسعار منتجاتها مما يكسبها ميزة تنافسية.[2]

و استند تحليل الفجوة التكنولوجية على وجود:

فجوة الطلب: و هي الفترة التي تفصل بين ظهور المنتج الجديد و بداية إنتاجه في الدول المقلدة، و خلالها تحتكر الدول المتقدمة إنتاج المنتج و تصديره.

فجوة التقليد: و هي الفترة التي تفصل بين ظهور الإنتاج في الدول المتقدمة، و ظهوره في الدول النامية، حيث تشارك الدول النامية في الإنتاج[3].

رابعا : نموذج دورة حياة المنتج

ظهر هذا النموذج في كتابات كل من" فيرنون " عام 1961 ، و هيرش عام 1967 ، حيث تم توضيح الديناميكية التي تقوم عليها هذه النماذج من أجل تحليل التجارة الخارجية تغي ا رتها عبر الزمن، بالاستناد إلى أن التطور التكنولوجي في إنتاج السلع يختلف بطريقة منتظمة عبر الزمن، و هذا الاختلاف يتصل بخصائص دورة المنتج المتاحة، والذي يحدد بالتالي الميزة التنافسية.[4]

حيث أن هذا النموذج يقوم بدراسة و تحليل التبادل الدولي حسب التطور الزمني للمنتج و الميزة النسبية التي تتحقق للدولة و صاحبة المنتج الجديد، من خلال تقسيم حياة المنتج إلى عدة مراحل أطلق عليها اسم دورة حياة المنتج، و قسم " هيرش " مراحل دورة المنتج إلى:

---

[1] بوكونة نورة، مرجع سابق، ص ص: 26، 27 .

[2] يونس محمود ،الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، مصر، 2007 ، ص : 84.

[3] فليح حسن خلف ،العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر، الأردن، 2004، ص : 87 .

[4] فليح حسن خلف، المرجع السابق، ص: 82 .

1) مرحلة المنتج الجديد:

يمثل فيها العمل الماهر عالي المستوى النسبة المرتفعة من مدخلات هذه المرحلة و بالذات المهارات العلمية.

2) مرحلة النمو:

و ذلك أ ن إنتاج المنتج ينمو بسرعة، و تحتل المدخلات ال أ رسمالية النسبة العالية من المدخلات، حيث تتميز هذه المرحلة بالكثافة الرأسمالية مع بقاء المهارات و بالذات العمالة المدربة تلعب دورا هاما فيها.

2) مرحلة النضج:

حيث يكون المنتج في هذه الحالة نمطيا، و يتمتع بصفة الثبات و الإستمرار.[1]

و حسب نموذج دورة المنتج فإن الدول الأكثر تقدما و التي تملك عمالة ماهرة جدا سوف تتمتع بميزة نسبية خلال مراحل الإنتاج الأولى للمنتج الجديد، ثم بعد ذلك تملك الدول الأقل تقدما ميزة نسبية أيضا عند دخول المنتج مرحلة النمو في المرحلة الأخيرة للمنتج تنتشر النسبية في إنتاجه بين الدول.

لقد تطرقنا في المطلب السابق الى مجموعة من النظريات المفسرة للتجارة الخارجية من اهمها :النظريات الكلاسيكية ، النظريات النيوكلاسيكية ، النظريات الحديثة.

الشكل رقم (01) : يوضح دورة حياة المنتج

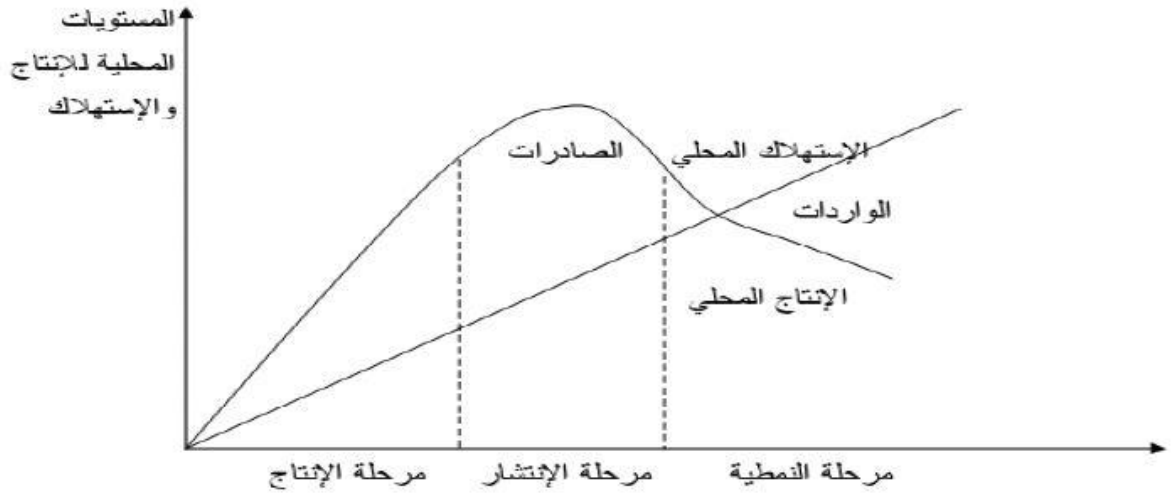

المصدر : **زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي ، دار المعارف الجامعية ، 1992.ص: 82.**

وعموما فقد تطرقنا في المبحث السابق الى عدة عناصر تتمثل في مجموعة من التعاريف للتجارة الخارجية واهميتها لاقتصاداي بلد، وكذلك مجموعة من النظريات المفسرة للتجارة الخارجية و اهم روادها سواء كانت حديثة، او نيوكلاسيكية ، او كلاسيكية.

[1] . **زينب حسين عوض الله، المرجع السابق، ص: 84.**

المبحث الثاني : ماهية النمو والتنمية الاقتصادية

تمهيد

إن أهمية كل من مصطلح النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية كانا من بين إهتمامات المفكرين الاقتصاديين إذ أصبحا هدفين تسعيا كل دولة لبلوغهما، وباعتبارهما معيار من بين المعايير المعتمدة في تصنيف الإقتصاديات وأساس لتقييم الأداء الاقتصادي، ففي واقع الأمر يتضح لنا أن كل دولة تحتاج إلى نمو اقتصادي أمثل، أي زيادة في الناتج أو الدخل وبالتالي تحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي.

المطلب الاول : المفاهيم والعوامل المحددة للنمو والتنمية الاقتصادية

تباينت تعاريف النمو الاقتصادي في اواسط الاقتصاديين ، وذلك بحسب انتماءاتهم واتجاهاتهم الفكرية والمدارس التابعين لها ، فبحسب نظرتهم للظاهرة محل الدراسة يختلف المفهوم، إذ نجد اغلب الاقتصاديين يميلون الى تعريف النمو الاقتصادي على انه يمثل في نفس الوقت التنمية الاقتصادية، في حين البعض يذهب الى محاولة اثبات الفرق بين المصطلحين، وللتعرف على بعض من هذه التعاريف نورد في هذا العنصر مجموعة من التعاريف الواردة في هذا الميدان كما يلي :

الفرع الأول : مفهوم النمو الاقتصادي :

يقتصد بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة في اجمالي الناتج المحلي او اجمالي الدخل الوطني بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي [1].

ومن خلال هذا المفهوم يتعين أن النمو الاقتصادي لا يعني فقط في حدوث زيادة في اجمالي الناتج المحلي بل يجب ان يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي، أي ان معدل النمو لابد ان يكون اكبر من معدل النمو السكاني كما ان الزيادة التي تتحقق في الدخل لا بد ان تكون على المدى الطويل و وبهذا نعتبر الاقتصاد الوطني في حالة نمو إذا كان الناتج الوطني الحقيقي للفترة الزمنية t_1 أكبر منه للفترة الزمنية السابقة t_0 ،ونكتب[2] :

$$Y_1 > Y_0$$

حيث أن :

Y_0 :الناتج الوطني الحقيقي للفترة الزمنية t_0 .

Y_1 :الناتج الوطني الحقيقي للفترة الزمنية t_1 .

[1] أوقارة عبد الحليم، دراسة قياس الانتاج على المستوى الكلي حالة الجزائر (1969-2002)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع اقتصاد كمي (غير منشورة)، كلية علوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة يوسف بن خدة الجزائر، 2006/2005، ص: 43.

[2] كلاوس روزو، ترجمة عدنان عباس علي، الأسس العامة انظرية النمو الاقتصادي، جامعة قار يونس، بنغازي، 1990، ص: 7.

وعلى ذلك فان النمو الاقتصادي يعني :

- تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل .
- أن تكون الزيادة المتحققة في المدى الطويل او البعيد .

وبهذا يتعين في هذا التحليل أن النمو الاقتصادي يركز على الكم الذي يحصل عليه الفرد من الدخل في المتوسط، أي كم السلع والخدمات التي يحصل عليها بغض النظر عن نوعية تلك السلع والخدمات،كما أن النمو الاقتصادي تلقائيا بمعنى دون تدخل سلطات الدولة الحكومية فيه .

_ أما حسب سيمون كزنتس فإن النمو الاقتصادي للدول يعتبره بأنه :"الزيادة في قدرة الدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع الاقتصادية لسكانها، وتكون هذه الزيادة المتنامية في القدرة الانتاجية مبنية على التقدم التكنولوجي والتعديلات الانتاجية والإيديولوجية التي يحتاج الامر اليها"[1].

الفرع الثاني : مفهوم التنمية الاقتصادية

يعتبر مفهوم التنمية من بين أهم المفاهيم في علم الاقتصاد، ويتجلى ذلك من خلال اعتبارها على أنها تشتمل مختلف عمليات التأسيس والتغيير المتضمنة في مختلف القطاعات ،مع العمل على إحداث تغيير يأخذ عدة ابعاد ومستويات ،بالإضافة الى ان مصطلح التنمية يتشابك مع عدة مفاهيم أخرى مثل التخطيط والتقدم .

- **فيرى جيرالد مايير** (Gerald Maier) **بأن** : "التنمية الاقتصادية هي عملية يرتفع بموجبها الدخل الوطني الحقيقي خلال فترة من الزمن " [2].
- **و يعرف ميشيل تودارو التنمية الاقتصادية كذلك على إنها** :" تلك العملية المتعددة الابعاد التي تشتمل على اعادة التنظيم وإعادة التوجيه للاقتصاد الداخلي والنظام الاجتماعي، بالإضافة الى التحسن في الدخول والناتج، وتشتمل على التغيرات الجذرية في الهياكل المؤسسية، الاجتماعية والإدارية، وبالمثل احداث تحسن في اتجاهات الناس، وفي اغلب الحالات تمتد لتشمل عاداتهم ومعتقداتهم، وفي النهاية وعلى الرغم من ان التنمية عادة ما تعرف في سياق دولة معينة فان تحقيقها على نطاق واسع يستلزم تطوير النظام الاجتماعي الدولي "[3].
- **وتعرف ايضا بأنها** : " عملية احداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين بهدف اكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده، بمعنى زيادة

[1] ميشيل تورادو، التنمية الاقتصادية، (ترجمة وتعريب: محمود حسن جسني و محمود حامد محمود)، المملكة العربية السعودية، الرياض، دار المريخ للنشر، 2006، ص: 175 .

[2] إسماعيل شعباني، مقدمة في اقتصاد التنمية، الجزائر، دار هومة للنشر والتوزيع، طبعة 2 ، 1997، ص: 50 .

[3] كلاوس روزو، ترجمة عدنان عباس علي، المرجع السابق، ص: 121.

قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجة الاساسية والحاجات المتزايدة لاعضاءه بالصورة التي تكفل زيادة درجات اشباع تلك الحاجات عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال "[1].

كما تعرف ايضا بأنها :"العملية التي بمقتضاها دخول الاقتصاد الوطني مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي "[2].

اما سعد الدين ابراهيم فيعرف التنمية بأنها: " انبثاق ونمو كل الامكانيات والطاقات الكامنة في كيان معين بشكل كامل وشامل ومتوازن، سواء كان هذا الكيان هو فرد او جماعة او مجتمع "[3].

اما عن التعاريف التي جاءت مبنية للفرق بين النمو والتنمية الاقتصادية فنجدها:

تعريف الاقتصادي الفرسي دوفي الذي يعرف التنمية الاقتصادية على انها :" عملية كمية تفرض التوسع في بنية انتاج قائم، في حين ان النمو يقترح تغييرات نوعية في الاجراءات الاقتصادية وغير الاقتصادية "[4].

وفي نفس السياق جاء ويلنسكي (J.walinsky) ليعطي تعريف واسع وشامل للتنمية الاقتصادية، بالإضافة الى العمل على ابراز الفرق بين التنمية والنمو الاقتصادي فيقول:" ان التنمية الاقتصادية تعني قبل كل شيء النمو الاقتصادي، اي ازديادا اجماليا في انتاج السلع والخدمات بمعدل اسرع من نمو السكان، ويضيف في نفس السياق ان النمو الاقتصادي باعتباره عنصر مهم وأساسي في التنمية الاقتصادية إلا انه ليس مرادفا تماما للتنمية الاقتصادية ولا يكفي وحده لضمان تحقيقها "[5].

اما بونيه بقول " ان النمو الاقتصادي ليس سوى عملية توسع اقتصادي تلقائي، تتم في ظل تنظيمات اجتماعية ثابتة ومحدده وتقاس بحجم التغيرات الكمية الحادثة، في حين ان التنمية الاقتصادية تفترض تطويرا فعالا وواعيا اي اجراء تغييرات في التنظيمات الاجتماعية للدولة "[6].

ياتي شومبيتر " ليعتبر ان النمو تغير تدريجي منتظم يحدث على المدى الطويل نتيجة للزيادة الكمية في الموارد، اما التنمية فهي تغير غير متصل وتظهر بفعل قوى توسيعية ضاغطة ".

[1] أوقارة عبدالحليم، مرجع سبق ذكره، ص: 44.

[2] محمد عبد العزيز عجيمة وعبدالرحمان يسرى، التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها، الدار الجامعة، الاسكندرية، 1999، ص: 51.

[3] سهير عبدالظاهر أحمد و محمد مدحت مصطفى، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة الاشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، 1999، ص: 45.

[4] عبد الزهرة فيصل يونس، مرجعيات الفكر التنموي وامداداتها المعاصرة، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية ، 2002، ص: 41.

[5] اسماعيل شعباني، مرجع سابق، ص : 53 .

[6] سهير عبدالظاهر أحمد و محمد مدحت مصطفى، مرجع سابق، ص: 39 .

✍ **اما كندلبرجر فيقدم تفرقته فيقول** "يعني النمو انتاجا اكثر عن طريق التوسع في استخدام المدخلات وتغير التوليفات التي تؤدي الى زيادة الإنتاجية اما التنمية فتعني تغيرات في هيكل الانتاج وتخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادية ".

ومنه من خلال التعاريف السابقة للنمو والتنمية الاقتصادية يلاحظ ان هناك تعدد في المفاهيم، فمنهم من يعتبرهما رديف بعضهما البعض ومنهم من يتعدى الى القول بعدم تطابقهما وتلازمهما، وان النمو رغم اعتباره عنصر اساسي للقيام بعملية التنمية إلا انه لا يمثل العصب الوحيد فيها بل يتعداه الى نواحي اخرى.

لذلك نخلص من هذا كله الى تعريف النمو الاقتصادي على انه :" الزيادة المتحققة في الدخل الوطني او الناتج الوطني الحقيقي عبر الزمن، ويعتبر عنصر اساسي ومهم في التنمية الاقتصادية الى جانب المجالات الاجتماعية، الهيكلية والتنظيمية ".

ومن هذا كله يجدر القول الى ان التنمية شيء شامل والنمو يعتبر جزء من عملية التنمية، ولا باس من القول بتعريف الاقتصادي السويدي ميردال (Myrdal) الشامل لما جاء من تعريفات سابقة على ان :

" التنمية هي الحركات التصاعدية للنظام الاجتماعي ككل "[1].

الفرع الثالث : عناصر ومحددات النمو الاقتصادي :

هناك عدة محددات للنمو الاقتصادي في اي مجتمع تكون هي وراء احداث النمو ، وحيث نجد من أهمها : تراكم راس المال ، راس المال البشري ، التقدم التكنولوجي حيث:

أولا : تراكم راس المال (Capital accumulation):

ويشتمل على كل من الاستثمارات الجديدة في الارض والمعدات المالية والموارد البشرية، فالتراكم الراس مالي ينتج عندما يخصص جزء من الدخل الحالي كادخار لكي يتم استثماره حتى يزداد نمو الدخل والناتج المستقبلي[2]، وعند العودة الى مفهوم التراكم الراسمالي لآدم سميث[3] نجده يميز بين امرسن يتأتيان من القيمة الاضافية التي ينتجها راس المال والتي تتوزع في توزيعين احدهما للتراكم ويستفيد منه العمال المنتجون، وثانيهما يمثل دخل لصاحب راس المال (في شكل ربح او ريع) يستفيد منه العمال غير المنتجين، وذكر ان التوزيع الاول له من الاهمية في تطور المجتمعات _ وهذا شان المجتمعات المتطورة_ في حين المجتمعات الفقيرة تميل اكثر الى توزيع العوائد من راس المال (الفائدة) قصد الانفاق، لكن رغم هذا الطرح فانه اعتبر ضعيف من الناحية المنهجية التحليلية، ونجد في نفس

[1] اسماعيل شعباني، مرجع سبق ذكره ، ص : 54 .

[2] ميشيل تودارو، مرجع سابق، ص: 168 (بتصرف).

[3] محمد بلقاسم حسن بهلول، الاستثمارو إشكالية التوازن الجهوي ، (مثال الجزائر) ، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر' 1990، ص ص : 134 ، 135 .

المسعى ما ذهب اليه دافيد ديكاردوا اذ اعتمد على نفس القواعد التي ارساها سميث في تعريفه للتراكم الراسمالي[1]، وبالتالي فان فكرته تكون واضحة في تقوم على استمرارية الاصل الرأسمالي في الانتاج لفترة زمنية قصيرة او طويلة حسب طبيعة كل اصل من اصول راسالمال[2]، وتوالت فيما بعد اراء الاقتصاديين حول مفهوم التراكم الرأسمالي وهنا نذكر بفكرة كينز الذي ربط مفهوم راس المال بالاستثمار الذي يتم تشغيله في الانتاج ليدر عائدا او دخلا في مرحلة لاحقة، وهنا ظهر مفهوم الكفاية الحدية لراس المال[3] .

وبالتالي كون راس المال يعتبر عنصر من عناصر النمو فهو بأي شكل من الاشكال يساعد في توسيع الانتاج بواسطة الاستثمارات المختلفة المحققة ،ويمكن ان نحدد العلاقة بين الناتج الوطني وراس المال كما يلي:

$$Y = a.\ K \quad \text{.....(01)}$$

حيث:

Y: الناتج الوطني.

K: راس المال.

a: تمثل الانتاجية المتوسطة لراس المال.

وتعطى الانتاجية المتوسطة لرأس المال كما يلي :

$$a = dy / dk$$

ومنه يكتب النمو الاقتصادي كما يلي:

ومعدل نمو الناتج الوطني:

وحين تعويض (Y) بمقابلها في (01)نجد:

ومنه من خلال هذه المعادلة الاخيرة المتحصل عليها يمكن القول ان نمو الناتج الوطني (او معدل النمو الاقتصادي) يساوي الى نمو راس المال باعتبار راس المال العنصر الرئيسي في العملية الانتاجية .

1) راس المال البشري (Human Capital):

يعتبر العنصر البشري من بين أهم العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي في الاقتصاد الوطني، ويعتمد هذا العنصر على السكان وعلى نوعية هؤلاء السكان[4]، فزيادة السكان في هذه الحالة انما تعبر عن زيادة عرض العمل مع الاخذ بعين الاعتبار أثر النمو السكاني على مستوى نصيب الفرد من الناتج الوطني أو الدخل الوطني وبالتالي

[1] يمكن الإشارة إلى أن رأس المال عند ريكاردوا هو عبارة عن مال إقتصادي يساهم في خلق القيمة .

[2] محمد بلقاسم حسن بهلول، مرجع سابق ، ص: 136.

[3] يعتبر كينز الكفاية الحدية لرأس المال أنها نسبة الإيرادات الصافية المتوقعة (الربح المتوقع) من بيع المنتجات رأس المال .

[4] عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية تحليل جزئي كلي ، الدار الجامعة، الإسكندرية، 2006 ، ص: 470.

فان الزيادة في هذا العامل والاستثمار فيه لا بد أن يتوازن مع الزيادة في مقدار راس المال المادي، حيث أن زيادة انتاجية العمل هي التي تؤدي الى الزيادة في معدل النمو الاقتصادي ومن ثم الاسراع في القيام بعملية التنمية، ومنه يمكن أن نعبر عن هذه العلاقة بين العنصرين من خلال المعادلة التالية :

$$Y = I \cdot L \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (02)$$

حيث:

Y: الناتج الوطني.

L: العمل (المعبر عنه براس المال البشري).

I: تمثل الانتاجية المتوسطة للعمل وتساوي الانتاجية الحدية.

وتعطى الانتاجية المتوسطة للعمل كما يلي :

$$I = dy / dL$$

ومنه يكتب النمو الاقتصادي كما يلي:

$$\Delta Y = I \cdot \Delta L$$

ومعدل نمو الناتج الوطني :

$$\Delta Y / y = I \cdot \Delta L / y$$

وحين تعويض(Y) بمقابلها في (02) نجد:

$$\Delta y / y = \Delta L / L$$

ومنه باعتبار ان عنصر العمل هو العنصر الرئيسي في العملية الانتاجية فان النمو الاقتصادي يساوي معدل نمو عدد السكان العاملين.

2) التقدم التكنولوجي (Technological Growth)

وهنا يعتبر بعض الاقتصاديين أن التقدم التكنولوجي هو العنصر الأهم في النمو الاقتصادي، فبفضل التقدم التكنولوجي يمكن إنجاز الاعمال بطرق جديدة ومستحدثة عنه في المهام التقليدية السابقة ، ويرى البعض ان التقدم التكنولوجي يمكن تصنيفه إلى ثلاثة أقسام أساسية هي :

- التقدم التكنولوجي المحايد او التكنولوجيا المحايدة (Neutral Technological Progress)
- التقدم التكنولوجي (TP)
- التكنولوجيا الموفرة للعمل (LTP)

- التكنولوجيا الموفرة لراس المال(c.s TP).

ويمكن ملاحظة اثر التقدم التكنولوجي في القطاعات الاقتصادية على منحى امكانيات الانتاج في الشكل التالي:

شكل رقم(02): يوضح اثر التغير التكنولوجي على كل من قطاعي الزراعة والصناعة

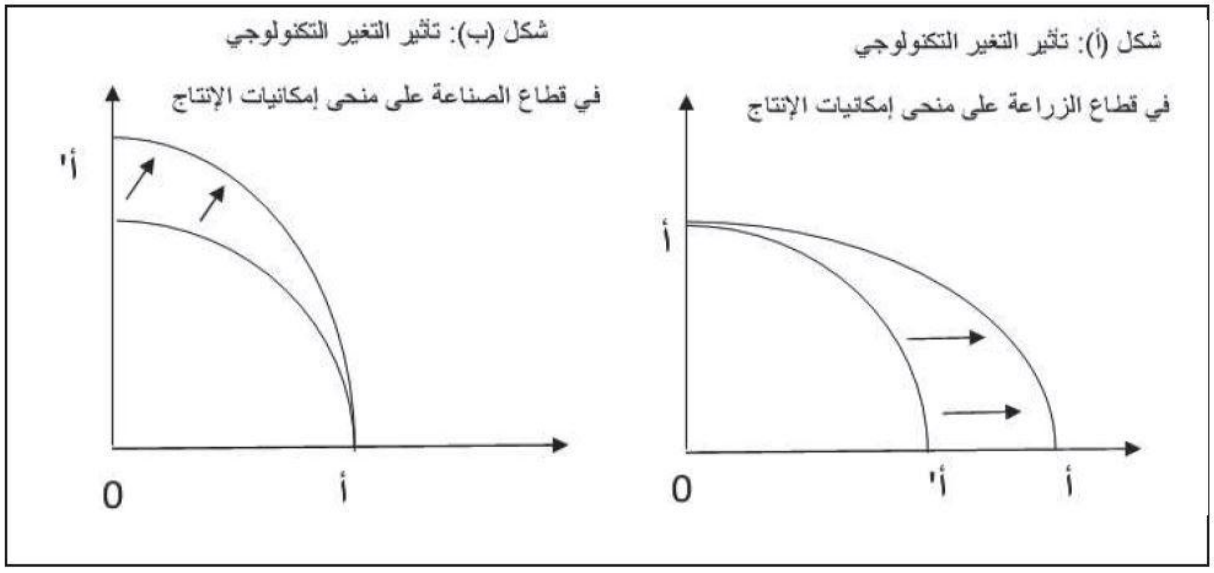

المصدر:ميشيل تودارو، مرجع سابق، ص174.

ومنه يمكن ملاحظة أنه بفضل اضافة عامل التكنولوجيا للقطاعين الزراعي والصناعي كان التغير، والأمثلة على عملية التقدم التكنولوجي المرتبطة بالنمو الاقتصادي (نمو الناتج) في الدول النامية تتضح من خلال التجربة التي قام العلماء في المعهد الدولي للأبحاث الزراعية بالفلبين خلال الستينات حين قيامهم بزرع حبة ارز مهجنة والمعروفة بـ IR-8 أو الأرز المعجزة "Mircal rice" والتي مكنتهم من مضاعفة الانتاج في العديد من دول جنوب شرق آسيا خلال سنوات قليلة، فالمنحنى السابق يمكننا من ملاحظة ذلك فالسلعة الزراعية يكون تحركها على منحنى الافقي على خلاف منحنى السلعة الذي يكون تحركه على المنحنى العمدي ، وكلاهما يدلان على التغير الايجابي الحادث في الانتاج للسلعتين نتيجة ادخال العامل التكنولوجي .

بالإضافة إلى العوامل الأساسية المذكورة سابقا هناك عوامل أخرى يعمل الإقتصاديون على إدراجها ضمن العوامل التي تسهم بشكل أو بآخر في احداث النمو الاقتصادي ، والمتمثلة فيما يلي:

➢ **مدى توفر المواد الاساسية** (Resource naturale):

وتعرف على انها العناصر التي لا دخل للإنسان في وضعها بل هي هبة من الخالق ، وتتكون من الارض وما عليها وما بداخلها فهناك علاقة طرديه بتوفرها والنمو الاقتصادي مع ثبات العوامل الاخرى .

➢ **التخصص وتقسيم العمل والحجم الكبير للإنتاج** [1]:

حيث يؤدي هذا العامل الى زيادة الكفاءة الاقتصادية والإنتاجية وتحسين الاداء ،وتوليد تكنولوجيا جديدة ، ومن ثم زيادة معدل النمو الاقتصادي .

وكخلاصة لما سبق فان كل هذه العناصر تعمل على التأثير على منحنى امكانات الانتاج الذي يعكس بدوره مستوى نمو الناتج الوطني وبالتالي الدخل الوطني.

الفرع الرابع : خصائص النمو الاقتصادي (الخصائص الست لكزنتس عن النمو الاقتصادي)[2]

ان النمو المتحقق في الدول المتقدمة يقودنا الى رؤية الاسباب التي كانت وراء هذا النمو، والتي تعزى الى عوامل اقتصادية وغير اقتصادية على اساس النمو طويل الاجل لهذه البلدان، ثم يكون النظر في مدى صلاحية او توافق هذه العوامل مع الدول النامية.

فكزنتس بدأ بتوضيح خصائص النمو الاقتصادي للدول المتقدمة (معظمها) بعد اعطاء تعديف واضح للنمو الاقتصادي، وهذا التعريف يتكون من ثلاث مكونات رئيسية غاية في الاهمية، وهي[3]:

✍ ان استمرارية الزيادة في الناتج الوطني هي تبيان للنمو الاقتصادي والقدرة على توفير مدى واسع للنضج الاقتصادي.

✍ التكنولوجيا المتقدمة هي الاساس او الشرط المسبق لاستمرار النمو الاقتصادي كشرط ضروري وليس كافي.

✍ لتحقيق النمو المرتقب المصاحب للتكنولوجيا الجديدة لابد من وجود تعديلات مؤسسية وايديولوجية، فالابتكارات التكنولوجية بدون ابتكارات اجتماعية ملازمة تكون مثل المصباح بدون كهرباء (bulb light).

وبعد هذا التوضيح لكزنتس أورد الخصائص الست عن النمو الاقتصادي لمعظم الدول المتقدمة وهي:

❶ المعدلات المرتفعة لكل من نصيب الفرد من الناتج والنمو السكاني.

❷ المعدلات المرتفعة للانتاجية الكلية لعناصر الانتاج.

❸ المعدلات المرتفعة للتحول الهيكلي في الاقتصاد.

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد ، نفس المرجع السابق، ص: 471.

[2] كزنتس، عالم اقتصادي حاصل على جائزة نوبل في اقتصاد ، لعام 1971 ، لعمله الرائد في قياس وتحليل النمو الاقتصادي للدخل الوطني في الدول المتقدمة .

[3] ميشيل تودارو، مرجع السابق، ص : 175 .

❹ المعدلات المرتفعة للتحول الايديولوجي والاجتماعي.

❺ ميل اقتصاديات الدول المتقدمة للوصول الى سيطرتها على الاسواق العالمية والمواد الخام.

❻ يقتصر انتشار النمو الاقتصادي على العالم المتقدم الذي يعادل نحو ثلث سكان العالم.

ما يلاحظ في الخصائص السابقة ان الخاصيتين الاولى والثانية تجمع المتغيرات الاقتصادية، في حين الخاصية الثالثة والرابعة تمثلان متغيرات التحول الهيكلي، اما الخامسة والسادسة فهما يوضحان اثر الانتشار العالمي للنمو الاقتصادي[1].

ومما يذكر في هذا المجال ان اهم الاسباب التي عملت على فشل مبادرات التنمية الاقتصادية في الخمسينات والستيناتهي عدم الاعتراف والاخذ بعين الاعتيار القيمة المحدودة لخبرة الدول المتقدمة في النمو الاقتصادي،فحقيقة الامر ان الوضع مختلف للدول النامية عنها في الدول المتقدمة، وكذلك فان الضروف الاجتماعية والاقتصادية متباينة، وبالتالي فنظريات النمو الاقتصادي تكون بكل بساطة غير ملائمة لهذه الدول، فجوهر هذه الاختلافاتعند توضيحه حصره كزنتس في ثمانية اوجه، بين انها نفسها تمثل اوجه ومتطلبات النمووالتنمية الاقتصادية الحديثة في الدول النامية، ويمكن التعرف عليها في العناصر اللاحقة.

[1] ميشيل تودارو، مرجع السابق، ص :176 .

المطلب الثاني: مقاييس ومعايير النمو والتنمية الاقتصادية .

انطلاقا من كون ان النمو الاقتصادي عبارة عن مقدار الزيادات الحاصلة في بعض المتغيرات الاقتصادية، فان هذا يستدعي ضرورة القياس للمؤشرات المتعلقة بهذا الاخير وسواء كان ذلك لصياغة السياسات او الخطط، او تحديد الاهداف وتقييم النتائج، وهنا نجد مجموعة الاقتصاديين يسترشدون بها لمحاولة التعرف على درجة التطور الحاصلة فيها من خلال تتبعها عبر الفترات الزمنية المتلاحقة، لذلك فانه للقيام بقياسها وتحليلها سنقوم بالتعرف على معايير وقواعد قياس النمو الاقتصادي من خلال ما يأتي، والتي تتمثل في ثلاث مؤشرات ومعايير رئيسية هي:

أولا: المؤشرات الاقتصادية(معايير الدخل).

ثانيا: المعايير الهيكلية.

ثالثا: المعايير الاجتماعية.

الفرع الأول : المؤشرات الاقتصادية (معايير الدخل):

ويعتبر هذا المعيار هو المعيار الاساسي والمعروف في قياس درجة النمو والتقدم للنمو الاقتصادي، كما المؤشرات الاخرى المتعلقة بهذاالمعيار انما تصف خصائص الجهاز الاقتصادي الاجتماعي للبلد[1]، فيمكن ان يقدم على شكل معدلا متوسط من كتلة اجمالية كالدخل السنوي للفرد، او على شكل نسب مختلفة من الناتج القومي الاجمالي (PIB) كمعدل التصدير او الاستيراد او الديون، كما يمكن ان تقدم ايضا على شكل نسب فيما بينها كخدمة الدين بالقياس الى الصادرات، ومن ابرز المؤشرات الرئيسية لها هي:

أولا : الدخل الوطني الاجمالي : ويعرف على انه اجمالي الدخول المكتسبة من اجمالي السلع والخدمات في الدول خلال سنة، وهذا من الناحية القيمية ، اما من الناحية الاسمية فيعرف على انه كل السلع والخدمات النهائية المنتجة في بلد من خلال فترة زمنية معينة [2].

وتعتبر دراسات حسابات الدخل الوطني من اهم المؤشرات التي تعطي صورة عن النشاط الاقتصادي في المجتمع، ولحسابه تحدد فترة زمنية عادة ماتكون سنة ، وبدا الاقتصاديون بالاهتمام بدراسة هذا المؤشر بعد الحرب العالمية الثانية، والتي كانت لها انعكاسات كبيرة على مجمل الاقتصاديات الاجتماعية في الاقتصاد العالمي.

لكن ما يعاب على هذا المؤشر فير كونه هل يعتبر فعلا مقياس جيد للأداء الاقتصادي؟، فالتغيرات التي تحدث للناتج الاجمالي تعبر عن تغيرات فيزيائية (حجم) للانتاج ما بين فترتين، اما التغير في القيمة الاسمية انما يعبر عن

[1] محمد عدنان وديع، قياس التنمية ومؤشراتها ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، 2002، ص : 02 .

[2] صالح تومي ، مقدمة في الاقتصاد الكلي ، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2004 ، ص : 35 .

التغير في الاسعار، والتي لا تخبرنا عن اي شيء عن الاداء الاقتصادي ، ولهذا فضل الاقتصاديون استعمال القيمة الحقيقية بدل القيمة الاسمية للناتج الاجمالي[1] .

ثانيا : معيار الدخل الوطني المتوقع:[2] يقترح البعض قياس النمو الاقتصادي على اساس الدخل المتوقع وليس الدخل الفعلي، فقد يكون لدى الدولة موارد كامنة غنية ،كما يتوفر لها الامكانيات المختلفة للاستفادة من ثرواتها الكامنة ، اضافة الى ما يمكن أن تبلغه من تقدم فني في أساليب تسيير إنتاجها .

ثالثا: معدل الدخل الفردي: يميل المحللون في مجال الاقتصادك والدراسات المقارنة التنموية للدول الاخذ بمعدل الدخل الفردي بدل التغير في الدخل الوطني الحقيقي للتعبير عن النمو الاقتصادي ، والذي يعطى بالعلاقة التالية :

الدخل الفردي الحقيقي = الدخل الوطني الحقيقي/عدد السكان

لكن رغم هذا الا ان العديد من الاقتصاديين يبدون تحفظات حول هذا المؤشر وخاصة في مجال التفريق بين الدول النامية والمتقدمة، فهو لا يعطي دلالة على عدم عدالة توزيع الدخل بين افراد المجتمع بالشكل المطلوب [3].

الفرع الثاني: المؤشرات الاجتماعية:

ظهرت الاصوات المنادية لاستعمال المؤشرات الاجتماعية كمؤشرات معبرةعن مستوى النمو الاقتصادي بين البلدان ومقياسا لدرجة التطور الحاصلة فيها في اواخر الستينات، وكان الهدف منها هو معالجة نقائص المؤشرات المتعارف عليها للتعبير عن الوقائع والتغيرات الاجتماعية _ الاقتصادية من خلال طابع الشمولية الذي اتخذته معظم التحليلات الاحصائية الاقتصادية ليتوسع الى حزمة واسعة من القضايا الاجتماعية، والتي نجد من اهمها :المعايير الصحية، معيار نوعية الحياة ودليل التنمية البشرية[4].

أولا : المعايير الصحية: حيث تستخدم لقياس مدى التقدم الصحي للافراد في البلد مثل عدد الاطباء النسبي والاسرة في المستشفيات او عدد الوفيات ...الخ.

ثانيا : المعايير التعليمية: تبحث في اهمية التعليم والتكوين، واثره الواضح على جانبي الانتاج والاستهلاك.

---

1 صالح تومي ، نفس المرجع السابق ، ص: 40 .

2 منى مسغوني ، علاقة سياسة الواردات بالنمو الداخلي للاقتصاد الوطني في الفترة 1970 _ 2001 ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع تحليل اقتصادي (غير منشورة) جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2005 ، ص : 76 (بتصرف) .

3 عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سابق ، ص ص : 314 ، 467 (بتصرف) .

ثالثا : معيار نوعية الحياة المادية : ويعتبر هذا المؤشر من بين اقل المؤشرات المركبة للتنمية من حيث عدد المتغيرات، وقد وضع هذا المؤشر كدليل للتعبير عن عدم تمكن الدولة الضعيفة من تحسين ظروفها وشروط الحياة لسكانها، فبالرغم من الزيادات في مستوى النمو التي من الممكن ان تحققها، الا انها تبقى غير قادرة على الوصول الى مستويات جديدة من الدخل الفردي، وبالتالي فان الدخل بهذا لا يعبر بالضرورة عن نوعية الحياة، لذلك تم الاعتمادذ على ثلاثة مكونات اعتبرت هامة للتعبير عن نوعية الحياة المادية هي[1]: معدل وفيات الرضع، اطالة امد الحياة (توقع الحياة) و ازالة الامية.

رابعا : دليل التنمية البشرية: يعد بين اهم المؤشرات التي يعنى بها الاقتصاديون وصانعوا القرارات السياسية في البلدان، فهو يكاد في صورته الحالية ان يشمل على جميع المؤشرات والمقاييس التي يتطلع اليها المختصون في هذا المجال، وهذا الدليل ليس حديث عهد بل تمتد جذوره الى فترات سابقة، فمن الكتابات المبكرة فيه نجد كتابات آثر لويس الذي يقيم النمو على اساس انه ذا اولوية كبرى، بسبب دوره كادات في الارتقاء بالتنمية البشرية، وكنتيجة للتوجه نحو اقتصاد السوق وظهور ملامح النظام العالمي الجديد وتبعاته على الاصعدة الاقتصادية، كما برزت تغيرات توجب الاهتمام بالتنمية البشرية وضرورة متابعتها على المستويين النظري والتطبيقي[2].

الفرع الثالث: المعايير الهيكلية:

تعتبر المعايير الهيكلية من بين المقاييس التي تبحث في مدى التغيرات الهيكلية في البنية الاقاتصادية، ومن اهم المؤشرات نجد :

- الاهمية النسبية للانتاج الصناعي الى اجمال الناتج المحلي.
- الاهمية النسبية للصادرات من السلع الصناعية الى اجمال الصادرات.
- نسبة العمالة في القطاع الصناعي الى اجمالي العمالة.

ومنه بعد فهم النمو، مقاييسه، خصائصه ومكوناته اتضح ان عمليتي النمو والتنمية ليست مجرد تعبير عن ظاهرة اقتصادية فقط، فهي بالمعنى غير المحدود يجب ان تشمل ما هو اكثر من ذلك، من حيث كونه الجانب المادي والمالي لحياة الانسان لتغطي جوانب اخرى غير اقتصادية، فالتنمية اذن يجب ان تدرك في مفهومها الواسع على انها عملية متعددة الابعاد تشتمل على اعادة التنظيم واعادة التوجيهللاقتصاد الداخلي والنظام الاجتماعي على نطاق واسع يستلزم تطوير النظام الاقتصادي والاجتماعي الدولي.

[1] محمد عدنان وديع ، مرجع سابق ، ص : 10 (بتصرف)

[2] نفس المرجع السابق ، ص : 12 (بتصرف)

المبحث الثالث : تأثير قطاع التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي

تمهيـد

لا تزال ظاهرة النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية من أهم المواضيع إثارة للجدل منذ ظهور غداة الحرب العالمية الثانية ، إذ يعتبر من أهم الانشغالات الحالية للدول النامية والمتقدمة على حد سواء ، لما له من أثر بالغ على المستويات المعيشة و لذلك أصبح لزاما تعظيم معدلات او الحفاظ عليها في مستويات مقبولة من خلال البحث عن أهم مسبباته وكشف العوامل المؤثرة فيه .

من خلال هذا المبحث سوف يتم التطرق لمختلف الاستراتجيات المتعلقة بالنمو والتنمية الاقتصادية وتحديد العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي .

المطلب الأول : إستراتيجيات النمو والتنمية الاقتصادية

حاول كتاب الفكر التنموي وضع نظريات لعملية النمو، والمقصود بالاستراتيجيات هنا النظريات أو القواعد العامة أو المتطلبات التي يجب مراعاتها في تنفيذ عملية التنمية، وهناك ثلاث استراتيجيات مشورة في هذا الصدد يعتبرها بعض الكتاب نظريات وهي في رأينا لا ترقى إلى مرتبة النظريات ولكنها في الواقع آراء في استراتيجيات التنمية.[1]

الفرع الأول : استراتيجية الدفعة القوية:

يرى صاحب هذه الاستراتيجية (بول روزنشتاين Paul Rosenetien) إن الخروج من حالة التخلف لا يمكن تحقيقه إلا بدفعة قوية (Big Push) تتمثل في قدر كبير من الاستثمارات ورؤوس الأموال تستطيع أن تحقق عملية النقل من الجمود إلى النمو. فالاقتصاد القومي وهو في حالة التخلف يمكن تشبيهه بالطائرة الجاثمة على الأرض أو المتحركة ببطء فهي لا تستطيع الصعود إلى الجو إلا إذا سيرت بسرعة كبيرة جدا على مدرج الصعود (وهو ما يسمى بـ The Take-off) فالسرعة الفائقة هي التي تعطيها الدفعة القوية التي ترفعها من الأرض إلى الجو وبدونها لا يمكنها التحليق والانطلاق إلى طبقات الجو العليا، ونشاهد في ألعاب القفز والوثب العلي أن اللاعب لا يستطيع تخطي الحواجز إلا إذا أقبل عليها بسرعة غير عادية والاقتصاد القومي إذا شبهناه بلاعب الوثب العالي لا يستطيع تخطي حواجز التخلف إلا بدفعة مماثلة. والواقع أن هذه النظرية تصدق مع الواقع وتؤيدها التجارب المعاصرة، وأقربها لنا تجارب دول الخليج العربية وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية التي حظيت بمثل

[1] http://www.thegulfbiz.com

هذه الدفعة القوية خلال السبعينات الميلادية والتي حققت للاقتصاد القومي عملية الانتقال السريع من مرحلة التهيؤ إلى مرحلة الانطلاق. ولا يعيب هذه النظرية أنه قلما تتوفر للدول النامية موارد غير عادية تمكنها من تخصيص قدر كبير (Big Portion) من الاستثمارات لتحقيق تلك الدفعة القوية والدليل على ذلك كما سبق القول أن الدول التي أتيحت لها هذه الفرصة استطاعت تقصير فترات التحول، كما أن تلك الدفعة تساعد على قطع كثير من الدوائر الخبيثة. كما يرى نيركس، إذ أن الاستثمار في عدد من الصناعات والأنشطة المختلفة يؤدي إلى زيادة الإنتاج والدخول والعرض والطلب والادخار والاستثمار.

الفرع الثاني: استراتيجية النمو المتوازن:

تقول هذه الاستراتيجية إن التنمية تحتاج في مرحلة تصحيح الاختلال إلى تحقيق التوازن في توزيع الاستثمارات بين مختلف القطاعات حتى يكون نموها متوازناً (Balanced Growth) بحيث لا تتم تنمية قطاع أو قطاعات بذاتها على حساب قطاع أو قطاعات أخرى فيؤدي ذلك إلى نمو قطاعات بمعدلات تفوق معدلات نمو القطاعات الأخرى مما يؤدي إلى عرقلة النمو العام للاقتصاد كله، ويضربون مثلاً بالدول التي اهتمت بالصناعة وأهملت الزراعة فأضر ذلك إضراراً بليغاً بالتنمية. ويقول أصحاب استراتيجية النمو المتوازن إن البلاد المتخلفة تحتاج إلى مشروعات متنوعة في قطاعات عديدة:[1]

① لأنها تفتقر في المقام الأول إلى الوفورات الخارجية السابق الإشارة إليها والتي تنتج عن تسهيلات رأس المال الاجتماعي (Social Overhead Capital) كالطرق ووسائل النقل ومحطات القوى والموانئ...الخ. وعرض مثل هذه المشروعات غير قابل للتجزئة، بمعنى أنها تحتاج إلى حد أدنى من الاستثمارات إذ لا يمكن تشييد نصف كوبري أو محطة قوى أو إعداد ميناء أقل من الحجم الاقتصادي المطلوب، يضاف إلى ذلك أن هذه المشروعات ترتبط بعضها ببعض.

② كما أن البلاد المتخلفة تكون في حاجة ماسة إلى الاستثمار في عدد كبير من الصناعات لأن وجود صناعة واحدة لا يحل مشكلة الطلب فإنشاء مصنع لتعليب الأغذية أو صنع الملابس الجاهزة يتطلب توفير طلب لهذه المنتجات ولا يتحقق ذلك إلا بإنشاء العديد من الصناعات وزيادة عدد أصحاب الدخول من العمال الذين يوفرون الطلب اللازم لمنتجات مصنعي الملابس الجاهزة والمعلبات.

③ كما أن تنويع مصادر الإنتاج والدخل يؤدي إلى زيادة الإدخال القومي الذي هو المعين الأول للاستثمار في مختلف المجالات. ويمكن القول باختصار أن استراتيجية النمو المتوازن ترمي إلى الاستفادة من توسيع حجم السوق بصفة عامة بتعدد مجالات الإنتاج والاستثمار وتحقيق هذا الهدف يحتاج في المقام الأول إلى الدفعة القوية التي سبق الكلام عنها لأنه لا يمكن للدول المتخلفة انتهاج هذا الأسلوب إلا إذا توفرت لها الموارد الكافية لتحقيقه.

[1] محمد عبد العزيز عجيمة، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية ، الناشر قسم الاقتصاد، الاسكندرية ، مصر ، 2003 ، ص: 71.

الفرع الثالث: استراتيجية النمو غير المتوازن:

واجهت استراتيجية النمو المتوازن انتقادات شديدة في كثير من الاقتصاديين، لأن النمو المتوازن بما يتطلبه من إنفاق استثماري كبير يكون في غالب الأحوال فوق طاقة الدول المتخلفة، ومن ثم يكون لا مناص أمام هذه الدول من أن تعطي اهتماماً أكبر لبعض القطاعات دون بعضها الآخر في ضوء الموارد المتاحة للاستثمار، لأن الكثير من هذه الدول لا تبدأ عملية التنمية من فراغ فقد يتوفر لها بعض مرافق رأس المال الاجتماعي بالإضافة إلى القطاع الزراعي الذي قد يكون عريقاً في القدم ويتولى بالفعل مهمة إعالة الجانب الأكبر من قوة العمل والسكان، ومن ثم يرى القائلون بالنمو غير المتوازن وجوب الاهتمام بالصناعة وتكريس قدر أكبر من الاستثمار لها لتصحيح الاختلال في الهيكل الإنتاجي الأمر الذي لا يمكن تحقيقه بغير ذلك لامتصاص البطالة المقنعة من القطاع الزراعي وزيادة نصيب الصناعة من الناتج المحلي والدخل القومي. ويرى فريق من الكتاب أنه ليس من الضروري أن يكون الاقتصاد في حالة توازن أثناء عملية التنمية، إذ أن حالة التوازن هذه لا توجد إلا قبل بدء عملية التنمية أي في مجتمع ساكن وأن أفضل وسيلة لتحقيق النمو هو خلق اختلال متعمد طبقاً لاستراتيجية مرسومة بحيث تتم عملية التنمية في شكل تتابعي يبعد عن التوازن بحيث يستفيد كل مشروع مما سبقه من مشروعات ليفيد ما سيليه من مشروعات في ضوء الموارد المتاحة للاستثمار.[1]

الفرع الرابع: الاستراتيجية المناسبة للظروف

لكل نوع من الاستراتيجيات الثلاث السابقة مزاياها وعيوبها فالدفعة القوية إذا أتيحت للبلاد المتخلفة لا يمكن أن يختلف اثنان على أهميتها فهي الحل الأمثل لمشكلة التخلف، والنمو المتوازن مرغوب إذا توفرت الموارد اللازمة لتحقيقه حتى لا تكون التنمية في بعض القطاعات على حساب القطاعات الأخرى. والنمو غير المتوازن هو اختيار لا مناص منه إذا لم توجد تلك الدفعة القوية أو الموارد الكبيرة اللازمة لتحقيق النمو المتوازن. ومن هنا نصل إلى استنتاج منطقي هو أن اختيار استراتيجية التنمية لا يخضع لنظرية أو استراتيجية بذاتها ولكنه يرتبط بجميع الظروف التي تكتنف التنمية وحجم الموارد الاستثمارية المتاحة لها وحالة القطاعات الرئيسية وعلى الأخص حالة هيكل البناء الأساسي وغير ذلك من الظروف.[2]

[1] محمد عبد العزيز عجيمة ، نفس المرجع السابق، ص: 72.

[2] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية ، الدار الجامعية و الاسكندرية ، 2000 ، ص: 12 .

المطلب الثاني : العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي

لقد لعب تحليل النمو الاقتصادي دوراً هاماً في الفكر الاقتصادي ، حيث أن الاهتمام بمشاكل الاقتصاد ، أدى إلى ظهور مجموعة متكاملة من النظريات الاقتصادية ، الوصفية و التحليلية المتعلقة بموضوع النمو الاقتصادي.

الفرع الأول: مراحل النمو لـ (Rostow):

إن الانتقال من التخلف إلى التنمية يمكن أن يوصف في شكل سلسلة من المراحل أو الخطوات التي يجب أن تمر من خلالها كلّ الدول ، و هذا ما اعتقده الاقتصادي الأمريكي Walk .W.Rostow في كتابه ، مراحل النمو الاقتصادي ، الذي يرى وجود خمس مراحل أساسية : [1]

❶ **المجتمع التقليدي** : حيث التمسك بالتقاليد الاقتصادية و الاجتماعية المتوارثة يؤدي إلى انخفاض إنتاجية الفرد و عدم قابليتها للزيادة.

❷ **مرحلة تواجد الشروط الأساسية لإقلاع النشاط الاقتصادي في عملية النمو الاقتصادي** :وهي مرحلة العبور و التغلب على الأنظمة التقليدية التي كانت تحول بينه و بين النمو الاقتصادي، و بذلك يمكن الاستفادة من التقدم العلمي و التكنولوجي.

❸ **مرحلة الإقلاع** : و هي المرحلة التي يكون المجتمع قد تخطى فيها جميع ال عقبات التقليدية .

والمقاومة الملحة للنمو الاقتصادي المستمر و بذلك يصبح النشاط الاقتصادي قادراً على توليد استثماراته الخاصة، و بمعدلات مرتفعة كافية لجعل النمو الاقتصادي يدفع نفسه بنفسه.

❹ **الاتجاه نحو النضج** :حيث النمو الإقتصادي المتواصل، و حيث يجري تطوير صناعات جديدة، و يقل الإعتماد على الواردات و يزيد الإتجاه نحو التصدير، ليصبح لدى المجتمعات القدرة على إستيعاب و تطبيق ثمار التقدم العلمي بكفاءة متزايدة.

❺ **مرحلة الإستهلاك الواسع** : تتحول قطاعات رئيسية في الاقتصاد إلى إنتاج سلع إستهلاكية بكميات كبيرة و على مستوى رفيع و متطور، عندئذ يدخل الإقتصاد الوطني مرحلة الرقي والإزدهار و يتميز المجتمع بإرتفاع مستوى الدخل الحقيقي للفرد.

إن تحليل مراحل النمو لم يلقى إستجابة واسعة بين الإقتصاديين المعنيين بالتنمية الإقتصادية، لأنّه عندما نرغب في الربط بينه و بين المشاكل الخاصة بعمليات التنمية في المجتمعات النامية لا يساعد في حلّ هذه المشاكل.

إن النظرة الأولى على نظرية النمو هذه كونها مسألة لا تخرج عن أن تكون طريقاً طويلاً تسير و (Rostow) فيه الدول لتصل و بشكل قاطع إلى مرحلة الإستهلاك الكبير، تحقيقاً لما يعرف عند بينما ليست هناك حتمية

[1] عبد العزيز فهمي هيكل، " موسوعة المصطلحات الاقتصادية و الإحصائية" ، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، 1980 ، ص ص 265_266.

مطلقة في وصول (Walfar - State) غيره من الاقتصاديين بدولة الرفاهية المجتمعات الفقيرة إلى هذا المستوى.[1]

الفرع الثاني : نموذج (Von Neuman)

يعتبر أول من قام بدارسة مشكل النمو الاقتصادي في إطار نموذج خطي ذات معاملات تقنية ثابتة، حيث كلّ فائض يستثمر في كلّ فترة و يتمثل نموذجه في كون أن المخطط يبحث على أحسن تخصيص للموارد في إطار نمو إقتصادي أمثل، بحيث في هذا النمو تفسر مسارات الأسعار عن طريق البرنامج الثنائي للكميات (المنتجة، المستهلكة أو المستثمرة مرةً ثانية).

من خصوصيات النموذج ما يلي:

- n سلعة يمكن أن تكون مدخلات أو مخرجات .
- m التقنية الموجودة من أجل الحصول على أعلى نمو، بحيث أن التقنيات ممثلة بمصفوفتين عموديتين ذات n عنصر ، ومن أجل كل تقنية j فإنّ مصفوفة المدخلات هي aj ومصفوفة المخرجات هي bj وهي على التوالي غير معدومة ، وإنّ الإمكانيات التقنية للإقتصاد ممثلة بزوج (A.B)
- حدّة إستعمال التقنية j ممثلة عن طريق العنصر Xj من الشعاع X ذات m عنصر .

و عليه يعتبر الإقتصاد منتج، إذا كان $AX \leq BX$ أي كلّ ما هو منتج BX هو على الأقل يساوي ما هو مستهلك AX، و حتى يكون هناك نمو، يجب على الإقتصاد أن ينتج فائض لـ (n) سلعة و نظراً لخطية تقنيات الإنتاج، فإن نمو الإقتصاد g يستلزم على المتراجحة السابقة ما يلي :

$$(1 + g) AX \leq BX$$

إستطاع (Von Neuman) أن يبين وجود زوج (r^* ، x^*) و التي توافق قيمة النمو العظمى r^* لـ r وبوضع الفرضيات على المصفوفة A و B ، و قد قام بربط النظام السابق ببرنامج ثنائي المتمثل في إيجاد نظام للأسعار (P) و معدل الربح n فائدة (أصغري بحيث الربح المرافق للإنتاج لكل) سلعة هو سالب أو معدوم، و هذا ما يستلزم أنكلّ حل للبرنامج الإبتدائي (r^* ، x^*) يرافقها حل للبرنامج الثنائي (N^* ، P^*) بحيث معدل النمو الأصغري n^* .

[1] فليح حسن خلف، " التنمية و التخطيط الاقتصادي" ، عالم المكتبات الحديث، الطبعة الأولى، عمان، 2002 ص : 146 .

الفرع الثالث : نموذج (Harrod Domar)

Roy. F. Harrod من الأوائل الذين طوروا الفكر الكنزي في مجال النمو الاقتصادي في الأربعينيات من القرن الماضي، و مع هذا كان E.D.Domar يعمل في نفس الإتجاه و وصل تقريباً إلى نفس النتائج التي توصل إليها Harrod، و مع أن نماذج هذين الكاتبين تختلف من حيث التفاصيل ، إلاّ أنّها متشابهة من حيث الجوهر[1] ، كانت المشكلة المركزية لدى Harrod ، هي البحث في ذلك المعدل الذي يتعين أن ينمو به الدخل القومي، حتى يمكن المحافظة على التوظيف الكامل و تجنب حدوث البطالة و الكساد[2] ، و كان الهدف الأساسي هو شرح العلاقة بين النمو الاقتصادي و البطالة في الدول الرأسمالية المتقدمة، لكن هذا النموذج ساعد كثيراً دول العالم الثالث كطريقة بسيطة لدراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي و متطلبات الرأس المال[3] .

نستطيع الآن أن نكون النموذج التالي البسيط للنمو الاقتصادي:

- الإدخار (S) يكون نسبة (s) من الدخل القومي Y و بالتالي فإننا نكون المعادلة البسيطة:

$$S = s.Y \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots 1$$

- الاستثمار (I) يعرف بأنه التغير في رصيد رأس المال ، K.

و يمكن تقديمه بأنه التغيير في رصيد رأس المال ΔK على النحو التالي:

$$I = \Delta K \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots 2$$

لأن الرصيد الكلي لرأس المال له علاقة مباشرة بالدخل القومي الإجمالي أو الناتج Y وفقاً لمعامل رأس المال الناتج، فإن K تكون:

$$\frac{K}{Y} = K \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots 3$$

أو $\frac{\Delta K}{\Delta Y} = K$

$$\Delta K = K.\ y \ldots\ldots\ldots\ldots 4$$

- أخيراً لأن الإدخار القومي الإجمالي (S) يجب أن يساوي الإستثمار القومي I ، و يمكننا كتابة هذه العلاقة على النحو التالي:

$$I = S \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots 5$$

---

1 فليح حسن خلف، "التنمية و التخطيط الاقتصادي" ، عالم المكتبات الحديث، الطبعة الأولى، عمان، **2002**، ص : **146** .

2 رمزي زكي، " الإقتصاد السياسي للبطالة" ، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت، **1997** ، ص: **314**.

[3] " Malcom Gills, M. Roemer Economie du développement ", de boeck. Edition, Bruxelles, 1990 .

و منه من خلال المعادلة 2 و 4 يمكن أن نعرف أن y

$$I = \Delta K = k.\ \Delta Y \ldots\ldots\ldots 6$$

و بالتالي نستطيع كتابة العلاقة الإدخار يساوي الاستثمار الموضحة في المعادلة 5 على النحو التالي :

$$S = sY = k\ \Delta Y = \Delta K = I \ldots\ldots\ldots 7$$

أو ببساطة تكون كالتالي:

$$sY = k\ \Delta Y \ldots\ldots\ldots\ldots 8$$

و بقسمة جانبي المعادلة 8 على y ثم على k فإننا نحصل على المعادلة التالية:

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{S}{Y} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots 9$$

بحيث $\Delta y/y$ هو معدل التغير أو معدل النمو الإقتصادي و منه المعادلة 9 هي ترجمة بسيطة لمعادلة Harrod – Domar المشهورة في نظرية النمو الاقتصادي بحيث أن معدل النمو $(\Delta)\ y/y$ يكون محدداً بالإرتباط بين معدل الادخار القومي S، معامل رأس المال الناتج K، و بشكل أكثر تحديداً، أنه في غياب الحكومة فإن معدل نمو الدخل القومي سوف يرتبط بعلاقة مباشرة أو موجبة مع معدل الادخار (كلما زادت قدرة الإقتصاد على الإدخار و الإستثمار كنسبة من الناتج زاد نمو الناتج، و يرتبط كذلك بعلاقة عكسية أو سالبة مع معامل رأس المال الناتج) فارتفاع في K سوف يؤدي إلى الإنخفاض في معدل نمو الناتج.

بالإضافة إلى ذلك فإن هذا النموذج يرتبط بين النمو الاقتصادي و الإدخار، و الذي يعتبر هذا الأخير نسبة من الدخل القومي، مع العلم أن العديد من إقتصاديات الدول النامية لا يتوقف إدخارها (إستثمارها) على الدخل وحده و لكن على حجم الصادرات أيضاً، و هذا يعني أّنه كلما إرتفعت نسبة الصادرات في هذه الدول، كلما تمكنت من رفع الإستثمار و من معدل النمو أيضاً [1].

الفرع الرابع : نموذج (Solow Swan)

يدرس النموذج حركية النمو المتوازن عند الإستخدام الكامل لرأس المال و العمل إنطلاقاً من دالة الإنتاج

$$Y = f(K, L)\ .$$

حيث : K : هو رأس المال .

L : هو عنصر العمل.

و نقول عن دالة إنتاج أنها نيو كلاسيكية إذا توفرت الشروط الثلاث التالية:[2]

[1] عادل أحمد حشيش، أسامة محمد الفولي، مجدي محمود شهاب، " أساسيات الاقتصاد الدولي" ، الإسكندرية ، 1998 ص: 314 .

[2] Robert J. Barro, Xavier Sala. I. Martin, la croissance économiques , édition internationa,paris1996

- $K>0$ و $L>0$ و $f(K, L)$ لديها نواتج حدية موجبة و متناقصة بالنسبة لكل عامل إنتاجي أي

$$\frac{\partial K}{\partial Y} > 0 \cdot \frac{\partial 2F}{\partial 2K} < 0$$

$$\frac{\partial K}{\partial Y} > 0 \cdot \frac{\partial 2F}{\partial 2L} < 0$$

- عوامل الإنتاج لدالة الإنتاج ذات وفرات حجم ثابتة .

$$F(\gamma K\ \gamma L) = \gamma\ F(K.L) \quad \gamma \geqslant 0$$

- الإنتاجية الحدية لرأس المال و العمل تؤول إلى ما لانهاية عندما يؤول كلّ من رأس المال و العمل إلى الصفر، و تؤول إلى الصفر عندما يؤول كلّ من رأس المال و العمل إلى ما لا نهاية أي:

$$\lim_{K\to 0} Fk = \lim_{l\to 0} Fl = \infty \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots 1$$

$$\lim_{K\to \infty} Fk = \lim_{l\to \infty} Fl = 0 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots 1$$

الخاصيتين 1 و 2 تمثلان شروط INADA (1963) .

تغير مخزون رأس المال خلال الزمن معطى من خلال المعادلة:

$$K' = I - \delta K$$

و بقسمة طرفي المعادلة على L نحصل على :

بحيث k هي نسبة رأس المال إلى العمل.

نحصل على k' (تفاضل K بالنسبة للزمن) :

و بافتراض أن معدل الزيادة في اليد العاملة $n = \frac{'}{L}$

يمكننا صياغة المعادلة K' / L على الشكل :[1]

حيث تمثل المعادلة الأساسية لتحقيق النمط الممكن للنمو الاقتصادي و هي المعادلة التفاضلية لموذج Solow – swan ، هذه المعادلة غير الخطية تابعة فقط لـــ k حيث:

[1]Robert J. Barro, Xavier Sala. I. Martin, Ibid, page 21.

K : نسبة رأس المال إلى العمل $K = \frac{K}{L}$

K' : معدل رأس المال إلى العمل (تفاضل K' بالنسبة للزمن)

أي : $k' = \frac{d(k)}{dt}$

n : المعدل النسبي للتغير في قوة اليد العاملة و هي: $n = \frac{t}{L}$

s : الميل المتوسط للإدخار.

تتمثل النتائج المستخدمة من النموذج ما يلي:[1]

- نسبية رأس المال على العمل، الإنتاج و الإستهلاك للفرد تنمو بمعدل δ .
- معدل المردودية لرأس المال الثابت.
- المتغيرات على مستوى رأس المال، الإنتاج و الإستهلاك تنمو بمعدل $n + \delta$.

[1] صواليلي صدر الدين، " النمو و التجارة الدولية في الدول النامية" ، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية" ، فرع القياس الاقتصادي، جامعة الجزائر ، 2005 ، ص : 42 .

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل تبين أن التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي مفهومان على علاقة كبيرة ببعضهما البعض، إذ يدرك الثاني بقيام الاول كما ان قياسهما يتعدد بحسب المعطى الذي وجد من أجله، فالتنمية تنصرف إلى أن تشمل جميع نواحي الحياة المختلفة، وللقيام بالتنمية لدى الدول فإنه وضعت استراتيجيات تستجيب لحاجة الدولة ووضعها القائم، من ذلك نجد الدول النامية سابقة إلى ذلك للنهوض باقتصادياتها ، كما نلاحظ كذلك من خلال النظريات التي تناولت موضوع النمو والتجارة الخارجية بالدراسة أن هذه الأخيرة مرتبطة بكل من تراكم راس المال، وزيادة الانتاجية والتكنولوجيا .

بعد هذه الدراسة للتجارة الخارجية، نظريات، استراتيجيات ونماذج وعلاقة النمو الاقتصادي بها سوف نتطرق في الفصل الموالي وضع الجزائر وتونس في التجارة التجارة الدولية خاصة وانها تتخذ من هذه الاخير السبيل الى القيام بعملية تنمية شاملة في اوطانهم للرفع من وضعية شعوبها والنهوض باقتصادياتها .

الفصل الثاني

دراسة مقارنة بين

الجزائر وتونس (2000-2015)

تمهيد:

عانت اقتصاديات الدول النامية في السنوت الاخيرة من عقد الثمانينات من العديد من المشاكل الاقتصادية التي وقفت أمام تقدمه في مجال التنمية الاقتصادية، ولعل أهم هذه المشاكل معدلات النمو المنخفضة وزيادة حجم التضخم وارتفاع حجم البطالة ونقص العملات الاجنبية بسبب تدهور أسعار المحروقات بالاضافة الى ارتفاع معدلات خدمة الدين وما تشكله من ضغوط تعوق التقدم الاقتصادي، مما يؤدي إلى زيادة الاعتماد على الخارج للحصول على الاحتياجات الاساسية من السلع والخدمات وبالتالي زيادة التبعية للعالم الخارجي وكل هذه الصعوبات دفعت الدولة الجزائرية والتونسية الى وضع استراتيجية شاملة لكل منها للاصلاح الاقتصادي تهدف الى تصحيح الاختلالات واعادة توجيه اقتصادياتهم الوطنية لقوى السوق وسياسات التحرير .

و لغرض إبراز تحليل ما سبق طرحه يتم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول : دراسة حالة التجارة الخارجية في الجزائر.

المبحث الثاني : دراسة حالة التجارة الخارجية في تونس.

المبحث الثالث : دراسة مقارنة قطاع التجارة الخارجية في الجزائر وتونس (2000-2015).

المبحث الاول : دراسة حالة التجارة الخارجية في الجزائر

يمكن القول بأن سياسة التجارة الخارجية المرافقة لحالة الاستقرار السياسي والاقتصادي للبلد لها من الأهمية بمكان لأن تكون ضمن برنامج مخطط يتماشى مع الأوضاع العالمية من حيث مدى قدرة الاقتصاد على المواجهة و استغلال الفرص في نفس الوقت، لهذا سنحاول أن نتعرف على مسار السياسة التجارية الجزائرية منذ الاستقلال.

المطلب الأول: مسار تحرير التجارة الخارجية في الجزائر

شاهدت الدولة الجزائرية ثلاثة مراحل مرت بها السياسة التجارية في الجزائر منذ الاستقلال و هي :

- مرحلة رقابة الدولة للتجارة الخارجية (1962- 1969)
- مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية (1970- 1989)
- الإصلاحات الاقتصادية المتعلقة بتحرير التجارة الخارجية في الجزائر منذ 1990

الفرع الأول : مرحلة رقابة الدولة للتجارة الخارجية (1962– 1969)

كانت هذه الفترة عقب حصول الجزائر على الاستقلال مباشرة، حيث تميزت بوضعية اقتصادية هشة موروثة من قبل المستعمر الفرنسي القائم على استنزاف الثروات، و المتولي لتنظيم العلاقات التجارية الخارجية، و من تم فإنه غداة الاستقلال كان من الصعب تحقيق و الأخذ في رفع مؤشرات النمو الاقتصادي، وهذا ما إستدعى قيام الدوله الجزائرية باتخاذ عدة إجراءات للخروج من هذا الواقع و تحقيق الاستقلال الاقتصادي إلى جانب الاستقلال السياسي و هذا ما تم فعلا من خلال مؤتمر طرابلس 1962 و ميثاق الجزائر 1964 ،و خلال هذه الفترة قامت الجزائر بانتهاج نموذج للنمو هو النموذج الاشتراكي تتوجه فيه إلى الداخل مع التركيز على الصناعات الثقيلة و خفض الاعتماد على الاستثمار الأجنبي و الواردات، و لهذا لجأت إلى الاعتماد على :[1]

- التخطيط المركزي للاقتصاد .
- الاعتماد على المؤسسات العامة في توفير معظم الخدمات و على صناعات الإحلال للواردات .

لذلك نجد الجزائر في هذه الفترة كبقية الدول النامية تتبع سياسة الحماية عبر الوسائل التقليدية لها كحواجز (التعريفات الجمركية)، نظام الحصص و الرقابة على الصرف و كل هذه الإجراءات ترمي إلى رقابة الدولة على التجارة الخارجية، و يمكن التعرف على هذه الإجراءات من خلال محاولة بسطها كما يلي:

[1] سلمى سلطاني، دور الجمارك في سياسة التجارة الخارجية ، (حالة الجزائر) ، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية ، فرع التخطيط والتنمية ، كلية علوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر ، 2003 ، ص: 40.

أولا : الحواجز الجمركية :

تم وضع أول تعريفة جمركية جزائرية في 28 أكتوبر 1963 بموجب الأمر 63-413 المتضمن لإنشاء التعريفة الجمركية، و التي تقوم بترتيب و تصنيف المنتجات إلى ثلاثة أرقام لتطبيق التعريفة الجمركية كما يلي :[1]

- تعريفة جمركية لسلع التجهيز و المواد الأولية المقدرة ب 10%.
- تعريفة جمركية تخضع لها السلع نصف المصنعة قدرت بين 05 – 20%.
- تعريفة جمركية تخضع لها السلع النهائية قدرت بين 15 – 20%

إن انخفاض التعريفة الجمركية الموضوعة لسلع التجهيز و المواد الأولية يدل على أن الجزائر آخذة في تطبيق سياسة الحماية لمنتجاتها المحلية من المنافسة و في نفس الوقت تحاول أن ترفع مجهودات الصناعات القائمة على فكرة الإحلال محل الواردات . و بقيت المبادلات التجارية خاضعة إلى هذا النظام الجمركي حتى سنة 1968 أين تم فيها وضع تعريفة جمركية جديدة جاءت لمراجعة التعريفة القديمة .

من بين أهم ما جاء فيها التمييز بين التعريفة الجمركية بحسب المنشأ و مصدر البضائع، و يمكن التمييز بين أربعة مناطق جغرافية متباينة بحسب إمتيازاتها كما يلي :

- تعريفة جمركية تخضع للسلع التي يكون مصدرها الحيز الجغرافي لفرنسا.
- تعريفة الحق العام ، و هي تطبق على الدول التي تمنح الجزائر شرطية الدول أكثر رعاية . كما تفرض تعريفة على البلدان الأخرى و تتمثل بضائعها رسوما جمركية تقدر بثلاثة أضعاف ضريبة الحق العام .
- الفصل بين أنواع السلع الضرورية و الاستهلاكية و الكمالية من حيث نسب الرسوم الجمركية المطبقة على كل واحدة منها على حدا، و يظهر ذلك من خلال الجدول التالي :

جدول رقم: (04) يبين نسب الرسوم الجمروكية للسلع بحب انواعها

طبيعة السلعة	سلع محولة (%)	سلع غير محولة (%)
سلع إستهلاكية	50-30	40-20
الضرورية	150-100	30-20
الكمالية	30	20
سلع التجهيز		

المصدر: Hocine Benissad, Economie de develepment de l'Algérie, 2eme Edition, opu, 1982, p177

[1] سلمى سلطاني، نفس المرجع السابق ص:42.

و منه يظهر من خلال الجدول أن الرسوم المطبقة على السلع الاستهلاكية الكمالية المحولة عالية مقارنة بالسلع الضرورية، كما أنه يظهر كذلك أن الرسوم الجمركية لسلع التجهيز المحولة أو غير المحولة منخفضة على السلع الاستهلاكية بنوعيها، و هذا إنما يدل على أن الجزائر تأخذ في طريقها للعمل على تشجيع صناعات الإحلال و الحرص على حماية منتجاتها من المنتجات المستوردة المنافسة.

ثانيا : نظام الحصص :

و هو نظام تتخذه الدول في فترات الحروب و الأزمات و كذا عندما تتدهور أسعار نظام يتم بمقتضاه تحديد الواردات بشكل تكون فيه السلع المحلية مهددة بالإفلاس.[1]

و في هذا نجد حرص الجزائر عل توجيه عملية الاستيراد جغرافيا نحو البلدان التي ترتبط معها بعلاقات سياسية و اتجاهات مشتركة بغرض حماية الإنتاج الوطني، و قد قامت بهذا الشأن بإصدار المرسوم الرئاسي ، 63 – 188 يوم 16 ماي 1963 المتضمن في مادته الأولى تحديد القوائم للسلع التي يمكن استيرادها و قد شرع رسميا في تطبيقها في جوان 1964 ، و كان الهدف من هذا الإجراء ما يلي :[2]

- إعادة توجيه الواردات .
- كبح الواردات الكمالية و الحفاظ على العملة الصعبة.
- حماية الإنتاج الوطني و تحسين الإنتاج التجاري في ظل احتياجات صرف قليلة .

ثالثا: الرقابة على الصرف :

في بداية فترة الاستقلال كان انتماء الجزائر لمنطقة الفرنك الفرنسي، و هذا بموجب المبادئ التي تضمنها تصريح 19 ماي1962 المتعلق بالتعاون الاقتصادي و المالي مع الدولة المستعمرة بانتقال رؤوس الأموال بكل حرية، و لكن ما صحب تلك الفترة من هروب لرؤوس الأموال و التغيرات المتتالية في هيكل الاقتصاد الوطني خاصة منذ 1963 أين أصبح من الضروري التراجع عن هذه المبادئ و التبعية للمستعمر التي لا تخدم الإقتصاد الوطني من أجل هذا تم في 13 أكتوبر 1963[3] وضع قانون خاص بالرقابة على الصرف الواحد الهادف إلى التقليل من خروج العملة الصعبة و التحكم في التقلبات النقدية في السوق الدولية، و كذا الحفاظ على توازن ميزان المدفوعات كما يشار إلى أن هذا الاستقرار في سعر الصرف كان ضروريا و خاصة في المرحلة التي كان يعيشها الاقتصاد الوطني، و التي تميزت بتنمية كثيفة تتطلب استمارات كبيرة.

---

[1] مجدي محمود شهاب ، الاقتصاد الدولي ،دار المعرفة الجامعة ، الاسكندرية ، 1999، ص : 143.

[2] Hocine Benissad, économie de develepment de l'Algérie, 2eme Edition; opu, 1982, p82

[3] يعتبر هذا التاريخ تأسيس البنك المركزي الجزائري بعد خروجها من منطقة الفرنك الفرنسي .

رابعا : تنصيب الأجهزة القائمة بعمليات التصدير و الاستيراد (التجمعات المهنية للشراء GPA) [1]:

قامت الجزائر باستحداث شركات وطنية يكون نشاطها القيام بعملية الاستيراد و التصدير في إطار القانون التجاري الجزائري، و حيث تم في نهاية 1963 إنشاء الديوان الوطني للتجارة ONACO الذي يقوم بتزويد السوق الوطنية بالمنتجات ذات الاستهلاك الواسع، و المتمثلة في السلع الغذائية الأساسية كالحليب و السكر و غيرها، و في سنة 1964 تم القيام بالتوسيع أكثر في هذه العمليات من خلال خلق المجمعات المهنية للشراء GPA بموجب المرسوم التنفيذي رقم 64 – 233 المؤرخ في 10 أوت 1964 ، و هي متكونة من أجهزة الدولة و مستوردين خواص، بحيث يكون رأسمال هذه المؤسسات ممول بأغلبية من طرف خزينة الدولة و الباقي من قبل الشركاء الخواص، و ميزة هذه المؤسسات هي الاحتكار للواردات، كما أنها تقوم بتسطير برامج الاستيراد السنوية و الاتجاهات الجغرافية للمبادلات الدولية .

يذكر إلى أن هذه التجمعات تخضع لرقابة الدولة و يتم ذلك حسب مستويين :

1) **المستوى الإداري:** عن طريق الحضور الدائم لممثلي الوزارة الوصية على مستوى الإدارة، لضمان احترام التطبيق الحسن للبرنامج العام للاستيراد الذي أعد من طرف الدولة بالاشتراك مع مختلف الأجهزة المعنية بعملية الاستيراد (الجمارك، البنك المركزي، وزارة المالية) و كذا مع التجمعات المهنية للشراء .[2]
2) **المستوى المالي** : عن طريق عون محاسب مكلف من طرف الوزارة الوصية على كل تجمع و الذي تعتبر مهمته متابعة و إتمام كل العمليات المالية .غير أن الدولة في سنة 1966 و في إطار عملية التأميم للقطاعات الصناعية، قامت بإنشاء مؤسسات وطنية غرضها النهوض بالصناعة من أجل الإحلال محل الواردات للكف عن الاستيراد المنهك لخزينة الدولة المفقر في نفس الوقت للرصيد من العملة الصعبة . لكن هذه الخطوة لم تلقى الترحيب من طرف المجمعات المهنية للشراء حيث قوبلت بعدم الرضا لأنها تحد من ممارساتها، و قد أدى هذا إلى التداخل في الصلاحيات بين الجهازين مما انجر عنه نشوب خلافات حادة بين القطاعات الإنتاجية و الأجهزة المسيرة للتجارة الخارجية (GPA) [3]،و هذا بدوره أدى إلى حدوث خلل في عمليات الاستيراد و غياب برنامج الاستيراد، و بالتالي لوحظ نقص في استيراد السلع الاستهلاكية القابلة للتحويل و التامة الصنع فحدث ما يعرف بأزمة ندرة المواد في كل القطاعات .أما الجانب المتعلق بعمليات التصدير لم يتم التطرق له بنفس القدر الذي حظي به جانب الاستيراد، و هذا مرده إلى أن جانب التصدير كان يعتمد على سلعة

[1] GPA: Les groupements professionnels d'Achats.
[2] Hocine Benissad, op-cit, p178
[3] Hocine Benissad, op-cit, p84

واحدة ممثلة أساسا في النفط . و منه يمكن القول أن الفترة 1962 – 1980 تميزت برقابة الدولة على التجارة الخارجية، و التي كانت تلعب دور المنظم، و قد عرفت هذه الفترة بمشاكل عديدة منها :

- غياب برامج للاستيراد من طرف المؤسسات المحتكرة للنشاط التجاري.
- تدني نوعية المواد المستوردة و عدم الاهتمام بخدمات ما بعد البيع.
- طول قنوات تصريف المنتوج، و استغراقه مدة طويلة للوصول إلى المستهلك.

الفرع الثاني : مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية (1970 – 1989) :

حيث يمكن هنا تقسيم هذه المرحلة إلى مرحلتين :

أولا : مرحلة الاحتكار المسير من قبل الشركات العمومية لحساب الدولة (1971 – 1989) .

قامت الدولة في جويلية 1971 بإصدار عدة تعليمات منحت من خلالها للمؤسسات العمومية امتياز احتكار العمليات التجارية أو احتكار كل منتوج لكل مؤسسة حسب نوع نشاطها، فكل مؤسسة مأذون لها بأن تستورد السلع الخاصة بنشاطها و بفروعها، و في هذا المجال نجد شركة SONACOM و شركة SNS تقوم باستيراد المواد الميكانيكية و مواد البناء و المواد الحديدية على الترتيب و غيرها من الشركات الأخرى، و الغرض من وراء هذا هو التحكم في تنظيم و ضبط أفضل للتدفقات التجارية و إحداث ترابط بين سياسة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية .[1]

و بخصوص البرنامج العام للاستيراد فقد نصت المادة الأولى من الأمر 74–72 على إنشاء البرنامج العام للاستيراد، كما نص نفس الأمر على إحداث موضوع الرخص الإجمالية للاستيراد و التفرقة بين أنواعها في المادة الخامسة من نفس الأمر و تكون هذه الرخص لفائدة :[2]

- هيئات القطاع العمومي الحائزة على ميزة الاحتكار : هذا النوع من الرخص يمنح للمؤسسات المستوردة لسلع الاستهلاك النهائي أو الاستهلاك الإنتاجي.
- الرخصة الإجمالية للاستيراد الخاصة بالنشاط : و هي رخص تستفيد منها المؤسسات العمومية غير الحائزة على احتكار الاستيراد بغرض استيراد مستلزماتها الإنتاجية و لانجاز برنامجها الخاص بالإنتاج و الدعم و المشاريع المخططة التي تتولى مسؤوليتها.

[1] Hocine Benissad, Algérie restructuration et reforme économiques, opu, 1994, p85

[2] الجريدة الرسمية رقم 14 الصادرة في 1974/02/12 ، الامر74–72 الصادر في 30 جانفي 1974 ، ص : 21.

✍ الرخصة الإجمالية للاستيراد الممنوحة للقطاع الخاص الهامة التي تطبق برنامجا سنويا للتموين، أي المؤسسات التي تساهم في رفع و تطوير الاقتصاد الوطني.

أما في ما يخص الصادرات، فإن الأمر 74 – 11 الصادر بتاريخ 30 جانفي 1974 يؤكد و يكرس الحرية في ممارسة هذا النشاط و يمنع الاحتكار من قبل المؤسسات إلا فيما يخص المنتجات المحددة من طرف السلطات المعينة .يذكر أن الاستيراد بهذا الشكل قد سبب فوضى في أسعار المستوردات، فيكون التفاوض مع المصدر الأجنبي يتم بطريقة فردية من طرف المؤسسات العمومية، كذلك الغرض من استيراد نفس المنتوج يختلف من استيراد للتوزيع و استيراد لاستعماله في العملية الإنتاجية . كما شهدت هذه الفترة إصلاحا جبائيا سنة 1973 لتجاوز عقبات ما سبق، و ذلك فيما يخص تصنيف المنتجات و السلع حسب المناطق الجغرافية المستوردة منها، و لهذا نميز تعريفة 1973 بعمودين فقط هما :

✍ تعريفة الحق العام و التي تطبق على المنتجات التي يكون مصدرها الدول التي تمنح الجزائر معاملة دول الأكثر رعاية

✍ تعريفة خاصة و التي تخص البضائع التي يكون مصدرها بلد أو مجوعة بلدان .

ثانيا : مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية (1978 – 1989)

في سنة 1978 عززت الدولة موقفها الاحتكاري بشكل جيد فيما يخص نشاطات التجارة الخارجية، و يظهر ذلك صراحة في القانون 78 – 02 الصادر بتاريخ 11 فيفري 1978 ،و الذي ينص على أن تسيير الواردات و الصادرات من مهام الدولة، كما سبقه في ذلك الميثاق الوطني الذي يقرر ما يلي :

"إن احتكار الدولة للتجارة الخارجية يشكل مكسبا ثمينا لدعم نشاطها في ميدان المبادلات الخارجية و توجيهها حسب ما تمليه المصلحة الوطنية.

إن ممارسة هذا الاحتكار و كذا طرق تنظيمه و تسيره ينبغي أن تكون موضوع تعديلات مستمرة قصد القضاء على أوجه النقص التي تظهر في سيره و القضاء على التعقيدات البيروقراطية و ضمان التموين السليم للاقتصاد بأقل التكاليف"

(دليل الجزائر– 1989،ص 2)

كما أن الدستور كذلك قد نص على مبدأ احتكار الدولة للتجارة الخارجية، و هي تهدف من هذا الاحتكار في إطار النظام الوطني للتخطيط إلى تكييف إجراءات ممارسة احتكار الدولة للتجارة الخارجية لتحقيق ما يلي : [1]

[1] **الأمر رقم 71–68 المؤرخ في 1971/12/31 المتضمن لقانون المالية سنة 1972.**

- تنظيم الاختيارات و الأولويات في المبادلات الخارجية .
- تشجيع و تطوير و تكامل الإنتاج الوطني.
- تنظيم دخول المؤسسات العمومية و الخاصة إلى الأسواق العمومية.

الملاحظ أنه لا يمكن لأي جهة مهما كانت صلاحيتها أن تقوم بعملية الاستيراد حتى أن الوسطاء في هذه العمليات قامت الدولة بإقصائهم في عمليات التجارة الخارجية وفقا للمادة 09 من القانون 78/02[1] لتزيد من احتكاراتها لهذا القطاع بدعوى حماية المنتج الوطني و الحد من الاستيراد، و مع هذا اتجهت الدولة نحو تأميم قطاع التجارة الخارجية و معاودة تأكيد احتكارها سعيا منها لتحقيق الأهداف التالية، و التي يمكن حصرها بما جاء به قانون 78/02 كما يلي :[2]

1. حماية الاقتصاد الوطني .
2. تنويع العلاقات مع الخارج .
3. إعداد المتعاملين الوطنيين للتصدير.
4. مراقبة حركة رؤوس الأموال .
5. تقوية قدرة التفاوض مع الأطراف الخارجية.
6. ضمان شروط حسنة للتحويل تكلفة، مدة، تمويل .
7. ضمان حقيقي لنقل التكنولوجيا.

الفرع الثالث : مسار الجزائر مع صندوق النقد الدولي ضمن برنامج التعديل الهيكلي

عرفت الجزائر في فترة الثمانينات عدة اختلالات اقتصادية و خاصة مع أواخر هذه الفترة أين وقعت الأزمة البترولية 1986 التي هزت كل القطاعات الاقتصادية في الدولة خاصة أن معظم هذه القطاعات على ترابط مع هذا الأخير بالإضافة إلى هذا المورد يشكل لوحده ما يقارب نسبة 97 % من مداخيل الدولة . و أمام هذا الوضع بادرت الجزائر في الانتقال و التحول من الاقتصاد المخطط إلى الاقتصاد المفتوح أو اقتصاد السوق ، و كنتيجة لكل هذه الظروف المحيطة بالاقتصاد الجزائري، و تراكم المديونية المنهكة لخزينة الدولة سعت هذه الأخيرة إلى الاستنجاد و اللجوء إلى صندوق النقد الدولي لطلب مساعدة و دعم مواجهة هذه الظروف، و قام هذا

[1] **الأمر رقم 71–68 المؤرخ في 1972/12/29.**

[2] **دليل الجزائر الاقتصادي و الاجتماعي، المؤسسة العمومية الاقتصادية، الوكالة الوطنية للنشر و الإشهار، 1989 ،ص ص 210 – 211 .**

الأخير باقتراح مبادرة و المتمثلة في برامج التعديل الهيكلي، أين تم عقد عدة اتفاقيات في هذا الميدان ، ولا بأس من أن نذكر بعض الأسباب التي جعلت الجزائر تلجأ إلى هذا النوع من الإصلاح عن طريق صندوق النقد الدولي، و المتمثلة في ما يلي: [1]

① تراجع أسعار البترول بدءا بأزمة 1986 ،حيث انخفض سعر البرميل من 29 دولار سنة 1985 إلى 14 دولار مما أثر سلبا على ميزانية الدولة .

② التراجع الملاحظ في معدلات النمو الاقتصادي .

③ تفاقم عبء المديونية الخارجية على الاقتصاد الوطني، حيث بلغت خدمة الدين سنة 1989 نسبة 78% من إجمالي الصادرات . و بالتالي فإن هذه الأسباب و أخرى دفعت بالجزائر إلى أن تلجأ إلى صندوق النقد الدولي لطلب المساعدة على تخطي هذا العجز عن طريق طلب تسهيلات مالية، و في المقابل فرض عليها التقيد ببعض الشروط من طرف هذا الأخير . و في هذا العنصر سنحاول تتبع الاتفاقات المعقودة بين الجزائر و صندوق النقد الدولي من خلال العناصر التالية :[2]

- اتفاق الاستعداد الائتماني لماي 1989 و جوان .1991 .
- اتفاق الاستعداد الائتماني لأفريل 1994 .

أولا : اتفاق الاستعداد الائتماني لماي 1989 و جوان 1991

قامت الجزائر بعقد اتفاقية التثبيت confirmation de Accord مع صندوق النقد الدولي في 30 ماي 1989 المحدد بمدة 18 شهر لتطبيق شروط محددة من قبل الصندوق بقيمة 20 مليون دولار لتعويض ، أما الاتفاق الثاني فهو اتفاق 149 انخفاض أسعار البترول لسنة 1989 و لارتفاع أسعار الحبوب المستوردة (الاستعداد الائتماني Crédit by Stand)[3] فتم توقيعه في 03 جوان 1991 بقيمة 400 مليون دولار على أربعة أقساط كل قسط قدر بـ 100 مليون دولار (جوان 1991 ،سبتمبر 1991 و مارس 1992) ،غير أن القسط الرابع لم يتم الحصول عليه بسبب الانحرافات التي عرفتها الأجور في الفصل الأول من .1992و قد

[1] محمد حشماوي، التجارة الدولية و التنمية الاقتصادية بالبلاد النامية خلال عقد الثمانينات مع الاهتمام بحالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، 140 معهد العلوم الاقتصادية الجزائر،1994 ،ص169 .

[2] سلمى سلطاني، مرجع سابق ، ص 55.

[3] نور الدين حامد ، العولمة و الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية (حالة الجزائر)، الملتقى الدولي للسياسات الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، 149 تلمسان، 2004 ، ص 06.

تعهدت الجزائر بتطبيق برنامج الاتفاق المبرم بينها و بين الصندوق في ماي 1989 و جوان 1991 ،و الاتفاقيات التي أبرمت مع البنك العالمي في سبتمبر 1989 ،و ما يذكر هنا أن هذه الاتفاقيات تميزت بإبرامها في سرية تامة عكس الاتفاقيات الأخرى . بعد إبرام هذه الاتفاقيات مع صندوق النقد الدولي و لاسيما الاتفاق الائتماني الثاني في جوان 1991 تضمنت فيه السلطات الجزائرية في إحداث مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية العميقة التي تهدف إلى :

① التقليص من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي و العمل على ترقية النمو الاقتصادي لدى المؤسسات العمومية و الخاصة لاسيما هذه الأخيرة التي يجب عليها أن تنوع صادراتها .

② ترشيد الاستهلاك و الادخار عن طريق الضبط الإداري لأسعار السلع و الخدمات و كذلك أسعار الصرف .

③ تحرر التجارة الخارجية من خلال الوصول إلى أكبر قابلية لتحويل الدينار .[1]

④ تخفيف التوازن المتواصل على المستوى الكلي.

ثانيا : اتفاق الاستعداد الائتماني لأفريل 1994– 1995

تميز الوضع الاقتصادي في بداية التسعينات بتراجع النمو الاقتصادي و ارتفاع التضخم إلى حوالي 5.25 % بالإضافة إلى ارتفاع معدلات البطالة بشكل كبير و انخفاض احتياطيات الجزائر من العملة الصعبة، و أصبحت لا تغطي أكثر من شهرين استيراد، و لذلك شرعت الجزائر في تصميم برنامجين اقتصاديين لوضعها حيز التنفيذ بالاتفاق مع 1995 – 1994 و قد تم تنفيذه في ظروف اقتصادية و اجتماعية أمنية صعبة ، و مع ذلك فقد تم احترام كافة الإجراءات التي أملاها الصندوق و التي تمثلت نتائجها في مايلي: [2]

إيقاف تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 20 % –في فترة البرنامج بعد ما كان (2 % –) خلال 1993تقلص معدل التضخم قليلا إلى 29 % بالرغم من :تخفيض قيمة العملة بمقدار 17.40% في سنة 1994 انخفاض عجز الميزانية إلى 4.4 % من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1994 .

[1] الهادي خالدي، المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، المطبعة الجزائرية للمجلات و الجرائد، بوزريعة، أفريل 1996 ،ص ص200,199.

[2] مفتاح صالح، تطور الاقتصاد الجزائر وسماته منذ الاستقلال إلى اصلاحات التحول لى اقتصاد سوق ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي للسياسات الاقتصادية ، جامعة ابو بكر بلقايد و تلمسان. 2004 ،ص:3.

ثالثا : برنامج التعديل الهيكلي الموسع (PAS التمويل الموسع) 1995 – 1998

أما البرنامج الاستقراري الثاني فيمتد من أفريل 1995 إلى أفريل 1998 لمدة ثلاثة سنوات و الذي عرف بالتعديل الهيكلين و يدعى كذلك بتسهيل التمويل الموسع (FFE)[1] ، و الشكل الموالي يوضح المساعدا ت المقدمة من طرف صندوق النقد الدولي مبينا طبيعتها و مدد كل اتفاق مع توضيح تاريخ التنفيذ:

جدول رقم :(05) المساعدات المالية المقدمة من طرف صندوق النقد الدولي في اطار الاتفاقية الاستعداد الانتمائي

المبلغ (وحدة حقوق سحب الخاصة - DTS)	الطبيعة	المدة	تاريخ التنفيذ
155.7	اتفاق استعدادي ائتماني (Stand by Crédit)	سنة	30 ماي 1989
300	اتفاق استعدادي ائتماني (Stand by Crédit)	سنة	03 جوان 1991
270.7	اتفاق استعدادي ائتماني (Stand by Crédit)	سنة	27 أفريل 1994
1169.28	تسهيل التمويل الموسع (FFE)	ثلاثة سنوات	22 أفريل 1995

المصدر : Ammor Belhimer, La dette extérieur de L'Algérie, Casbah édition, Alger,1998 .P202 .

حيث أعطى صندوق النقد الدولي موافقته على تقديم قرض للجزائر بتاريخ 22 ماي 1995 و يمتد إلى غاية 21 ماي 1998 ، و قد حدد مبلغ هذا الاتفاق بـ28.1169 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، عندها قامت الجزائر بسحب القسط الأول المقدر بـ 28.325 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، على أن يتم سحب و استخدام المبلغ المتبقي 08.844 مليون وحدة حقوق سحب خاصة(DTS) على أقساط يتم استنفادها قبل تاريخ 21 ماي 1998 ، و هو يعبر عن رغبة السلطات الجزائرية في المعالجة الجذرية لكافة المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد في مختلف المجالات .

و حيث يهدف هذا الاتفاق إلى تحقيق الأهداف التالية :[2]

1. خلق مناصب شغل و بناء السكنات و التكفل بالفلاحة.
2. المحافظة على القدرة الشرائية للطبقات الضعيفة و ذلك بالتكفل بالفئات الاجتماعية المحرومة .

[1] FFE: Facilite de Financement Elargie

[2] سلمى سلطاني ، مرجع سابق ، ص ص: 58,59.

❸ استعادة وتيرة النمو الاقتصادي بما يسمح بتحقيق نمو الناتج الداخلي يصل إلى 03 % عام 1994 و 06 % عام 1995 .

❹ ضمان نوعية النمو بإعطاء الأولوية لقطاع السكن و قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المنفتحة على الخارج .

❺ تقليص عجز الميزانية بما يسمح بدعم و مساندة سعر صرف الدينار على 3.1 % مقابل 8.2 % سنة 1995/1994.

❻ خفض معدل التضخم ليصل إلى حدود 03 – 04 % سنة 1998.

❼ الرفع المتزايد لمساهمة الادخار الوطني في تمويل الاستثمارات و تحسين فعاليتها.

❽ محتوى البرنامج الاقتصادي المدعوم من قبل صندوق النقد الدولي : يتضمن هذا البرنامج الاقتصادي اعتماد الجزائر الإجراءات التالية :

- تحرير التجارة الخارجية .
- نظام سعر الصرف .
- السياسة النقدية .
- السياسة المالية .
- سياسة الأسعار .
- الشبكة الاجتماعية.الخارجية.

المطلب الثاني : الإصلاحات الاقتصادية المتعلقة بتحرير التجارة الخارجية الجزائر:

الفرع الأول : مرحلة التحرير المقيّد 1990 :

وتبرز من خلال اتخاذ إجراء رسمي تمثل في إصدار قانون النقد والقرض أكتوبر 1990 – قانون 90/10 والذي يشمل تحرير الاستثمار الأجنبي في الجزائر، تلاه في نفس السنة إصدار قانون 16/92 المؤرخ في 1990/08/07 المتضمن لقانون المالية التكميلي 1990 ،حيث في المادة الواحد والأربعون منها يقرر ولأول مرة و منذ إقامة وتطبيق احتكار الدولة للتجارة الخارجية أنه أصبح استيراد السلع لإعادة بيعها أمراً مسموح بها للمتعاملين التجاريين، إلا أن هذا الانفتاح كان له طابع تقييدي جزئي .[1]

[1] كبير سمية ، التجارة الخارجية وتمويلها بعد الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع نقود ومالية (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر، 2002/2001.

الفرع الثاني : مرحلة التحرير التام للتجارة الخارجية (1990-1991)

في ظل التشريعات السابقة ونظراً للمشاكل العديدة التي واجهتها التجارة الخارجية في فترة 1990 جراء التحرير المقيّد الذي لا يدفع إلى الأمام، وبقدر ما يزيد من الممارسة الاحتكارية قامت السلطات بخطوة إلى التحول الجدري لسيرورة التجارة الخارجية الجزائرية بإصدار المرسوم التنفيذي رقم 91/37 المؤرخ في 13 فيفري 1991 ، الذي يؤكد إلغاء الإحتكار في مجال التجارة الخارجية ويكرّس مبدأ تحرير التجاره الخارجية[1] الذي سارت فيها الجزائر منذ التسعينات، كما يؤكد على التحرير التام للمعاملات التجارية الخارجية بالإضافة إلى إلغاء شهدات الإستيراد والتصدير.

الفرع الثالث : مرحلة العودة إلى التقيّيد والمراقبة للتجارة الخارجية 1992

نظراً لعديد المشاكل التي ظهرت في هذا القطاع بعد صدور المرسوم 91/37 المؤرخ بتاريخ 13 فيفري 1991 القاضي بإلغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية، أين سادت الفوضى في تخليص المعاملات وسيادة أنواع البيروقراطية، واستمر الحال إلى غاية 18 أوت 1992 حيث تدخلت الحكومة بإصدارها للتعليمة رقم 625 لرئيس الحكومة، والتي ترجع للإدارة امتيازاتها في ميدان التجارة الخارجية دون التراجع عن مسعى تحريرها.[2]

الفرع الرابع : مرحلة التحرير الكامل للتجارة الخارجية منذ 1994

بدأت هذه المرحلة سنة 1994 وهي السنة التي كانت فيها الجزائر تهيئ فيها للتعاقد مع صندوق النقد الدولي في إطار الإصلاحات للاتفاقية المبرمة بينهما اتفاقية " by Stand التي كانت في أفريل 1994 وتم خلالها إعادة جدولة الديون، وفيها كانت تحرير التجارة من بين الشروط في الاتفاقية، إضافة إلى سعي الجزائر إلى الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، وهذا ما يشكل دافعا للمضي قدماً إلى إزالة العقبات وتسريع عملية الانفتاح التجاري، من خلال القيام بالعديد من الإصلاحات المتضمنة تحرير نظام الصرف الأجنبي، ترشيد وتقليص الرسوم الجمركية على الواردات، بالإضافة إلى إنشاء عديد المؤسسات الوطنية المكلفة بترقية قطاع التجارة الخارجية (cagex, safax, casi, promex).ما يميز هذه المرحلة هي المحاولات الجادة من قبل السلطات لتغيير الوضع، والاتجاه نحو اقتصاد السوق والانفتاح على العالم الخارجي.[3]

---

[1] بلقاسم زايري، أثر نوعية المؤسسات على تحرير السياسات التجارية في الجزائر، الملتقى الدولي للسياسات الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، 167 تلمسان ، 2004 ،ص09.

[2] سليمة عبيدة بوتشيشة، الإصلاحات الحديثة على التجارة الخارجية (حالة الجزائر)، مذكرة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية و علوم 177 التسيير، جامعة الجزائر،2001 ،ص50 .

المطلب الثالث : التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات العالمية :

الفرع الاول : الجزائر و المنظمة العالمية للتجارة :

نظرا لسعي الجزائر نحو الاندماج في الحركة العالمية و كضرورة للانفتاح على العالمي الخارجي جاءت نية الجزائر في الانضمام و التعاقد مع منظمة التجارة العالمية (GAAT) ، و هذا أمام التحديات التي تفرضها شروط الانضمام و العراقيل من قبل الدول المتعاقدة في المنظمة . و من خلال هذا العنصر سنحاول توضيح النقاط التالية:

- دوافع انضمام الجزائر للمنضمة العالمية للتجارة.
- الإجراءات المتخذة للانضمام إلى المنضمة العالمية للتجارة ٠ .انعكاسات انضمام الجزائر للمنضمة العالمية للتجارة (الانعكاسات الايجابية و السلبية المرتقبة.)

أولا : دوافع انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة:[1]

رأت الجزائر في ضرورة الانضمام و طلب العضوية في المنظمة كخيار استراتيجي يتماشى مع الإصلاحات الاقتصادية التي باشرت في أواخر الثمانينات، سعيها لتحقيق اهدافها والتي تتمثل فيما يلي:

1) إنعاش الاقتصاد الوطني عن طريق رفع مستوى المبادلات التجارية الخارجية :

إن انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة سيعمل على رفع حجم و قيمة المبادلات التجارية، و هذا انطلاقاً من تحديد حد أدنى و أقصى للتعريفات الجمركية لها، بالإضافة إلى العمل على الامتناع من استعمال القيود الكمية التي ينتج عنها زيادة في الواردات من الدول الأعضاء في المنظمة، و بالتالي فإنه سيتحقق من خلالها الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة و التقنيات المتطورة في الجهاز الإنتاجي، كما يعمل على تحفيز جانب المنافسة للمنتج الوطني لاقترانه مع المنتج الأجنبي في السوق، و منه فإن الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة سيسهم في إنعاش و بعث الاقتصاد الوطني من جديد.

2) تحفيز و تشجيع الاستثمار:

إن سعي الجزائر لتشجيع و تحفيز الاستثمارات من خلال الإصلاحات و التشريعات التي أقدمت على سنها في و إصدارها من خلال قانون النقد و القرض 90/10 المتضمن للمساواة بين المستثمرين الأجانب و المحليين في مجال

[1] نعيمة غلاب و زينات دراجي، انعكاسات الانضمام للمنضمة العالمية للتجارة على البلدان العربية، الملتقى الدولي الأول حول الجزائر و النظام 198 العالمي الجديد للتجارة، أفريل 2002 ،جامعة عنابة، ص ص137 – 138 (بتصرف).

الامتيازات و الإعفاءات الضريبية ليشكل رغبة منها في التوصل إلى تحقيق الهدف المنشود من جلب للاستثمار الأجنبي و الرفع من الاستثمار .

3) مسايرة التجارة الخارجية :

يعتبر اقتصاد الجزائر اقتصادا التي تصل إلى ما يفوق 95% منها في سلعة واحدة هي البترول، في حين نجد في المقابل أن وارداتها تعتبر كبيرة أيضاً، خاصة مع ضعف الجهاز الإنتاجي الذي تعاني منه القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد، فالجزائر تعتبر مستورد صافي للمواد الغذائية و التجهيزات الصناعية، الأمر الذي يجعل التكاليف لديها باهضة و مستنفدة لعائدات النفط من قطاع التصدير، و في حالة الانضمام إلى المنظمة فإن هذه التكاليف يمكن تدنئتها بموجب الاتفاقيات و المعاملات التمييزية التي تتاح للدول المتعاقدة فيما بينها، كما يتيح لها التصدي لما يمكن أن ينجر من موجة التكتلات العالمية في العصر الحالي. الحكومي، إضافة إلى التمكن من الاستفادة مما يمكن أن يقدمه الاستثمار الأجنبي المباشر من وسائل إنتاجية و تكنولوجيا و فن إنتاجي متطور للبلد .

4) الاستفادة من المزايا الممنوحة من قبل المنظمة العالمية للتجارة:

إن الانضمام إلى المنظمة يمكن البلد من الاستفادة من المزايا التي تقدمها هذه الأخيرة لهذا البلد باعتباره عضو، فضلاً عن الدوافع و المحفزات التي تقدمها حين تصنيف البلد في خانة البلدان النامية، و هذا ما يدفع الجزائر أكثر إلى الانضمام للاستفادة من هذه المزايا و المحفزات .بالإضافة إلى مجموع هذه المزايا فإن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة حسب وزير التجارة الأسبق(نور الدين بوكروح) قد يمنح للجزائر عدة مزايا نذكر منها : [1]

- الاستفادة من الإعفاءات الخاصة بالدول النامية، و التي تمس عدة قطاعات مع إتاحة الوقت اللازم لتطبيق هذه الإعفاءات .
- يمكن مواصلة دعم صادرات مختلف القطاعات لفترة تصل إلى 08 سنوات .
- يمكن فرض شرط استعمال نسبة من السلع المحلية لإنتاج بعض السلع من طرف مؤسسات أجنبية لمدة تصل إلى 08 سنوات، كما أن هناك إجراءات أخرى يمكن للجزائر أن تستفيد منها.

ثانيا : إجراءات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية

[1] ناصر دادي عون و محمد متناولي، انظمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة الأهداف والعراقيل ، مجلة الباحث، العدد 03 ، ورقلة ،2005 ، ص:71 .(بتصرف)

قدمت الجزائر في 30 أفريل 1987 إلى سكرتارية الجات تقرير توضح فيه نيتها في الانخراط و التعاقد في الاتفاقية، لكن رفض طلب الجزائر في الأول لسببين هما:

السبب الأول: غياب سياسة تجارية واضحة من جهة، و اعتمادها في تجارتها الخارجية على سلعة واحدة المحروقات بنسبة تزيد عن 95 % من جهة أخرى، و هذا لعدم شمول المحروقات في اتفاقيات الجات، بالإضافة إلى عدم بلوغ جهازها الإنتاجي بعد المرونة الكافية للاستجابة لأي تغير يطرأ

السبب الثاني: عدم الاستقرار السياسي و الاضطرابات التي سادت الجزائر في الفترة الأخيرة و لكن إصرار الجزائر على الانخراط جعلها تقوم بعدة إصلاحات في قطاع التجارة الخارجية، إضافة إلى العمل على تشكيل لجنتين من قبل وزير التجارة في 1994/11/08 لتحضير انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة .[1]

أما عن الإجراءات التي يتم إتباعها للانضمام فتتمثل في :

- **تقديم طلب الانضمام:**

و هنا فإنه كما ذكر بأن ملف التعاقد للجزائر قد تم تحويله إلى المنضمة بمجرد الإعلان عنها، و تم ذلك فعليا 1996 من خلال مذكرة تم تقديمها إلى سكرتارية المنضمة تحتويً في جوان على دراسة وافية للأوضاع الاقتصادية و كذا السياسية و معلومات عن التجارة الخارجية و سياسة الدعم الممنوح للمصدرين، كما تشمل على جداول التعريفات الجمركية المعمول بها، و بهذا تم إعداد فريق عمل من طرف المنضمة لمتابعة ملف الانضمام و الذي يترأسه السفير الأرجنتيني لدى المنضمة.

- **تقديم مذكرة السياسة التجارية للدولة الراغبة في التعاقد:**

و هذه المذكرة تحتوي على كل ما يتعلق بالسياسة التجارية للبلد الراغب في الانضمام مثل الأهداف العامة للنظام التجاري و العلاقة بينه و بين أهداف المنضمة، السياسة الاقتصادية و التجارة العالمية و السياسات المؤثرة على التجارة الخارجية في السلع و الخدمات، النظام التجاري للخدمات و حقوق الملكية الفكرية .... إلخ؛ و كتكملة لهذه الإجراءات تم طرح على الجزائر العديد من الأسئلة من طرف الدول المتعاقدة بموجب المادة 12 من الاتفاقية المفاوضات التجارية متعددة الأطراف، ليتم الإجابة عليها بكل وضوح و شفافية، و كمتابعة لمسيرة هذه الإجراءات فإن الجزائر الآن بلغت الجولة 11 ،و التي من المأمول أن تكون آخر الجولات في مسيرة المفاوضات

[1] سامية بوطمين، انضمام الجزائر للمنضمة العالمية للتجارة، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، كلية 200 العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، جوان 2001 ،ص276.

للانضمام بحسب وزير التجارة الجزائري الهاشمي جعبوب الذي أبدى تفاؤله و أمله في أن تكون هذه الجولة فعلاً المحطة الأخيرة في انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة بعد مفاوضات عديدة .

ثالثا : انعكاسات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة :

إن انضمام الجزائر للمنضمة العالمية للتجارة يجعلها خاضعة لكل الاتفاقيات الموقعة في إطار هذه المنظمة، و التي يحتم عليها العمل بها و تطبيقها، كما يتيح لها الاستفادة من المزايا التفضيلية و النصوص الاستثنائية التي تمنحها اتفاقية الجات لمجموع الدول النامية التي تعتبر الجزائر واحدة منها.[1]

1) الانعكاسات الايجابية المرتقبة :

خلص المهتمون باقتصاد الجزائر إلى نتيجة مفادها ضرورة انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة لما له من أثر على اقتصادها، و خاصة عند الحديث عن المزايا المقدمة للدول النامية بموجب اتفاقية الجات، فالجزائر بانضمامها تكون قد استفادت من الجوانب الايجابية المقدمة في إطار المنظمة .

و التي يمكن التطلع إليها كما يلي :

① **النفاذ إلى الأسواق:** هذا من خلال الاستفادة من مبدأ الدولة أولى بالرعاية في النفاذ إلى أسواق الدول الأعضاء في المنضمة – منها أسواق الدول المتقدمة – و هذا ما يتيح التخلص من القيود و العوائق التقييدية و الجمركية الأخرى، و التي تفرضها هذه الدول على الدول غير الأعضاء.

② **المنتجات الزراعية:** تقوم اتفاقية الزراعة على مبدأ تحويل جميع الإجراءات المعيقة لتجارة السلع الزراعية إلى تعريفة جمركية، مع العمل على تخفيض الدعم الحكومي المقدم لهذا القطاع لفئة المنتجين و المصدرين، و هذا الإجراء بطبيعته سيؤدي إلى الرفع من أسعار المواد الغذائية و المنتجات الزراعية في الأسواق الدولية، و كنظرة إلى حال المنتج الجزائري فإن هذا الإجراء سيؤدي إلى تحفيزه و الرفع من مستوى إنتاجه – بما يمكن من تحقيق اكتفاء ذاتي – لتكون المنتجات الزراعية الجزائرية حاضرة في الأسواق الدولية وعلى درجة من المنافسة، و خاصة المنتجات ذات الميزة "كإنتاج التمور".

③ **حماية الصناعة الوطنية:** و ذلك من خلال جملة من الإجراءات الحمائية ضد السلع المنافسة خاصة إذا كانت تشكل ضررا بالغااو تنبأ بوقوع ضررلتلك الصناعات،ومن الصناعات الجزائرية التي من الممكن أن تجد لها مكاناً في الأسواق العالمية نجد:

[1] سامية بوطمين ، نفس المرجع السابق ، ص:297 (بتصرف).

الصناعات البلاستيكية، الصناعات البتروكيماوية و بعض الصناعات الغذائية و ما يزيد من فرصة هذه الصناعات إذا تم تطويرها عن طريق الاستثمارات الخارجية و الشراكات الأجنبية، مع إيجاد منافسة محلية بما يدفع هذه الصناعات إلى النمو و الازدهار و القدرة على النفاذ إلى الأسواق.

2) الانعكاسات السلبية المرتقبة:

بعد التطرق إلى الآثار الايجابية المرتقبة جراء الانضمام يمكن الآن التطرق إلى الآثار السلبية المرتقبة من عملية الانضمام، و التي نوردها كما يلي :[1]

① من واقع أن الاقتصاد الجزائري يعتمد في صادراته على المحروقات بنسبة تزيد على 95 ،% و اعتبارا من أن هذه السلعة غير مدرجة في الاتفاقيات المتعلقة بتجارة السلع في المنظمة، إضافة إلى أن الجزائر في المدى القصير و المتوسط غير قادرة على إيجاد سلع بديلة تتمكن من خلالها من كسب أسواق خارجية، فإن النسبة الكبيرة المسجلة في صادراتها من المحروقات لا تستفيد من أية مزايا تفضيلية تمنحها المنظمة العالمية للتجاره .

② كما أن الجزائر حال انضمامها للمنظمة العالمية ستجد نفسها مجبرة على معاملة الشركات الأجنبية العاملة في قطاع المحروقات بنفس المعاملة التي يحظى بها مجمع سونطراك، ما ينذر بأن تشهد المداخيل المتأتية من قطاع المحروقات اضطراباً محسوساً، فضلاً عن نوعية المنافسة التي من الممكن أن تشهدها الشركة الوطنية في مجال المحروقات من الشركات العملاقة العاملة في نفس القطاع.

③ كما أن التوجه لفتح الأسواق ضمن الدول الأعضاء في المنظمة سيؤدي إلى نفاذ المنتجات الأجنبية إلى السوق الوطنية، مما يتيح للمستهلك الاختيار بين المنتجات، لكن في المقابل يعمل هذا على تحطيم المنتجات الوطنية نتيجة عدم استجابتها للمقاييس و المعايير الدولية، و هذا ما يؤدي إلى زوال العديد من المؤسسات الوطنية كنتيجة للخسارة اللاحقة بها من عدم القدرة على منافسة المنتج الوطني، كما أن المزايا التفضيلية التي تمنحها المنظمة للدول المتعاقدة حديثاً كحماية الصناعة الناشئة و المعاملات التفضيلية لن تمكن المنتوج الوطني من التطوير و استيفاء شروط المنافسة، لأنها في الأخير ما هي إلا إجراءات مؤقتة لن تكفي الدولة من إجراء عملية التطوير و التغيير في منتجاتها.

[1] صالح صالحي، الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر للمنضمة العالمية للتجارة، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سطيف، العدد الأول، 2001، ص:51.

الفرع الثاني : اتفاقية الشراكة الأوروبية – الجزائرية :

سنقوم في هذا العنصر بتتبع مسار هذه الشراكة مع الكشف عن الانعكاسات التي من الممكن أن تعود على الاقتصاد الجزائري خاصة في ميدان تطوير العلاقات التجارية الخارجية .

أولا : مسار العلاقات الاقتصادية الأورو– جزائرية (من التعاون إلى الشراكة) :

إن موضوع العلاقات الأوروبية مع الجزائر ينطلق من واقع العلاقة التي تجمع الطرفين منذ التوقيع على اتفاقية التعاون سنة 1986 إلى غاية دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في سنة 2005 ،و منه من خلال هذا التقديم سنحاول التطرق إلى النقاط التالية:

1) التعاون الأوروبي – الجزائري في إطار اتفاقية التعاون لسنة 1976

إن طابع الخصوصية التي تميزت بها الجزائر غداة الاستعمار الفرنسي جعلها على غرار دول المغرب العربي الأخرى المغرب و تونس التي أمضتا على الاتفاقية سنة 1969 ،لم توقع على اتفاقية الشراكة مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية، حيث رفضت بعض مطالب المجموعة الأوروبية في الوقت الذي استمرت فيه الأفضليات الجمركية لصادراتها نحو المجموعة الأوروبية، و هذا بموجب القرار الصادر عن هذه الأخيرة في 28 مارس 1963 الموروث عن الحقبة الاستعمارية، إضافة إلى الامتيازات الحاصلة عليها بموجب اتفاقية ايفيان سنة 1962 القاضي بحرية دخول منتجات الطرفين إلى أسواقهما ووفق شروط تفضيلية .لكن بعد نهاية حقبة الستينات قررت بعض الدول في المجموعة على رفض متابعة الأفضليات الممنوحة للجزائر فيما يخص المواد الزراعية، و اقترحت تطبيق النظام التفضيلي على أربع أخماس الصادرات الجزائرية التي يجب أن تخضع للحقوق الجمركية مع رفض المجموعة قبول دخول النفط المصفى في حدود 206حصة جمركية محدودة لا تزيد عن 245ألف طن .و هذا ما جعل دول المجموعة الأوروبية تقر انطلاقا من سنة 1972 فتح مفاوضات مع الجزائر للوصول إلى اتفاق في إطار السياسة المتوسطية الشاملة المتبناة منها، و بهذا و كما تم الإشارة إليه سابقا وقعت الجزائر في 26 أفريل 1976 على غرار باقي الدول المتوسطية اتفاقية التعاون de Accord coopération ،و التي دخلت حيز التنفيذ رسميا في نوفمبر 1978 .أما فيما يتعلق بمضمون اتفاقية التعاون فنجد أنها ترتكز على الجانب التجاري بصفة أساسية حيث تم 207 :منح الجزائر عدة امتيازات و الكثير من التفضيلات، و التي منها :[1]

[1] سمير ميموني، الشراكة الأورو– متوسطية بين الطموحات و الواقع مع دراسة اتفاقية الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي، مذكرة ماجستير في 206 علوم التسيير غير منشورة، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2006 ،ص 170 .

- تخفيض الحقوق الجمركية بين 20 % و 100% لبعض المنتجات الزراعية
- السماح بدخول المنتجات الصناعية الجزائرية إلى أسواق المجموعة الأوروبية بكل حرية باستثناء بعض المنتجات الصناعية الحساسة التي تدخل وفق نظام الحصص كما هو الحال بالنسبة للمنسوجات. [1]

2) الجزائر و مسار برشلونة للشراكة الأورو– متوسطية :

استمرت المفاوضات بين الطرفين دون انقطاع، ليتم دراسة جميع المسائل المطروحة بين الطرفين بعد 17 جولة، و التي توصل من خلالها إلى التوقيع على اتفاقية الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي يوم 17 ديسمبر 2001 ببروكسل، و كان التوقيع الرسمي يوم 22 أفريل 2002 بمدينة فالينسيا الاسبانية ثم الدخول لحيز التطبيق يكون بعد ثلاثة سنوات من التوقيع الرسمي . و هنا يذكر أن هذه الاتفاقية تختلف عن الاتفاقية المنعقدة في أفريل 1976 بين الطرفين في ارتكازها على ة أسس رئيسي أربعة، نجد في جانبها التجاري العمل على إقامة منطقة للتبادل الحر بين الجزائر و دول الاتحاد الأوروبي وفقا للقواعد و الإجراءات المحددة من قبل المنظمة العالمية للتجارة و عن الخطوط العريضة لهذه الاتفاقية فهي تشمل على ثمانية نقاط رئيسية هي :

- الحوار السياسي.
- حرية تنقل السلع .
- تجارة الخدمات.
- المدفوعات و رؤوس الأموال و المنافسة .
- التعاون الاقتصادي.
- التعاون الاجتماعي و الثقافي .
- التعاون المالي .
- الإجراءات المؤسسية.

و سنركز الحديث هنا على الجانب المتعلق بالنواحي الاقتصادية ذات الصلة بالتجارة بين الطرفين، و التي تشمل كل من حرية تنقل السلع، تجارة الخدمات و المدفوعات و رؤوس الأموال و المنافسة

[1] **براق محمد و ميموني سمير، الاقتصاد الجزائري و مسار برشلونة دراسة تحليلية للجانب الاقتصادي لاتفاقية الشراكة الاورو– جزائرية، الملتقى 207 الدولي آثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري، ورشة عمل آثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من 13 –14 نوفمبر 2006 ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2006 ،ص06 .**

حرية تنقل السلع: حيث نجد أن مسعى التعاون بين الطرفين يهدف إلى العمل على إقامة منطقة للتبادل الحر في ظرف لا يتعدى 12 سنة، و هذا بالرجوع إلى الإجراءات التي تضمنها الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية (GAAT) و مختلف الاتفاقيات متعددة الأطراف التي أسست المنظمة العالمية للتجارة، أما عن السلع التي تكون محل تفاوض حول التعريفة الجمركية فهي تشمل المواد الصناعية، الفلاحية و منتجات الصيد البحري.

أ – تجارة الخدمات:

في هذا الخصوص يؤكد أعضاء الاتحاد الأوروبي فيما يخص تجارة الخدمات التزامهم في إطار الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات(GATS)على منح الجزائر معاملة " الدولة الأولى بالرعاية"، و هذا فيما يخص جميع الخدمات التي تتضمنها الاتفاقية .و في المقابل تمنح الجزائر لموردي الخدمات الأوروبيين الامتيازات.[1]

ب –المدفوعات و رؤوس الأموال و المنافسة :

و هنا يلتزم الطرفان بأن تكون عملية التغطية للعمليات الجارية بعملة قابلة للتحويل، بالإضافة إلى وضع قواعد مشتركة و إجراءات تعمل على تنظيم حركة انتقال رؤوس الأموال بين الطرفين، و نفس الشيء يتم اتخاذه في إطار عملية المنافسة.

ت –التعاون الاقتصادي :

ينظر إليه على أنه يشمل جميع القطاعات الاقتصادية و الصناعية و الزراعية بالإضافة إلى مجموع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و يرتكز هذا التعاون على عدة مبادئ متركزة على إقامة حوار اقتصادي لتبادل المعلومات و الخبرة و التكوين، بالإضاف ة إلى المساعدة التقنية و الإدارية .

ثانيا : منطقة التبادل الحر بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي :

إن اتفاق الشراكة بين الدول المتوسطية يرتكز في مضمونه الاقتصادي و المالي على عنصرين يشتملان على :

- إقامة منطقة للتبادل الحر بين الطرفين في حدود 2017 ،و التي تكون وفق قواعد المنظمة العالمية للتجارة و المتعلقة بالمنتجات المصنعة، مع العمل على تحرير جزئي للمبادلات التجارية الخاصة بالمنتجات الزراعية وفق نظام أفضليات متبادل، مع الاتفاق كما تم الإشارة إليه سابقا على تحرير تجارة الخدمات عند انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة.

[1] سمير ميموني، الشراكة الأورو– متوسطية بين الطموحات و الواقع مع دراسة اتفاقية الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي، مذكرة ماجستير في 206 علوم التسيير غير منشورة، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2006 ،ص 170 .

إقامة تعاون اقتصادي بين الطرفين في مختلف المجالات الاقتصادية و الاجتماعية التي من شأنها دعم مسيرة التنمية في الجزائر، بالإضافة إلى التعاون المالي في إطار برنامج ميدا و القروض المقدمة من قبل البنك الأوروبي للاستثمار.

1) مبادئ منطقة التبادل الحر بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي : [1]

إن منطقة التبادل الحر بين كل من الجزائر و الاتحاد الأوروبي المزمع إنشائها يعد 12 سنة من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ تقوم على جملة من المبادئ و هي:

(مبدأ المعاملة بالمثل): La réciprocité

بعدما كان هذا المبدأ في السابق أين كانت اتفاقية التعاون هي التي تحكم العلاقة بين الطرفين، أي أنه بموجب هذه الاتفاقية فإن الطرف الجزائري يسمح لمنتجاته المصنعة بالدخول إلى أسواق الاتحاد الأوروبي بكل حرية و من دون إجبار الطرف الجزائري من القيام بذلك، فالآن و تبعا لما تم الاتفاق عليه فإنه سيكون لتحرير المبادلات التجارية الخاصة بهذه المنتجات بين الطرفين وفق مبدأ المعاملة بالمثل

(مبدأ التدرج): La progressivité

بعد التمهيد لدخول الجزائر و القيام بالاستعدادات اللازمة تم سن هذا المبدأ و الذي يقضي بالتدرج في الدخول إلى المنطقة التي يتم إنشائها بين الطرفين خلال فترة زمنية مقدرة باثني عشرة سنة، و هي بذلك تعتبر فترة كافية لتمكن الجزائر من الاستعداد أكثر لعملية الانضمام سنة 2017

(مبدأ المرونة و التكيف): La flexibilité et l'adaptation

حيث أنه بموجب هذا المبدأ فإنه يعطى للطرف الجزائري الحق في إمكانية التغيير في جدول أو رزنامة التفكيك التعريفي الخاص بالمنتجات المراد تبادلها، و إحداث التغييرات و التعديلات فيه خلال الفترة الانتقالية بعد الاتفاق مع الطرف الأوروبي، وهذا يكون في حالة ما إذا تضررت إحدى القطاعات الاقتصادية في الجزائر بشكل كبير .

2) الإجراءات المتعلقة بتنظيم حرية تنقل السلع (الصناعية و الزراعية):

إنه و تماشيا مع إبرام الاتفاق المتضمن إنشاء منطقة للتبادل الحر بين الطرف الجزائري و الاتحاد الأوروبي تم وضع إجراءات لضمان حرية و سير تنقل السلع بين الطرفين سواء الصناعية أو الزراعية، و التي تكون كما يلي:

[1] سمير ميموني ، نفس المرجع السابق . ص:188.

أ – بالنسبة للسلع المصنعة:

إنه و كما جاء في الباب الثاني من الاتفاقية المتضمنة لمسألة التنقل الحر للسلع فإنه يتم إعفاء الصادرات الجزائرية من السلع المصنعة من الرسوم الجمركية و أية رسوم أخرى ذات الأثر المماثل و دون أية قيود كمية أو قيود أخرى، و هذا يتم بمجرد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، و يستثنى من هذا بعض السلع التي يعتبرها الاتحاد الأوروبي حساسة كالنسيج و الملابس . و في المقابل فإن السلع ذات المصدر الأوروبي أي الوافدة من الاتحاد الأوروبي فإن تحريرها يكون بصفة تدريجية، أي أنها تكون على أساس فترات زمنية وفقا للمرحلة الانتقالية المحددة لفترة التنفيذ للاتفاقية، و يتم هذا وفق قوائم رئيسية تتحدد من خلال نوعية السلع الصناعية .

ب –السلع الزراعية:

إن السلع الزراعية في منطقة التبادل الحر تختلف عن المنتجات الصناعية في التعامل معها، فعكس الأولى التي يكون تحريرها كامل فإن الثانية تختلف و ذلك لأن التحرير فيها يكون جزئي و تدريجي بحسب المبادلات بين الطرفين، و هذا يكون وفق نظام الحصص و بحسب إطار زمني مقترح لإتمام هذه التعاملات، كما أنه هناك إمكانية لتوسيع التنازلات بين الطرفين على أساس لمبدأ المعاملة بالمثل و هذا بعد دراستها من قبل مجلس الشراكة، و هذا الإجراء يكون بعد خمس سنوات من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ أي ابتداء من سبتمبر 2010 .

المبحث الثاني : دراسة حالة التجارة الخارجية في تونس

عاشت تونس بعد الاستقلال السياسي سنة 1956 حيث ترك الإرث الاستعماري مشاكل كبيرة وإختلالات هيكلية في البنية الاقتصادية والاجتماعية، وللخروج من هذا الوضع عملت على وضع مجموعة الإجراءات شاملة من أجل التغيير وإصلاح هياكل الاقتصاد وإحداث نوع من التوازن بين القطاعات الاقتصادية، توجهت تونس في نهاية الثمانينات إلى الإصلاح الاقتصادي الشامل، نتيجة العديد من الظروف الاقتصادية التي أدت إلى تدهور التنمية وأداء الاقتصاد، ولجأت للإصلاحات لحل مشكلات الاقتصاد الوطني وترشيد إدارته وتحسين كفاءة استخدام موارده .

المطلب الأول : مسار تحرير التجارة الخارجية التونسية

يصنف الاقتصاديون المراحل التي مرّ بها الاقتصاد التونسي بعد الاستقلال سنة 1956 إلى ثلاث مراحل رئيسية:

الفرع الاول : مرحلة التأميم (1956–1961):

استمرت هذه المرحلة 6 سنوات وانتهت سنة 1961، خلال هذه المرحلة تم تحرير الاقتصاد من السيطرة الفرنسية التي كانت تشجع على الصناعة الاستخراجية والزراعة وأهملت القطاعات الأخرى ، وأول ما قامت به السلطات التونسية السيطرة على القطاع البنكي سنة 1958 ، وتأميم شركات الكهرباء والغاز والماء والنقل ما بين 1959 و1960 [1].

الفرع الثاني : مرحلة الاشتراكية (1962–1970):

استمرت هذه المرحلة 9 سنوات من سنة 1962 إلى 1970، حيث اتخذ فيها الاقتصاد التونسي منحنى اشتراكيا وسميت " **تجربة التعاضد**"، وقامت هذه التّجربة على إلغاء ملكيّة واستغلال الأرض من قبل الخواص (لضعف قدرتهم على تطوير فلاحتهم) ، وتعويضها بالملكية الجماعية والاستغلال الجماعي للأراضي الفلاحية ، وفي ماي 1964 ، تمّ انتزاع أراضي المعمّرين (المزارع التي كانت لا تزال بحوزة الأجانب الفرنسيون والايطاليون) وتحويل ملكيّتها للدولة ، وتشير الإحصائيّات إلى أن الأراضي الجماعية أو ما يعرف بالتعاضديات سنة 1969 بلغت نسبة 90٪ من مجمل الأراضي [2].

في هذه المرحلة اتجهت السلطات إلى توسيع نشاطها الاقتصادي في جميع القطاعات وذلك من خلال توسيع

1– رشيد هولي، «مدى فعالية سوق الأسواق المالية المغاربية في تنفيذ برنامج الخصخصة (دراسة حالة تونس والجزائر والمغرب)»، (مذكرة ماجستير في علوم التسيير، فرع إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الأخوة منتوري، قسنطينة، 2011/2010)، ص: 76.

2– رمضان بن إبراهيم، الفقر والتّنمية البشرية وسير العمل في تحقيق الأهداف الإنمائيّة للألفيّة (دراسة حالة تونس)، المؤتمر العالمي التّاسع للاقتصاد والتّمويل الإسلامي(ICIEF)، إسطنبول تركيا، 09–11 سبتمبر 2013، ص: 07.

الرقابة وإنشاء وزارة التخطيط والمالية، وإتباع سياسة التخطيط أولها كان(1962–1970) وتشجيع الاستثمار المحلي لتخفيف التبعية لرؤوس الأموال الخارجية، كما اعتمدت تونس في بداية الستينيات، على نموذج اقتصادي لإحلال الواردات الزراعية والصناعية، وتحويل المادة الأولية الخام المنتجة محليا وتصديرها (الفوسفات، الحلفاء، الحديد والرصاص..)، وقد شرعت في إنجاز عدد من الوحدات الصناعية المُوّجهة لصناعة المواد الاستهلاكية مثل المنسوجات والمواد الغذائية، والهادفة لخلق فرص شغل والتقليص من البطالة، هذه المنجزات عرفت محدوديتها منذ البداية، نظرا لانخفاض الطلب الداخلي بفعل انخفاض الأجور ونقص التشغيل، وكذا انخفاض القدرة الشرائية، خاصة بالريف التونسي حيث كانت أسعار المواد الزراعية منخفضة وأسعار المواد المصنعة مرتفعة عموما ونظرا كذلك إلى اعتماد هذه المشاريع على التمويل الخارجي، حيث أدى اللجوء إلى قروض التموين إلى اختيار تكنولوجيا عالية لم تؤدي إلى خلق مناصب شغل كثيرة، فخلال الستينيات خلق مناصب الشغل لم يتعدى 13.000 منصب سنوياً، أي أن ذلك لم يحقق سوى 50 ٪ من فرص الشغل اللازمة' وبالرغم من السياسة التي كانت معتمدة لتشجيع اليد العاملة على الهجرة، إلا أن ذلك لم يؤدي إلى التخفيف من مشكل البطالة الذي بقي مطروحاً بحدة[1].

الفرع الثالث : مرحلة الرأسمالية المقيدة (1970–1981):

بدأت الدولة في هذه المرحلة تشجع على إنشاء المؤسسات الخاصة، بعد صدور التقرير السلبي عن المؤسسات العمومية من طرف البنك الدولي والإقرار بعجزها عن قيادة التنمية المحلية بمفردها، وتركزت اهتمامات القطاع الخاص في هذه المرحلة حول الصناعات الصغيرة والمتوسطة، كصناعة الأغذية والملابس وفي قطاع السياحة[2]، قد أصبح القطاع الصناعي أهم مشغل بالاقتصاد فقد وفر في السبعينات 45٪ من جملة مواطن الشغل التي وقع توفيرها بين 1977–1981، وقد أصبحت نسبة اليد العاملة في الصناعة تمثل في بداية الثمانينات 22٪ من اليد العاملة الإجمالية في الاقتصاد التونسي[3]، كما تعزز أداء الاقتصاد التونسي بإنشاء نظام الحوافز الاستثمار الأجنبي عام 1971م، الذي منح عدة حوافز ضريبية ومالية للمستثمر الأجنبي، كما شهدت هذه الفترة اضطرابات اجتماعية بشكل كبير نتيجة تخفيض أجور العمال، وباشر الإتحاد العام التونسي للشغل في تنظيم الإضرابات

[1] ـ أحمين شفير، «الإصلاحات الاقتصادية (حالة الجزائر– تونس – المغرب)»، (مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001/2000)، ص ص: 239، 260.

[2] – رشيد هولي، مرجع سابق، ص: 77.

3– حكيم بن حمودة، الأزمة الاقتصادية ونقد السياسي في تونس، مركز البحوث العربية والإفريقية، القاهرة، مصر، 1997، ص: 93.

والاحتجاجات ضد ارتفاع معدلات البطالة حتى وصلت ذروتها يوم الخميس 26 جانفي 1978 يوم الإضراب العام الذي نظمه الاتحاد وواجهته الحكومة حينئذ بشكل دموي، حيث قتل فيه المئات من العمال[1].

واستمر الاقتصاد التونسي في هذا النهج، ومرّ بأزمات اقتصادية أشدها التي حدثت خلال الفترة 1982-1986، كما بدأ تدهور سوق العمل في تونس أثر بروز الأزمة الاقتصادية وما ترتب عنها من مشاكل تمويلية، ففي سنة 1984 بلغت نسبة البطالة15٪ مقابل10٪ في نهاية السبعينات[2].

كما وضعت الحكومة التونسية مخططا للتنمية سنة1982 نظراً لتأثرها بالأزمة العالمية واتبعت سياسة تقشفية من خلال تقليل النفقات وزيادة الضرائب الجمركية وغير الجمركية بهدف تقليل الواردات وحماية الإنتاج الوطني، إلا أن تونس وقعت في الأزمة المالية نتجت عنها أزمة اقتصادية واضطرابات اجتماعية، مما دفعا إلى انتهاج سياسات الإصلاح الاقتصادي وإتباع برامج وسياسات التثبيت والتكييف[3].

كما عرفت أيضا المؤشرات الاقتصادية تطورات خلال الفترة 1982- 1985 و الجدول الموالي يوضح ذلك:

جدول رقم: (06) تطورات المؤشرات الاقتصادية في تونس

البيان \ السنوات	1982	1983	1984	1985
العجز أو فائض في الموازنة العامة إلى الناتج الإجمالي	-2,6*	-8,2*	-7,6*	-7,7*
مخزون الدين الخارجي (مليار دولار)	3,77	4,06	4,09	4,9
خدمة الدين إلى الصادرات (٪)	15,6	19,3	22,7	24,8
الاحتياطات الدولية (مليار دولار)	0,64	0,61	0,41	0,24
معدل النمو الاقتصادي (٪)	-	7,3	5,4	-0,4

المصدر: عبد الباقي روابح، «**المديونية الخارجية والإصلاحات الاقتصادية في الجزائر**»، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، (2005-2006)، ص:262.

* عجز في الموازنة العامة.

[1] – **رمضان بن ابراهيم، مرجع سابق، ص: 08.**

[2] – **قويدر بوطالب، مداخلة بعنوان: الإصلاحات الاقتصادية والتشغيل في الدول المغرب العربي، ندوة حول: متطلبات التنمية في الشرق الأسود (المشرق والمغرب) في ظل المستجدات المحلية والعالمية، 24–26 سبتمبر 1996، الإسماعيلية، مصر، ص: 225.**

[3] – **رشيد هولي، مرجع سابق، ص: 77.**

المطلب الثاني : الاصلاحات الاقتصادية المتعلقة بتحرير التجارة الخارجية في تونس

شرعت تونس منذ سنة 1986 في تطبيق برنامج واسع من الإصلاحات الاقتصادية بسبب الظروف الاجتماعية الصعبة آنذاك، حيث صادف ذلك المخطط السابع للتنمية واعتمدت هذه الإصلاحات من أجل تطوير ميكانيزمات سوق والتحضير للانفتاح اقتصادها والخروج بأهداف رئيسية تتمثل في تطوير روح المبادرة الخاصة وخلق مناصب شغل وتحسين مستوى معيشة للمواطنين.

الفرع الأول: الأهداف العامة للبرنامج الإصلاح الاقتصادي:

يمكن تصنيفا الأهداف المسطرة والتدابير العملية المرافقة لها إلى صنفين[1]:

أولا : الأهداف المسطرة على المدى القصير والتدابير المرافقة لها:

☜ إيقاف تدهور الوضع وتوفير الظروف الكفيلة بإعادة بعث الإنتاج وذلك في إطار توازنات داخلية وخارجية مقبولة؛

☜ بالنسبة للمالية العامة فالعمل انصب على إعادة التوازن المالي الكلي وتعبئة الموارد الذاتية من خلال رفع قيمة بعض الرسوم ورفع سعر بعض الخدمات العمومية من جهة والضغط على النفقات العمومية من جهة أخرى؛

☜ بالنسبة للموارد الخارجية فقد تم وضع برنامج عاجل يهدف إلى تعبئة المصادر الخارجية بشرط مسيرة حيث يتضمن هذا البرنامج 215 مليون دولار من صندوق النقد الدولي، 130 مليون دولار من البنك العالمي، و85 مليون دولار من إيطاليا.

ثانيا : الأهداف المتوسطة وبعيدة المدى:

☜ فيما يتعلق بالأسعار فقد تم إقرار تحرير الأسعار بالنسبة للقطاعات التي تتميز بوجود منافسة كافية في السوق الداخلية؛

☜ إعادة النظر في نظام تحديد الأسعار للسلع التي تمتاز بضعف المنافسة في مرحلة أولى وذلك تمهيدا لتحريرها في مرحلة لاحقة؛

☜ أما التجارة الخارجية عملت على إصلاحها وذلك بهدف تحسين القدرة التنافسية للسلع والخدمات التونسية وذلك من خلال تحريرها، أيضا التخفيض التدريجي من القيود المسلطة على الواردات وصولاً إلى تحريرها الكلي سنة1991، كذلك ضبط الرسوم المفروضة على الواردات؛

1- عبد الباقي روابح، «المديونية الخارجية والإصلاحات الاقتصادية في الجزائر»، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، (2005–2006)، ص ص:189،190.

- تطبيق سياسة الأجور المرنة؛
- رفع الدعم عن السلع ذات الاستهلاك الواسع والتخفيض من حجم الإعانات؛
- التحكم الفعلي في القروض من خلال تطبيق معدلات فائدة حقيقية؛
- تخفيض سعر صرف الدينار التونسي بـ10٪ لتشجيع الصادرات التونسية من السلع والخدمات؛
- أما بالنسبة الاستثمار تضمن البرنامج تقديم امتيازات للشركات العاملة في القطاع التصدير مع إلغاء ترخيص المسبق من طرف الإدارة التي أصبح دورها ينحصر في دراسة المشاريع المعروضة عليها ومدى مطابقتها وشروط الامتياز التي ينص عليها قانون الجديد للاستثمار على أن يطبق ذلك على القطاع الصناعي أولاً ثم القطاعات الأخرى لاحقا، وهذا فضلا على وضع برنامج خوصصة[1]، وقد تم وضع الإطار القانوني لعملية الخوصصة في تونس سنة1987، وتم تعديله في سنة 1989وأهم ما نص عليه هذا القانون مايلي[2]:

- تمكين الحكومة من التخلي كليا أو جزئيا عن مساهمة في المؤسسات العمومية؛
- إدماج أو إنفصال المؤسسات التي تملك فيها الدولة مساهمة مباشرة؛
- التحكم في الإمتيازات التي تستند إلى العمال الذين يرغبون في المساهمة في رأس مال المؤسسة.

الفرع الثاني : البرامج التنموية للنهوض بالاقتصاد التونسي:

سعت تونس على وضع مخططات تنموية تهدف إلى تحقيق مجموعة من النتائج في جميع القطاعات والنهوض بالاقتصاد الوطني وزيادة الرفاه للمجتمع وتمكينهم من الحصول على الحاجات الأساسية.

أولا: المخطط العاشر (2001–2006):

انطلق المخطط التنموي العاشر في محيط شهد تحولات عميقة على الصعيدين العالمي والمحلي، فعلى الصعيد العالمي تميزت هذه الفترة بتسارع التطورات في اتجاه العولمة، وتميزت بداية هذا المخطط بتباطؤ الاقتصاد العالمي نتيجة أحداث 11 سبتمبر 2001، أما على الصعيد المحلي فقد شهدت تونس إصلاحات جوهرية شملت مختلف المجالات الاقتصادية والمالية والاجتماعية أكسبت الاقتصاد التونسي مزيدا من التنوع والفاعلية بتكريس آليات

1– عبد الباقي روابح ،نفس المرجع، ص: 190.

2– عبد القادر صافي، «سياسات الخوصصة في ظل الإصلاحات الاقتصادية (حالة الجزائر عوامل فشل ونجاح سياسة الخوصصة في الجزائر)»، (أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2007)، ص 62.

السوق، ولقد وضعت من خلال هذه المخطط مجموعة من الأهداف في كل قطاع هي1:

- قطاع الفلاحي
- قطاع السياحي
- المحروقات
- الكهرباء
- النقل
- الإتصالات

ثانيا : المخطط الحادي عشر 2007–2011:

تأخذ التقديرات المخطط الحادي عشر بالأساس على الإنجازات التي تحققت في البرنامج السابق، حيث أعد المخطط من أجل استكمال المشاريع التي مازالت في طور الإنجاز وبرمت مشاريع جديدة، وتتسم فترة المخطط الحادي عشر بتعميق الإصلاحات وتسريع نسقها وفقا للمحاور الأساسية التالية[3]:

- تمتين الاقتصاد وتأمين صلابته وتعزيز اندماجه الناجع في الاقتصاد العالمي بهدف رفع قدرته على تحقيق نسق أسرع للنمو.
- تثبيت مقومات التنمية الشاملة من أجل ضمان تواصل النمو واستدامته وضمان التوازن بين الفئات والجهات والأجيال.
- تطوير الاقتصاد التونسي إلى اقتصاد مبني على المعرفة قصد توفير مصادر جديدة للنمو والارتقاء بطاقة الاقتصاد التشغيلية وملاءمتها مع هيكلة طلبات الشغل الجديدة؛
- دعم الاستثمار في رأس المال البشري قصد الارتقاء بمساهمته في النمو وجعله المحرك الرئيسي للتنمية؛
- اعتماد سياسات قطاعية تتماشى ومتطلبات تطوير هيكلة الاقتصاد أي تنويعه والارتقاء بحصة القطاعات ذات القيمة المضافة العالية والمشغلة للكفاءات.

حدد هدف النمو لفترة المخطط الحادي عشر بمعدل 6.1 ٪ في السنة من المؤمل أن يساهم في إحداث 412 ألف موطن شغل جديد أي بمعدل 82.4 ألف موطن شغل في السنة، وسيسمح نسق النمو المستهدف من تجسيم الهدف الرئاسي المتمثل في بلوغ الدخل الفردي 5000 دينار سنة 2009 ليصل إلى 5753 دينار سنة

1– مراد رحال، «التنمية المستدامة في دول المغرب العربي خلال الفترة 2000–2010»، (مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2012/2011، ص ص: 63، 64.

[3] – وزارة التنمية والتعاون الدولي، وثيقة حول: المخطط الحادي عشر(2007–2011)، المجلد الأول، تونس، 2006، ص ص: 80، 101.

2011 بما يمكن من الارتقاء بمؤشر اللحاق من 29.9 ٪ حاليا إلى 46.7 ٪ في موفى المخطط الحادي عشر، كما سيسمح نسق إحداثات الشغل المستهدف من تحقيق نسبة تغطية للطلبات الإضافية للشغل بمعدل 93.6٪ خلال المخطط الحادي عشر مقابل 92.1 ٪ خلال فترة المخطط العاشر بما يمكن من تخفيض نسبة البطالة من 14.3 ٪ سنة 2006 إلى 13.4٪ سنة 2011.

ثالثا : المخطط الثاني عشر(2011–2014):

يهدف هذا المخطط إلى تجسيم البرنامج الرئاسي "معا لرفع التحديات" الذي يطمح إلى الدخول بتونس إلى مرحلة متقدمة في مسيرة اللحاق بالدول المتقدمة وذلك من خلال الوصول بالدخل إلى 7000 دينار والنزول بالفقر إلى المستوى الأدنى وإحداث 425 ألف موطن شغل لتغطية كامل الطلبات الإضافية بإحداث نقلة نوعية لإستراتيجية التنمية تمكن من توفير أفضل الظروف لتيسير الاقتصاد الوطني وتنويع مصادر النمو وترسيخ ثقافة التجديد وتعزيز القدرة على امتلاك المعارف والتكنولوجيات الحديثة وذلك وفقا للمحاور[1]:

- تطوير هيكلة الاقتصاد؛
- دعم القدرة التنافسية وتحسين الإنتاجية؛
- تعزيز الاندماج في الاقتصاد العالمي؛
- المحافظة على التوازنات المالية؛
- الاستثمار في رأس المال البشري؛
- إرساء مقومات الاقتصاد البيئي؛
- دفع التنمية الجهوية.

رابعا : مخطط التنمية (2016–2020):

جاء هذا المخطط بمبدأ إرادة قوية وفاعلة لتحقيق العدالة والرخاء بتكريس الحوكمة الرشيدة، حيث تشهد تونس مرحلة جديدة من تاريخها المعاصر تتميز بالتحول النوعي الذي طبع خياراتها التنموية استجابة لمطالب ثورة الحرية والكرامة التي ترجمت بوضوح الإرادة الشعبية الراسخة للقطع مع النمط المجتمعي الإقصائي السائد بما يحمله من ظواهر الفساد والاستبداد والتفرقة والتهميش، ويهدف هذا المخطط إلى الارتقاء بتونس إلى مصاف البلدان الصاعدة ذات مستويات التنمية البشرية العالية، ويركز أيضا على هيكلة متطورة للاقتصاد عبر تحقيق نمو إدماجي

1- وزارة التنمية والتعاون الدولي، وثيقة حول: المخطط الثاني عشر للتنمية (2011–2014)، المجلد الأول، تونس، 2009، ص ص: 73، 74.

مستدام يراعي قواعد الإنصاف والعدالة في توزيع الثروات ويعتمد خطة مستحدثة في مجالات التنمية الجهوية و التنمية المستدامة و التشغيل ويعمل على إرساء مقومات الحوكمة الرشيدة في كل المستويات بما من شأنه أن يحقق السلم الاجتماعي ويعزز نجاعة السياسات العمومية، وأهم محاور التي جاء بها هذا المخطط هي[1]:

1) الحوكمة الرشيدة والإصلاحات:

تعيش تونس منعرجا جديدا يتمثل في تطور المشروع المجتمعي وإرساء منوال تنموي جيد، وكشرط أساسي لتكثيف حظوظ النجاح والتسريع في الانجاز حتى يرجع الأمل في المستقبل لشباب البلاد، لابد من العمل على مقاومة الفساد وتسهيل الإجراءات الإدارية وتوفير حظوظ النجاح لكل المواطنين عبر تكريس قواعد الحوكمة الرشيدة والتسريع في برنامج الإصلاحات الذي انطلق منذ سنة 2012.

2) من اقتصاد ضعيف الكلفة إلى اقتصاد دولي محوري:

تتمتع تونس بتموقع جغرافي استثنائي، في شمال إفريقيا وجنوب أوروبا والمنطقة المتوسطية الرابطة بين الغرب والشرق، وموارد بشرية ذات محتوى معرفي عالي، يضع البلد قادرة اليوم أن تمر من اقتصاد معتبرا دوليا" **اقتصاد ذو كلفة ضعيفة** "إلى" **محور اقتصادي عالمي** "ذو قيمة مضافة عالية وإنتاجية تسمح بالتنافس الجدي الإقليمي في العديد من القطاعات.

ويتمثل المقياس بالارتقاء بنسيج اقتصادي أكثر تنوع وذو تكلفة قدرة تشغيلية عالية وأيضا دفع الاستثمار وتطوير مناخ الأعمال ودعم المجهود التصديري وتعميق الإندماج الفاعل في الدورة الاقتصادية العالمية من خلال[1]:

⇦ الإرتقاء بحصة القطاعات ذات المحتوى المعرفي المرتفع من 20٪ من الناتج سنة 2015 إلى بنسبة30٪ في سنة 2020؛

⇦ الحد من كلفة اللوجستية من 20٪من الناتج سنة 2015 إلى 15٪ سنة 2020؛

⇦ توسيع شبكة الطرقات السيارة والطرقات السريعة من 420 كلم إلى 1200 كلم في أفق 2020؛

⇦ التقليص من نسبة البطالة من 15 ٪ سنة 2014 إلى حدود11٪ سنة 2020خاصة في صفوف حاملي الشهادات العليا وبالمناطق الداخلية؛

⇦ تحسن ترتيب تونس لتحتل المرتبة 40 سنة 2020 حسب تقرير ممارسة العمال الصادر عن البنك الدولي مقابل المرتبة 60 حاليا؛

1– الجمهورية التونسية، مشروع وثيقة التوجيهية لمخطط التنمية (2016–2020)، 15 سبتمبر 2016، ص ص: 41، 43.

[1] – الجمهورية التونسية وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي، وثيقة التوجيهية لمخطط التنمية (2016–2020)، 9 سبتمبر 2015، ص ص: 15، 16.

⇦ الترفيع بنسبة 50٪ بالنسبة للاستثمار العمومي (ميزانية الدولة والمؤسسات العمومية)؛

⇦ الإرتقاء بنسبة 50٪ الإستثمار الجملي إلى 25٪ من الناتج سنة 2020.

3) التنمية البشرية والإدماج الاجتماعي:

لقد جعلت تونس من الإنسان محور السياسة التنموية وهدفها الأسمى ووسيلتها المثلى ويرمي هذا المخطط إلى الارتقاء بالتنمية البشرية إلى مستويات رفيعة وإلى التحسين المتواصل لجودة الحياة[2].

4) تجسيم طموح الجهات:

ويتمثل الهدف من إرساء وتجسيم الإستراتيجية الوطنية للتنمية الجهوية الدامجة والشاملة إلى الحدّ من نسبة التفاوت بين الجهات الداخلية الأقل نموا والجهات الساحلية والتقليص في الفارق على مستوى مؤشر التنمية الجهوية بنسبة30٪ في أفاق سنة2020

5) الاقتصاد الأخضر ضامن لتنمية المستدامة: تتمثل أهدافه في[1]:

- تهيئة ترابية عادلة تشمل مختلف الجهات وتحترم البيئة؛
- حماية البيئة والوسط الطبيعي؛
- ترشيد استهلاك الطاقة؛
- إحكام التصرف في الموارد الطبيعية وترشيده.

[2] – الجمهورية التونسية، مشروع وثيقة التوجيهية لمخطط التنمية (2016–2020)، مرجع سابق، ص: 56.

3– مراد رحال ، نفس المرجع، ص: 75.

1 – الجمهورية التونسية وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي، وثيقة التوجيهية لمخطط التنمية (2016–2020)، مرجع سابق، ص: 20.

المطلب الثالث : التجارة الخارجية التونسية في ظل التحولات العالمية

الفرع الأول : تونس والمنظمة العالمية للتجارة

وقع إحداث المنظمة العالمية للتجارة في جانفي 1995 عقب انتهاء مفاوضات جولة الأوروغواي. وهي تشكل الأساس القانوني والمؤسساتي للنظام التجاري القائم على العمل متعدد الأطراف. وتهدف المنظمة، التي تعد حاليا 153 دولة عضو، إلى تسهيل إدارة وتنفيذ الاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف وهي تمثل منتدى للتفاوض بين الدول الأعضاء حول تحرير المبادلات التجارية في عديد الميادين من بينها الفلاحة والخدمات ونفاذ السلع غير الفلاحية إلى الأسواق. كما تقوم المنظمة عبر جهاز فضّ النزاعات بالفصل في المنازعات التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء بخصوص تنفيذ الاتفاقيات التجارية، بالإضافة للمراجعة الدورية للسياسة التجارية للدول الأعضاء.[1]

أولا : التعاون بين تونس و المنظمة العالمية للتجارة:

✍ تعتبر تونس عضوا مؤسسا للمنظمة العالمية للتجارة بعد أن وقعت في 15 أفريل 1994 على اتفاق مراكش المنشئ لهذه المنظمة والذي دخل حيز التنفيذ بالنسبة لبلادنا في مارس 1995.

✍ إنّ انضمام تونس للمنظمة العالمية للتجارة يترجم على الإيمان بضرورة مزيد دعم انخراط وتفتح الاقتصاد التونسي على الاقتصاد العالمي والاستفادة من الفرص التي يتيحها النظام التجاري المتعدد الأطراف، بالإضافة إلى تنمية الصادرات التونسية والنفاذ إلى أسواق جديدة.

✍ ونظرا للأهمية التي توليها للنظام التجاري الدولي ولإرساء نظام اقتصادي عالمي متوازن وقادر على تعزيز النمو والتنمية المستديمة، شاركت تونس بفعالية في كل المؤتمرات الوزارية للمنظمة منذ انطلاقها وعددها سبعة وهي سنغافورة (1996)، جنيف (1998)، سياتل (1999)، الدوحة (2001)، كانكون (2003)، هونغ كونغ (2005) وآخرها جنيف (2009)، بوفود ضمّت إضافة إلى المستوى الحكومي ممثلين عن مجلس النواب والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية والاتحاد العام التونسي للشغل.

✍ تشارك تونس بصفة فعّالة في المفاوضات التجارية لجولة الدوحة للتنمية والتي تم إطلاقها خلال المؤتمر الوزاري الرابع المنعقد بالدوحة سنة2001. وتتمتّع تونس بأنشطة المساعدة الفنّية وتعزيز القدرات لفائدة الدول النامية.

[1] محمد محمود الإمام،" اتفاقيات الشراكة الأوروبية وموقعها في الفكر التكاملي"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 07 ، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، 1997 ، ص ص:10,15.

✍ **وقد ترأست تونس :**

1. لجنة الميزانية والمالية والإدارة خلال سنة 1997،
2. هيئة فضّ النزاعات خلال سنة 1998،
3. لجنة التجارة والتنمية خلال سنة 2004.
4. كما أدّى السيّد Pascal Lamy ، المدير العام الحالي للمنظمة، زيارة إلى تونس في أكتوبر 2010 عبّر خلالها عن تقديره للمجهودات المبذولة من قبل بلادنا لإدماج اقتصادها في النظام التجاري متعدّد الأطراف.[1]

ثانيا : مراجعة السياسة التجارية التونسية

تمّت المراجعة الثانية للسياسة التجارة التونسية، وهي الأولى من نوعها منذ نشأة المنظمة، في أكتوبر2005 بجنيف. ومكنت هذه المراجعة أعضاء المنظمة من الاطّلاع على الإنجازات الاقتصادية والتجارية التي حققتها تونس خلال السنوات العشرة المنقضية. وقد ثمّن الأعضاء النجاحات الاقتصادية التونسية ومجهودات تونس في مجال تسهيل التجارة وتفكيك الحواجز الكمية أمام الواردات.[2]

ثالثا : مواءمة التشريع التونسي مع اتفاقات المنظمة

منذ انضمامها للمنظمة العالمية للتجارة، تقوم تونس بمواءمة تشريعاتها الوطنية مع مقتضيات سائر اتفاقات المنظمة (اعتماد قانون ضد الممارسات غير المنصفة عند التوريد مثل الإغراق والتعويضات، سن قانون حول الإجراءات الحمائية، موائمة التشريع مع الاتفاق المتعلق بالملكية الفكرية، إنشاء هيكل مكلف بحماية حقوق المؤلفين، مواءمة التشريع مع اتفاق التقييم الديواني...).

الفرع الثاني : اتفاقية الشراكة الاوروبية التونسية

أولا : مسار برشلونة

أعلنت تونس والاتحاد الأوروبي رسميا يوم 19 أكتوبر 1994 عن انطلاق المفاوضات حول اتفاقية التبادل الحر الشاملة والمعمقة. ويأتي هذا الاتفاق في إطار مسار برشلونة أو ما يسمى بمشروع الشراكة الأورو–متوسطية "الأوروماد" في سنة 1995 ببادرة من الاتحاد الأوروبي وذلك بالاتفاق مع عشرة بلدان مطلة على الحوض الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط من بينها ثماني بلدان عربية وهي الجزائر و السلطة الفلسطينية و مصر و الأردن و

[1] http://www.diplomatie.gov.tn

[2] G. Tapions, les mouvement de population et libre échange a l'horsion2010, Annuaire de la Méditerranée, Tunis, 1997, P 18

لبنان و المغرب و سوريا و تونس إضافة إلى تركيا و إسرائيل ثم التحقت كلا من موريتانيا و ألبانيا لعضوية ''الأوروماد'' في سنة 2007. بينما تحصلت ليبيا على صفة ''مراقب'' في سنة 1999.

وقد انطلق مسار برشلونة في نوفمبر 1995 ويستند إلى مبادئ الحوار و التعاون كما جاء في نص البيان الصادر عن اجتماع القمة التأسيسية و التي تتمثل في'' العمل على البناء المشترك لمنطقة سلام و أمن و ازدهار تشمل كل الأطراف''. و لتحقيق هذه الأهداف يعتمد هذا المشروع على'' خطط عملية تشمل الجانب السياسي و الاقتصادي و المالي و الثقافي و الاجتماعي.

كما أعلن بيان برشلونة وبكل وضوح ''أنه على المستوى الاقتصادي يرمي هذا المشروع الى خلق منطقة تبادل تجاري حر بداية من سنة 2010 مما يعني تفكيك كل المعاليم الجمركية التي انطلقت بالمنتوجات الصناعية منذ سنة 1995 و التي تهدف إلى تعميم هذا التفكيك ليشمل قطاع الخدمات و قطاع الفلاحة و المنتوجات الغذائية''.

وفي إطار هذا المسار أي مسار برشلونة واصل الاتحاد الأوروبي تحركه للإعلان عن مشروع اتفاق التبادل الحر الشامل و المعمق المطروح حاليا على الحكومة التونسية.

ثانيا : الأسس النظرية لاتفاقيات الشراكة ومناطق التبادل الحر

بينت البحوث في مجال التنمية أهمية دور التجارة الدولية كمحرك للنمو وكأالية لضمان الاندماج في الاقتصاد العالمي. وقد كشفت الدراسات الميدانية عن عدم وجود علاقة الية بين التجارة الدولية من جهة والتنمية والنمو الاقتصادي من جهة أخرى خاصة في البلدان النامية والاقل نموا حيث يتطلب ذلك توفر شروط تتعلق بعديد المسائل والتي تشكل محور مداخلتنا اليوم.[1]

ولعل البحوث التي قام بها رودريقو ورودريقاز في سنة 1999 تعتبر من أهم البحوث التي تناولت هذه العلاقة من عديد الجوانب. هذه البحوث جاءت في اطار إعادة قراءة أبحاث ومساهمات باحثين اعتمدوا على مؤشرات الانفتاح على الأسواق الخارجية. وكشفت بحوث رودريق ورودريقاز عن عجز هذه المؤشرات في تفسير العلاقة بين الانفتاح والنمو الاقتصادي والتنمية، ليتجه البحث في غياب مؤشرات دقيقة نحو القيام بدراسات مقارنة بين مجموعات من البلدان للوقوف عند حقيقة وطبيعة هذه العلاقة.

وفي هذا السياق يمكن الاستشهاد بالدراسات التي قام بها المركز الافريقي للسياسة التجارية التابع للجنة الاقتصادية لافريقيا Lacommission économique pour l'Afrique التابع لمنظمة الأمم المتحدة والتي

[1] http://www.diplomatie.gov.tn

حاولت البحث في أسباب فشل سياسات التجارة الخارجية في البلدان الافريقية و محدودية اثارها في بناء القدرة التنافسية لاقتصادياتها وتأمين اندماجها في الاقتصاد العالمي مقارنة بتجربة بلدان جنوب شرقي اسيا.

ثالثا : التجربة التونسية وظروف امضاء اتفاقية الشراكة لسنة 1995

منذ سنة 2011 كانت مؤشرات التجارة الخارجية تطلق صيحات الإنذار بتدهور الميزان التجاري وتفاقم عجز ميزان المدفوعات وتنامي التجارة الموازية وتفاقم ظاهرة الإغراق. وعلى عكس ما يعتقده البعض فان أسباب هذا الوضع لا تعود الى ما عرفته تونس بعد 14 جانفي 2011 ولكن هو نتيجة تراكمات الخيارات السياسية ومنوال التنمية ومجلة تشجيع الاستثمار والتي تندرج كلها في إطار تطبيق برنامج الإصلاح الهيكلي للاقتصاد الوطني منذ سنة 1986 وتطبيق اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي لسنة 1995.[1]

ففي ظل برنامج الإصلاح الهيكلي والذي اعتمدته تونس بتوصيات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على أساس ما يسمى بتوافق واشنطن والذي يستند الى العلاقة الإيجابية والالية بين الانفتاح على الخارج والنمو الاقتصادي وبالتالي اعتبار التصدير كمحرك أساسي للنمو الاقتصادي، اتجهت الإصلاحات الاقتصادية نحو تحقيق التوازنات المالية من خلال السيطرة على الطلب الداخلي، والعمل على تشجيع القطاعات الموجهة نحو التصدير قصد تقليص عجز الميزان التجاري وميزان المدفوعات، واعتماد إصلاحات هيكلية ترمي الى إعطاء امتيازات للمؤسسات المصدرة على حساب المؤسسات الموجهة نحو السوق الداخلية من خلال مجلة تشجيع الاستثمارات.

وترمي هذه الإصلاحات الى مزيد تحرير المبادلات التجارية من خلال تقليص المعاليم الجمركية والتخلي تدريجيا عن سعر صرف قار وتخفيض قيمة العملة الوطنية كآلية لتدعيم القدرة التنافسية في الأسواق العالمية.

ولئن شهدت فترة تسعينات القرن الماضي تحسنا لنسبة النمو الاقتصادي ليستقر في معدل 5 بالمائة فهي تستمد ايجابيتها من تفوقها على نسبة النمو الديمغرافي حيث أنها لم تساهم في تخفيض الفقر ولا تقليص البطالة ولا تقليص عجز ميزانية الدولة. أما على المستوى القطاعي فقد شهدت مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي تراجعا كما عرفت حصة القطاع الصناعي في الصادرات تحسنا الا أن هذا التحسن تراجع في ظل عجز القطاع عن التطور.

[1] Moheidine Madri, Le Maghreb, et le nouvel espace économiqueeuropéen, CITIMA, Tunis, 1997, p:12.

رابعا : اتفاقية الشراكة وشروط الاستفادة

تعترف نظرية التنمية التي تقوم على اعتبار التجارة الدولية كمحرك للنمو الاقتصادي بإمكانية عدم وجود تكافؤ اقتصادي وعلمي وتكنولوجي ومالي وتنظيمي بين الأطراف المعنية بالشراكة وذلك من خلال إقرار مبدا التعويض للبلدان المتضررة والتي لا تتوفر على المزايا التفاضلية في بعض القطاعات. وباعتبار أن العلاقات الدولية التجارية لا تقوم فقط على المنطق الاقتصادي بل تستند أيضا وأساسا الى الاعتبارات السياسية والثقافية والحضارية والتي تشكل العمود الفقري لمفهوم السيادة الوطنية فان الاقتصار على تحليل مسألة التكافؤ اعتمادا على جانب دون اخر من شأنه أن يخل بالتوازنات المالية والسياسية والاجتماعية. لذلك لا بد من وضع مثل هذه الاتفاقيات في اطارها متعدد الأبعاد كشرط أساسي لتوفر مبدا التكافؤ.[1]

وحتى تتوضح الرؤية أكثر في تحديد مختلف جوانب التكافؤ يمكن التعرض الى أهم تداعيات اتفاقية الشراكة لسنة 1995 استنادا الى بعض الدراسات والتي تبقى قليلة وغير شاملة حيث أننا في حاجة الى تقييم هذه التجربة ليس من الجوانب التجارية والاقتصادية والقطاعية فقط ولكن تقييمها من زاوية تداعياتها الاجتماعية أيضا. لذلك فان مسؤولية تقييم هذا الملف لا تقتصر على الخبراء الاقتصاديين بل تشمل الخبراء في عديد المجالات مثل علم الاجتماع والجغرافيا والتاريخ وغيرها. ووجودنا اليوم في مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والاجتماعية هو لبنة في اتجاه التأسيس لهذا التعاون بين مختلف الاختصاصات لضبط وتحديد نقاط القوة والضعف في هذا المسار التحريري للاقتصاد التونسي.

وما يلاحظ أن اتفاقية الشراكة بين تونس والاتحاد الأوروبي لسنة 1995 جاءت كما أشرنا الى ذلك سابقا مباشرة بعد استكمال تطبيق برنامج الإصلاح الهيكلي الذي تم تبنيه والذي كان وراء عديد الإصلاحات الاقتصادية الرامية الى مزيد تخلي الدولة عن دورها في الحراك الاقتصادي وتحرير الاقتصاد والمبادلات التجارية . كما اعتبرت هذه الاتفاقية أن الاقتصاد التونسي في حاجة الى التأهيل وخاصة القطاع الصناعي المعني بالتحرير وهو اعتراف بعدم التكافؤ بين الاقتصاد التونسي والاقتصاديات الأوروبية. فجاء برنامج التأهيل بتمويل من الاتحاد الأوروبي وتحصلت تونس على التعويض بعنوان برنامج التأهيل وتدعيم القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني.

[1] Moheidine Madri, op-cit, p p:14.15.

المبحث الثالث : دراسة مقارنة تحليلية بين الجزائر و تونس خلال الفترة (2000–2015)

تمهيد :

إن واقع العلاقات الاقتصادية الدولية و ما يشوبه من تحولات و تغيرات على الأصعدة الاجتماعية و الاقتصادية، و مع تزايد التشابك و الاعتماد الدولي المتبادل ، جعل الشعوب و المجتمعات المترابطة في شكل دول تتموقع في مساحات جغرافية ذات حدود واضحة ، لذلك فهي تسعى جاهدة إلى تنظيم علاقاتها مع الدول من العالم الخارجي، بما يحقق لها و لشعوبها الأمن و الاستقرار، بالإضافة إلى قدر من الرفاهية، لذلك غالبا ما يواجه هذا عن طريق تبني خطط و استراتيجيات في شكل سياسات تهدف إلى تنظيم العلاقات مع الدول الأخرى، و من بين هذه السياسات نجد السياسات الاقتصادية التي تتضح عن طريقها الحياة الاقتصادية للدولة.

و مع زيادة ظاهرة العولمة و ما تحمله من موجات تحررية ، و انتشار للشركات المتعددة الجنسيات زادت مجموعة الدول من تأمين نفسها ، و استحداث أساليب جديدة لمواجهة هذا التيار و كنتيجة لهذا عرف الاقتصاد العالمي كذلك ظاهرة جديدة تشكل عن طريقها النظام العالمي الجديد، الذي و إن جاء بمبادئ و قواعد معروفة إلا أنه دائما لا بد من تحقق فكرة الطرفي القوي و الضعيف ، أو دول مركز و دول المحيط.

و منه فإن هذه الظروف كلها كافية لأن تجعل من كل دولة أن تنتهج و تسن لنفسها قوانين و تشريعات تسيّر فيها شؤونها مع الأطراف الخارجية، و إذا كان الحديث عن المعاملات التجارية فالحديث ينطلق إلى وضع السياسات التجارية و كيفية تنظيم شؤون التجارة الخارجية ، في إطار تبادل السلع و الخدمات و نظام الملكية الفكرية المتعلق بالمواد ذات الطابع التجاري.

و لغرض إبراز و تحليل ما سبق طرحه يتم تقسيم هذا الفصل إلى النقاط التالية:

الفرع الأول : الناتج المحلي الاجمالي وتطوره خلال الفترة (2000- 2015)

الفرع الثاني : تطور رصيد الميزان التجاري في الجزائر وتونس خلال الفترة (2000- 2015)

الفرع الثالث: تطور البطالة في الجزائر وتونس خلال الفترة (2000- 2015)

الفرع الرابع : تطور التضخم في الجزائر وتونس خلال الفترة (2000- 2015)

الفرع الخامس : تطور سعر صرف الدينار الجزائري والتونسي خلال الفترة (2000- 2015)

الفرع الاول : الناتج المحلي الاجمالي وتطوره خلال الفترة (2000 – 2015)

يشير الناتج المحلي الاجمالي الى جميع السلع والخدمات المنتجة محليا سواء كان المنتج جزائري او اجنبي ، فهو يتضمن الصادرات باعتبارها منتوجات محلية ويستبعد الواردات باعتبارها منتوجات خارج الوطن، ولذلك يعد الناتج المحلي الاجمالي أهم مقياس عام للاداء الاقتصادي ، وهو يمثل مؤشر جيد لتقدير التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي.[1] والجدول التالي يوضح تطور الناتج الاجمالي في تونس والجزائر من سنة (2000 – 2015)

جدول رقم : (07)يوضح تطور الناتج الاجمالي في تونس والجزائر من سنة (2000 – 2015)

البيان / السنوات	الناتج المحلي الإجمالي GDP	الناتج المحلي الإجمالي GDP	نسبة نمو GDP	نسبة نمو GDP
	Algeria	Tunisia	Algeria	Tunisia
2000	54.7902456	21.47318888	% 3.8	% 4.7
2001	54.7447144	22.06610134	% 3	% 3.7
2002	56.76028897	23.14229444	% 5.6	% 1.3
2003	67.86382988	27.45308498	% 7.2	% 4.7
2004	85.32499881	31.1831393	% 4.3	% 6.2
2005	103.1982285	32.27300755	% 5.9	% 3.4
2006	117.0273047	34.37843727	% 1.6	% 5.2
2007	134.9770877	38.9080693	% 3.3	% 6.7
2008	171.0006919	44.85658632	% 2.3	% 4.2
2009	137.2110399	43.45493594	% 1.6	% 3
2010	161.2072687	44.05092916	% 3.6	% 3.5
2011	200.0130514	45.81062651	% 2.8	% -1.9
2012	209.0473893	45.04417696	% 3.3	% 3.9
2013	209.7226755	46.25555487	% 2.7	% 2.9
2014	213.9831078	47.6032279	% 3.7	% 2.8
2015	164.7794677	43.01508972	% 3.7	% 0.9

المصدر : من إعداد الطلبة ، إعتمدا على بنك الدولي ، مؤشرات التنمية العالمية .

الوحدة : مليار دولار

[1] النشرة الثلاثية الاحصائية ، بنك الجزائر ، رقم **15** سبتمبر **2001** ، ص : 26.

الشكل رقم (03): يوضح تطور الناتج الاجمالي في تونس والجزائر من سنة (2000 – 2015)

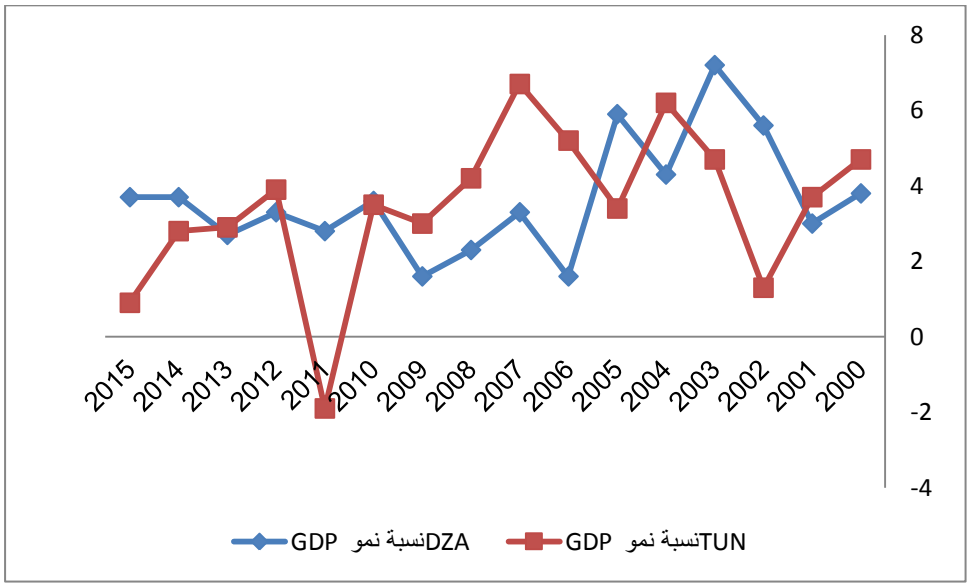

المصدر : من إعداد الطلبة ، إعتمدا على بنك الدولي ، مؤشرات التنمية العالمية .

التحليل بالنسبة للجزائر :

من خلال معطيات الجدول أعلاه والشكل البياني نلاحظ أن هناك تذبذب واضح في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2015) ، حيث يتراوح هذا المعدل بين 1.6 % كأدنى مستوى له سنة 2006 وسنة 2009 وسجل 7.2% كأعلى مستوى له سنة 2003 ، لكنه عرف تراجعا سنة 2001 بنسبة 3 % و رغم تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات، ليعاود الارتفاع خلال الفترة (2001-2003) أي في فترة تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي[1].

وهذا الارتفاع يرجع إلى ارتفاع الحصة من إنتاج البترول مما ساعد في زيادة إيرادات التصدير، أما في سنة 2004 فلقد بدأ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الانخفاض إلى أن وصل إلى 1.6 % سنة 2009 ، وهذا بسبب الأزمة المالية التي مست الاقتصاد العالمي سنة 2008 ، لكن تأكد بعد ذلك إنعاش النمو الذي يجره أساس الطلب الداخلي المدعم بزيادة الموارد سنة 2010 ،حيث سجل معدل النمو خلال هذه السنة 3.6 % وبعدها بدأ معدل النمو في التراجع إلى أن وصل إلى 3.7 % في سنتي 2014-2015، وهذا راجع إلى الركود الذي يعيشه قطاع المحروقات نتيجة انخفاض أسعار البترول.

[1] حاكمي بوحفص، الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال إفريقيا (دراسة مقارنة بين الجزائر، المغرب، تونس)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2009، ص: 15.

إن التنويع الاقتصادي في الجزائر ضعيف جدا حيث يهيمن على الإنتاج المحلي الإجمالي قطاع المحرقات .

التحليل بالنسبة لتونس :

من خلال معطيات الجدول أعلاه والشكل البياني نلاحظ أن هناك تذبذب واضح في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2015) ، حيث تراوح هذا المعدل بين 1.9- % كأدنى مستوى له سنة 2009 وسجل 6.7 % كأعلى مستوى له سنة 2007 ،لكنه عرف تراجعا سنة 2001 بنسبة 3.7 % ، ليعاود الارتفاع خلال الفترة (2001-2006) والسبب يعود الى المخطط العاشر الذي يغطى الفترة 2007/2000، وقد تمكنت السياسة الاقتصادية في تونس خلال هذه الفترة من المحافظة على نسق نمو مرتفع بتجديد العناية بقطاع الفلاحة، وتحسين القدرة التنافسية وعززت دور قطاع الخدمات في مجالات تكنولوجيا الاتصال والسياحة والنقل، أما في سنة 2008 فلقد بدأ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في التذبذب إلى أن وصل إلى 3.5% سنة 2010 ، وهذا بسبب الأزمة المالية التي مست الاقتصاد العالمي سنة 2008 ،لكن تأكد بعد ذلك تدهور كبير في معدلات الناتج المحلي الاجمالي ليصل الى 1.9- % سنة 2011 والذي كان أساسه الثورة ليعاود الارتفاع سنة 2012 بنسبة 3.9 % وبعدها بدأ معدل النمو الناتج المحلي الاجمالي في التراجع إلى أن وصل إلى 0.9 % في سنة 2015 .[1]

لقد عرفت معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي في خلال الفتره 2000 – 2010 تذبذبا نتيجة الازمة المالية العالمية سنة 2008 وعوامل اخرى ، وتدهور كبير في الفترة 2011 – 2015 نتيجة الثورة والتي وصلت الي نسبة 0.9% سنة 2015 .

[1] الجمهورية التونسية وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي، وثيقة التوجيهية لمخطط التنمية (2016–2020)، مرجع سابق، ص: 33.

الفرع الثاني : تطور رصيد الميزان التجاري في الجزائر وتونس خلال الفترة (2000 – 2015)

الميزان التجاري : يقصد بالميزان التجاري رصيد العمليات؛ أي المشتريات والمبيعات من السلع والخدمات،وهذا هو المعنى الواسع للميزان التجاري المألوف استخدامه حاليا[1] .

الميزان التجاري هو الفرق بين قيم الصادرات و الواردات من السلع والخدمات خلال فترة معينة من الزمن(عادة 03 أشهر)، وهكذا تقيم العلاقة بين صادرات و واردات البلد ويعبر عنها بالمعادلة التالية:

رصيد الميزان التجاري = إجمالي صادرات البلد (X) – إجمالي واردات البلد(X)

والجدول التالي يوضح تطور رصيد الميزان التجاري للجزائر وتونس خلال الفترة المدروسة :

الجدول رقم: (08) تطور رصيد الميزان التجاري للجزائر وتونس خلال الفترة الزمنية (2000–2015)

الميزان التجاري								
Algeria	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
	12.858	9.192	6.816	11.078	13.775	25.644	33.157	32.532
	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
	40.52	7.78	18.20	25.26	20.17	9.73	0.32	22.345-
Tunisia	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
	-3.7332	-6.1611	-3.7623	-3.6963	-3.7813	-3.4976	-4.4454	-5.0277
	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
	-6.6042	-6.4084	-8.2977	-8.6035	-11.6303	-11.8043	-13.6359	-12.0476

المصدر: بنك الجزائر و البنك العالمي الوحدة : مليار دولار

التحليل بالنسبة للجزائر :

- سجل الميزان التجاري الجزائري فائضا طوال فترة (2000 -2008) حيث حقق 858.12 مليار دولار لسنة 2000 ليصل هذا الفائض أعلى قيمة له سنة 2008 وقدرت بـ52.40 مليار دولار.

[1] محمود يونس، أساسيات التجارة الدولية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الأردن،1993.

➢ في سنة 2002 انخفض الفائض نتيجة انخفاض في الصادرات بسبب أحداث 11 سبتمبر 2001 وتداعياتها على الاقتصاد العالمي ثيح انخفضت أسعار البترول الخام، وتقلص الطلب على المنتجات البترول مثل وقود النفاثات والد يزل .

➢ في سنة 2009 انخفض هذا الفائض بالنسبة لسنوات الأخرى بسبب الأزمة المالية العالمية، لكنه عاد للارتفاع في الفترة (2010–2012) بشكل طفيف رغم ارتفاع أسعار البترول وانتعاش السوق البترولية العالمية، وهذا راجع للارتفاع الحاد في الواردات وبدء هذا الفائض بالتدهور تدريجيا خلال الفترة الممتدة من (2012–2014) إلى أن حقق أقل فائض سنة 2014 بقيمة 32.0 مليار دولار وهذا راجع إلى انخفاض الإيرادات البترولية التي نشأت عن تدهور أسعار البترول في السوق العالمية .

➢ وفي سنة 2015 سجلت الجزائر عجز كبير في ميزانها التجاري والذي قدر بـ 22.345- % مليار دولار وهذا نتيجة الازمة العالمية و تراجع أسعار البترول بنسبه كبيره .

التحليل بالنسبة لتونس :

➢ سجل الميزان التجاري التونسي عجز طوال فترة (2000 -2015) حيث سجل عجز با 3.7332 - مليار دولار لسنة 2000 ليصل هذا العجز أعلى قيمة له سنة 2014 بـ 13.6359 - مليار دولار.

وسجل الميزان التجاري التونسي عجز متذبذب خلال الفترة 2000 - 2005 وبعدها بدأ هذا العجز با الزياده حتى وصل اقصاه 13.6359 – لسنة 2014 نتيجة الثوره لينخفض بعدها با 12.0476- لسنة 2015 وكما نلاحظ من خلال الجدول اعلاه ان الميزان التجاري التونسي في حالة عجز دائم وذلك بسبب ارتفاع الواردات على الصادرات .

الفرع الثالث: تطور البطالة في الجزائر وتونس خلال الفترة(2000–2015).

تعاني اقتصاديات الدول النامية في معظمها من البطالة التي باتت تهدد تماسك واستقرار المجتمعات ، لما ينتج عنها من تأثيرات مدمرة تنعكس على الجانب الاقتصادي بالدرجة الأولى، ثم الجانب الذي الاجتماعي سيحرم من طاقات بشرية تصنف ضمن الطاقات المعطلة. بينما تقتضي الديناميكية الاقتصادية الاستغلال الأمثل لهذه الطاقة الانتاجية المعطلة، من أجل دفع عجلة التنمية إلى الأمام للخروج من أزمة الفقر والتخلف التي تميز الدول النامية . ومما زاد أزمة البطالة استفحالا في العالم العربي(تونس والجزائر ...) ، دخول الاقتصاديات في سيرورة العولمة الليبرالية المتوحشة ، و اتساع هوة الاختلالات الهيكلية لاقتصادياتها. والجدول التالي يوضح تطور البطالة في الجزائر وتونس خلال الفترة المدروسة :

الجدول رقم (09) : تطور ظاهرة البطالة في الجزائر وتونس خلال الفترة (2000–2015):

البيان / السنوات	البطالـة	
	Tunisia	Algeria
2000	% 15.7	% 29.77
2001	% 15.1	% 27.3
2002	% 15.3	% 25.9
2003	% 14.5	% 23.7
2004	% 13.9	% 17.7
2005	% 12.9	% 15.3
2006	% 12.5	% 12.3
2007	% 12.4	% 13.8
2008	% 12.4	% 11.3
2009	% 13.29	% 10.16
2010	% 13.05	% 9.96
2011	% 18.33	% 10
2012	% 17.63	% 10.97
2013	% 15.93	% 9.82
2014	% 15.76	% 10.6
2015	% 15.15	% 11.01

المصدر : من إعداد الطلبة ، إعتمدا على بنك الدولي ، بيانات إحصاءات الصحة والتغذية والسكان

الشكل رقم (04): يوضح تطور البطالة في تونس والجزائر من سنة (2000 – 2015)

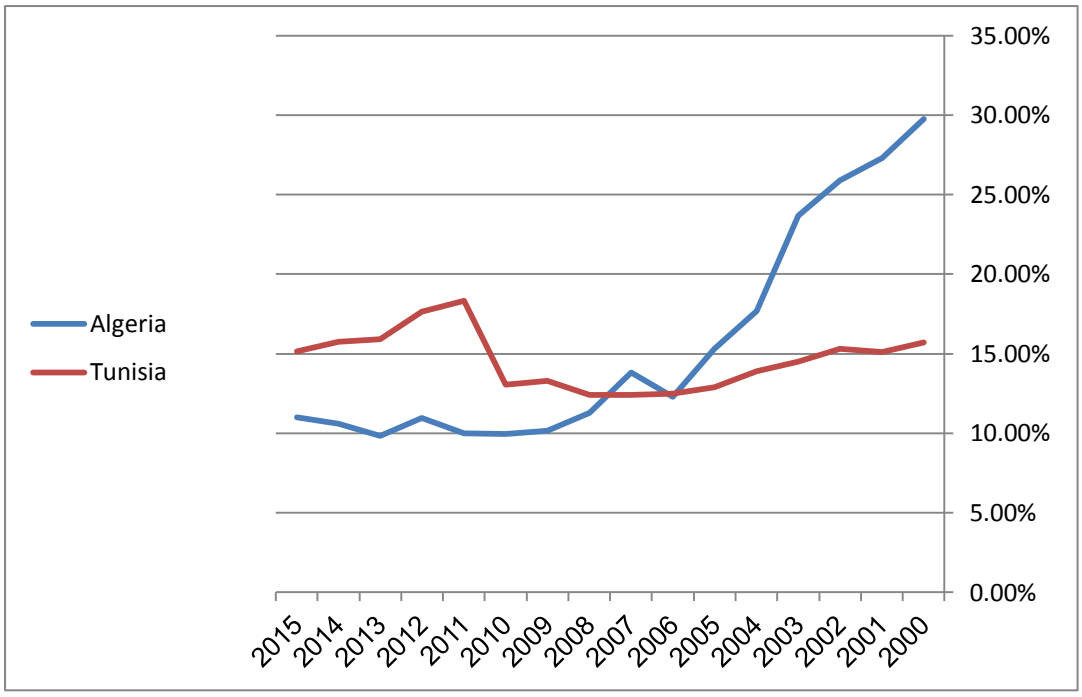

المصدر : من إعداد الطلبة ، إعتمدا على بنك الدولي ، مؤشرات التنمية العالمية .

يظهر من خلال الجدول والشكل البياني أن هناك :

- ارتفاع في عدد البطالين في سنة 2000 إلى نسبة 29.77 % في الجزائر و تونس بنسبة 15.7 % قد يعود ذلك إلى ارتفاع نسبة الفئة النشيطة بالسوق إضافة إلى توقف نسبة التشغيل بسبب نقص الاستثمارات الناتجة عن تدهور الموارد المالية للبلدان وازدياد معدل النمو السكاني [1] .
- وفي سنة 2001 الى غاية سنة 2006 بدات معدلات البطاله في الانخفاض بالنسبة للجزائر وهذا راجع الى زيادت نسبة النمو الاقتصادي و تحرك الاستثمارات العمومية و هذا ما انعكس على انخفاض معدلات البطاله من خلال توفير مناصب الشغل اما بالنسبة لتونس فشوهد سنة 2001 من خلال الجدول اعلاه تذبذب في معدلات البطاله الى غاية سنة 2003 .

[1] تسعديت بوسبعين، مداخلة بعنوان: سياسات التشغيل في الجزائر لمواجهة مشكل البطالة (دراسة سياسات تشغيل الشباب)، الملتقى الوطني الثالث حول: سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر 2001–2014،جامعة آكلي محند اولحاج البويرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، يومي02– 03 ديسمبر 2014، الجزائر، ص ص: 07، 08.

وفي سنة 2004 الى غاية سنة 2008 شهدت معدلات البطاله في تونس انخفاض وذلك راجع الى ارتفاع في نسب النمو الاقتصادي عكس الجزائر التي شهدت في سنة 2007 ارتفاع معدل البطاله وهذا راجع الى عدم وجود انسجام بين منظومة التعليم ومنظومة التكوين والتشغيل .

تطور ظاهرة البطالة خلال الفترة 2008–2015

كما نلاحظ من الجدول أيضا أن هناك انخفاض كبير في معدل البطالة من سنة 2008 بنسبة 11.3 % إلى غاية سنة 2010 بنسبة 9.96 % قد يكون سببها تطبيق الإجراءات والإصلاحات التي قامت بها الدولة و التي قد أتت مفعولها بعد أن استطاع المجتمع الجزائري استيعاب الفكرة أي فكرة الإصلاحات وفكرة الإقدام على مشروعات جديدة ومحاولة تحقيق التنمية والإنعاش الاقتصادي للجزائر، كما أن سرعة التطور سواء كان التطور فكري أو سياسي أو اقتصادي ساعد المؤسسات الجزائرية على الترحيب بالفكرة أكثر وقبول التعاون لتحقيق الاستثمارات أكبر وكل هذا يدخل في إطار إصلاحات الدولة ورغبتها في التنمية والتحسس لمعنى مشكل البطالة وأثره في قياس نسبة التطور للبلد . و في السنوات الأخيرة 1201-2015 فإن الديوان الوطني الجزائري للإحصائيات ذكر أن نسبة البطالة استمرت في التذبذب حيث أعلنت الحكومة عن خلق 609543 منصب عمل مباشر في 2015 وإعطاء أولوية لتوظيف الشباب، في حين 430000 خريج جامعة يعانون من البطالة.

وبالنسبة لتونس بدأت إرهاصات الثورة تتجلى من خلال ارتفاع نسبة معدلات البطالة حيث وسجلت في سنة 2009 نسبة 13.29 % وقفزت في سنة 2011 إلى نسبة 18.33 % وهذا أبان الثورة لتبدأ بعدها معدلات البطالة[1] في التذبذب إلى غاية سنة 2015.

[1] الجمهورية التونسية وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي، وثيقة التوجيهية لمخطط التنمية (2016–2020)، مرجع سابق، ص: 20.

الفرع الرابع : تطور التضخم في الجزائر وتونس خلال الفترة (2000 –2015).

إن من أهم مظاهر التضخم هو تتبع تطور مؤشر أسعار الاستهلاك الذي يقيس التطور العام لأسعار عدة سلع خلال فترات زمنية معينة، كما أن تحديد تشكيلة الأسعار المكونة له تسمح بمعرفة الأسعار التي لها تأثير على تحركاته .والجدول التالي يوضح تطور البطالة في الجزائر وتونس خلال الفترة المدروسة :

الجدول رقم (10) : تطور ظاهرة التضخم في الجزائر وتونس خلال الفترة (2000–2015):

البيان / السنوات	التضخم	
	Tunisia	Algeria
2000	% 2.96	% 0.33
2001	% 1.98	% 4.22
2002	% 2.72	% 1.41
2003	% 2.71	% 4.26
2004	% 3.63	% 3.96
2005	% 2.01	% 1.38
2006	% 4.49	% 2.31
2007	% 3.41	% 3.67
2008	% 4.92	% 4.86
2009	% 3.52	% 5.73
2010	% 4.41	% 3.91
2011	% 3.54	% 4.52
2012	% 5.13	% 8.89
2013	% 5.79	% 3.25
2014	% 4.93	% 2.91
2015	% 4.85	% 4.78

المصدر : من إعداد الطلبة ، إعتمدا على بنك الدولي ، مؤشرات التنمية العالمية .

الشكل رقم (05): يوضح تطور التضخم في تونس والجزائر من سنة (2000 – 2015)

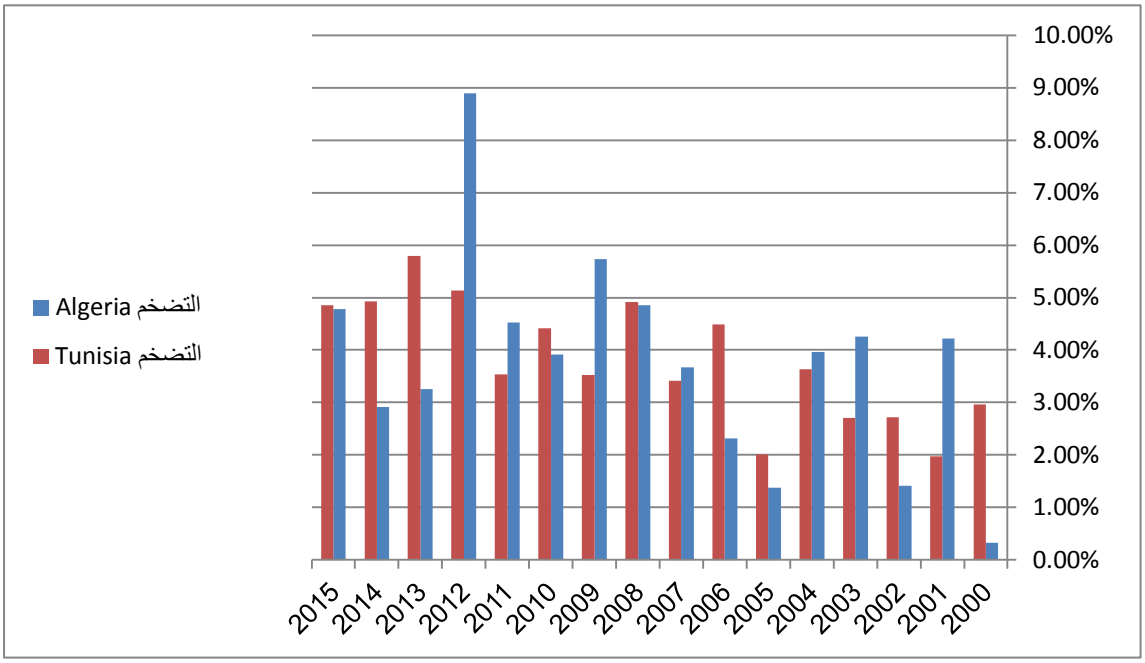

المصدر : من إعداد الطلبة ، إعتمدا على بنك الدولي ، مؤشرات التنمية العالمية .

التحليل بالنسبة للجزائر :

نلاحظ أن معدل التضخم ارتفع إلى 0.33 % سنة 2000 بعدما بلغ 3.9% سنة 1999 وهذا نتيجة تقييد في سياسة تحرير الأسعار وارتفع إلى 4.26% سنة 2003 يعود هذا الارتفاع إلى دعم السلطات للنشاط الاقتصادي بإتباع سياسة مالية توسعية مما أدى إلى حدوث عجز موازيني قدر سنتي 2002-2003 بـ 2.1% و 7.8% على التوالي أثرت هذه السياسة على التطورات النقدية بسبب إصدار النقد لتغطية ذلك العجز في الميزانية[1] حيث أن معدل نمو الكتلة النقدية قدر سنتي 2002-2003 على التوالي 9.23% و 5.21% أثر كذلك تعديل سعر الصرف على ارتفاع معدلات التضخم سنة 2001 عرف معدل التضخم ارتفاعا آخر سنة 2004 بداية تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي مع مؤسسات النقد الدولية.

إذ انتقل من 3.96 %سنة 2004 إلى 5.73% سنة 2009 يعد هذا الارتفاع شيء منطقي نتيجة الأزمة العالمية[2] سنة 2008، وفي فترة (2010 – 2011) شهد تذبذب في معدلات التضخم ليعرف بعد ذلك زيادة بنسبة 8.89 % سنة 2012 نتيجة الاستمرارية في سياسة تحرير الأسعار ، حيث ارتفعت أسعار المواد

[1] عبد للطيف بن أشنهو– عصرنة الجزائر– حصيلة وآفاق– فيفري –2015– ص62.

[2] بلعزوز بن علي – محاضر ات في النظريات والسياسات النقدية– ديوان المطبوعات الجامعية –الجزائر– 2002، ص : 207 .

الغذائية بنسبة 5.6%والمنتجات الفلاحية بـ 2.7% والمنتجات الفلاحية الصناعية بنسبة 8.5% كما ارتفعت المنتجات المصنعة بـ 5.0% ، أما الخدمات فقد ارتفعت بنسبة 5.1% .[1]

وفي الفترة (2013 – 2015) شهد تذبذب في معدلات التضخم إلى إن بلغ سنة 2015 بنسبة 4.78% نتيجة تهاوي قيمة الدينار الجزائري .

التحليل بالنسبة لتونس :

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معدلات التضخم سجلت سنة 2000 نسبة 2.96 % لتعرف تذبذبا خلال الفترة (2000 – 2005) حتى سنة 2006حيث سجل زيادة بنسبة % 4.49 ليسجل بعدها انخفاض سنة 2009 بنسبة 3.52 % حتى بلغ أعلى قيمة له 5.79 % سنة 2013 لينخفض بعدها بنسبة 4.93 %و 4.85 % سنتي 2014 و 2015 على التوالي.

وقد سبب هذا التذبذب الحاصل في معدلات التضخم الذي سجل في تونس نتيجته ارتفاع أسعار المواد الغذائية وزيادة أسعار المواد المصنعة و زيادة المواد الحرة والمؤطرة و بذلك ارتفاع في نسق إزدياد المؤشر العام للأسعار .

[1] رشيد دريس ،" انعكاس الانفتاح التجاري في الجزائر على هيكل ميزان مدفوعاتها خلال الفترة 2000–2012 "، مجلة الأكاديمية لدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، العدد 11 ،جانفي 2014 ،ص .26

الفرع الخامس : تطور سعر صرف الدينار الجزائري والتونسي خلال الفترة (2000 – 2015)

إن أسعار صرف الدينار مقارنة بالعملات الصعبة الرئيسية تتحدد بطريقة مرنة على مستوى السوق البينية (سوق ما بين البنوك) للصرف على أساس ظروف العرض والطلب وفقا للقواعد الدولية المعمول بها في هذا المجال، ولكن من زاوية عرض العملات الصعبة على مستوى السوق البينية للصرف فإن البنوك تبقى المصدر الأساسي للعملات الصعبة المعروضة في هذه السوق أين تحدد أسعار الصرف المطبقة على العمليات المبرمة وفقا لميكانيزمات السوق وعليه، فإن القيمة الخارجية للدينار تتمثل في سعر الصرف المحدد على مستوى السوق البينية للصرف أين يتدخل تسعة عشر مصرفا في الساحة إلى جانب بنك الجزائر وبنك المركزي التونسي .

ولتحليل تطور سعر صرف الدينار الجزائري والتونسي خلال (2000 – 2015) يمكن عرض الجدول التالي :

الجدول رقم (10) : تطور سعر الصرف في الجزائر وتونس خلال الفترة (2000–2015):

البيان / السنوات	سعر الصرف مقابل الدولار	
	Tunisia	Algeria
2000	1.370683	79.6819
2001	1.438713	77.21502
2002	1.421733	75.25979
2003	1.288458	75.39498
2004	1.245467	76.06065
2005	1.297433	76.27631
2006	1.331025	76.64662
2007	1.281358	69.2924
2008	1.232142	64.5828
2009	1.350275	72.64742
2010	1.4314	74.38598
2011	1.407783	72.93788
2012	1.461892	77.53597
2013	1.524658	79.3684
2014	1.697675	75.57902
2015	1.761625	72.6914

المصدر : من إعداد الطلبة ، إعتمدا على بنك الدولي ، مؤشرات التنمية العالمية .

التحليل بالنسبة للجزائر :

نلاحظ من خلال الجدول السابق يمكن ملاحظة عدة تغيرات في سعر صرف الدينار الجزائري يمكن ذكرها في النقاط التالية:

- في الفترة الممتدة (2000-2002) استمرت قيمة الدينار الجزائري بالانخفاض بمعدلات مستقرة تماشيا مع تراجع قيمة الدولار مقابل الأورو، ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى أحداث 11 سبتمبر 2001[1] .
- أما في الفترة (2003-2004) شهدت أسعار البترول تحسنا كبير، فانتقلت من 6.54 دولار للبرميل (سنة 2003 الى3.67 دولار) للبرميل سنة 2004 ، هذا أدى إلى زيادة حجم الصادرات البترولية الجزائرية ، وبتالي ارتفع قيمة الدينار الجزائري. استمرت قيمة الدينار مقابل الدولار في الارتفاع في الفترة الممتدة من 2005 إلى غاية 2007 بسبب ارتفاع قيمة الصادرات البترولية، أما قيمة الدينار مقابل الأورو فانخفضت لتصل إلى 99.94 دج سنة 2007 مقابل 3.91دج سنة 2005 ،بسبب انخفاض قيمة الدولار مقابل الأورو .[2]
- وفي سنة 2008 أثرت الأزمة المالية التي شهدها العالم على الدينار الجزائري حيث شهدت فيها أسواق النفط تقلبات حادة فقفزت أسعار النفط الخام من 150 دولار للبرميل سنة 2008 لتصل 40 دولار للبرميل .أدى تحسن قيمة الدولار الأمريكي مقابل الأورو إلى تراجع قيمة العملات التي تتبع نظم تعويم مدار مقابل (الدولار) مثل ما حدث للجزائر سنة 2009 و 2010 على التوالي ، وهذا لأجل الحفاظ على ثبات أسعار صادراتها وارداتها . وفي الفترة 2010 -2015 يمكن ملاحظة تذبذب قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار والأورو بسبب الركود في قطاع المحروقات الذي كانت من أسبابه أزمة منطقة اليورو، وأيضا سعي السلطة النقدية إلى تقليص الفارق بين سعر صرف الدينار في السوق الرسمية والسوق الموازية.[3]

التحليل بالنسبة لتونس :

أما بالنسبة لسعر الصرف في تونس خلال الفترة (2000-2004) متذبذبة قليلا بحيث تتميز الفترة من (2005-2006) بارتفاع في معدل نمو السيولة كما تميزت سنتي (2009-2010) تراجع بسيط في معدل نمو السيولة وذلك نتيجة لتباطؤ في معدلات النمو في دول الاتحاد الاوروبي بسبب أزمة ، غير أن الفترة الاخيرة من 2011 إلى غاية 2013 شهدت تذبذب حاد في معدل سعر الصرف وذلك بسبب تحولات السياسة التي

[1] http://www.essalamonline.com

[2] داود سعد الله "، الأزمات النفطية والسياسة المالية في الجزائر دراسة على ضوء الأزمة المالية العالمية ،" دار هومة، الجزائر ، 2013 ،ص .69.

[3] عبد الحميد مرغيت " ، تقييم أداء الدينار الجزائري بعد خمسين سنة من الاستقلال ،" كلية العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل، الجزائر، 2015.

شهدتها البلاد على خلفية ظروف عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي وإتجاه الافراد لسحب الودائع المصرفية ، والتبعية الشديدة للبنوك لاعادة التمويل من البنك المركزي ، مما أدى ببنك المركزي التونسي إلى خفض الاحتياطي الالزامي أكثر من مرة خلال عام 2011 4.5% إلى 2% كما قام أيضا بتخفيض أسعار الفائدة لحث البنوك على منح الائتمان.[1]

[1] صندوق النقد العربي، تقرير الاقتصادي العربي الموحد2012، ص:137.

خلاصة الفصل

تطرقنا في هذا الفصل تتبع مسار تحرير التجارة في الجزائر من مرحلة رقابة الدولة على التجارة الخارجية التي دامت سبع سنوات (1962 – 1969) الى مرحلة احتكار الدولة الى التجارة الخارجية خلال الفترة (1970 – 1989) ثم الانتقال الى عرض مختلف الاصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الجزائر والمتعلقة بقطاع التجارة الخارجية منذ سنة 1988 ، والتي تضمنت في جانبها الاول الاجراءات التشرعية الخاصة بتحرير التجارة الخارجية والجانب الثاني تضمن عمل الجزائر على انشاء مؤسسات وطنية مكلفة بتسيير وترقية التجارة الخارجية، وهي تعد تأكيد من الجزائر وقناعة منها بضرورة الانفتاح على العالم الخارج من خلال الدخول في حركة العلاقات التجارية الدولية في الاقتصاد العالمي .

كما تتبعنا مسار تحرير التجارة في تونس من مرحلة التأميم التي دامت 6 سنوات (1956 – 1961) الى مرحلة الرأس مالية المقيدة خلال الفترة (1970 – 1981) ثم الانتقال الى مختلف الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها تونس والمتعلق بتحرير التجارة الخارجية .

لكن الشيئ الذي يمكن ملاحظته واستخلاصه من دخول الجزائر و تونس في اقتصاد السوق هو تحقق المبادلات التجارية، و اقتصار الجزائر على قطاع وحيد متمثل في قطاع المحروقات مما يحد من استقلاليتها و دورها التجاري مع العالم الخارجي، وذلك بسبب ارتباط هذا الأخير بأسعار المحروقات ومستوى سعر صرف الدولار الأمريكي عكس الاقتصاد التونسي الذي يعتمد على مختلف القطاعات الاخرى مثل قطاع السياحة و تصير المواد الغذائية .

كما تم كذلك إضافة للعناصر السابقة محاولة تحليل التجارة الخارجية الجزائرية و التونسية في ظل التحولات و المتمثل أساسا انضمامهما للمنظمة العالمية للتجارة و دخولهما فيً العالمية، وايضا موقف الجزائر و تونس من علاقات مع الشركاء الأجانب من خلال اتفاقيات الشراكة الأورو– متوسطية .

و فيما يخص الوضعية الاقتصادية للجزائر و تونس تم عرض و تحليل مجموعة من المؤشرات الهامة في الاقتصاد الوطني، كالناتج الوطني الإجمالي و المؤشرات المتعلقة بالرصيد لميزان التجاري و مجموعة من المؤشرات الاخرى التي لها علاقة بالاقتصاد الجزائري و التونسي .

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

حيث تعتبر المعاملات الخارجية المتجسدة في قطاع التجارة الخارجية في بعض الدولة النامية (الجزائر و تونس) ذو الأثر الواضح على جل متغيرات الاقتصاد بشكل تنعكس فيه على هذه المتغيرات، من ذلك كله فإن القيام بعملية التحرير في قطاع التجارة الخارجية تعتبر ضرورية للنهوض بإقتصاديات هذه الدول .

ومن خلال هذا البحث قمنا في الفصل الأول عرض المفاهيم النظرية للتجارة الخارجية مع بيان نظريات التجارة الخارجية، وبعد ذلك تطرقنا لعرض المفاهيم النظرية لكل من النمو والتنمية الاقتصادية مع بيان الاختلافات و الفرق بين المفهومين، اما في الفصل الثاني تطرقنا الى دراسة تحليلية فيما تخص الجزائر وتونس حيث تم عرض مسار تحرير التجارة الخارجية لكل دولة والإصلاحات الاقتصادية وكذا التشريعات التي تخص قطاع التجارة الخارجية وأخيرا تطرقنا لبعض مؤشرات النمو الاقتصادي المتمثلة في (البطالة – التضخم) .

و هذا ما دفعنا إلى التفكير في كيفية تفعيل قطاع التجارة الخارجية كعامل مهم لتحقيق النمو الاقتصادي في الاقتصاد الوطني و الاقتصاد التونسي، و قد رأينا في هذا البحث كيف يتم عن طريق تحرير التجارة الخارجية يمكن للبلد أن يزيد من قدراته التصديرية بشكل يحقق فيه المزايا و المكاسب إضافة إلى حصوله على العملة الصعبة و يزيد فيه من تسويق منتجاته ضمن الأسواق العالمية خاصة إذا كان يمتلك مزايا في بعضها أو أن يكون له السبق في إنتاجها و تسويقها.

✍ اختبار الفرضيات:

بعد تناول البحث و الإجابة على الفرضيات المطروحة فيه يمكن اختبارها كما يلي:

❶ فيما يخص الفرضية الأولى، و المتعلقة بالعلاقة القوية بين التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي فقد تم تأكيدها من خلال الدراسة النظرية المتعلقة بالأهمية النسبية للتجارة الخارجية على متغيرات الاقتصادي الكلي أين وجد أن هذه الأخيرة تعمل على ممارسة تأثيرها على الدخل الوطني من خلال المضاعف للتجارة الخارجية عن طريق الصادرات، فالزيادة في الطاقة التصديرية للبلد يؤدي إلى الزيادة في الدخل الوطني، بالإضافة إلى هذا فقد تم التحقق من صحة هذه العلاقة في الجانب التطبيقي للبحث.

❷ أما يخص الفرضية الثانية، و التي تخص اعتبار التجارة الخارجية عنصر أساسي في التخصص وتقسيم العمل الدولي فقد تم التأكد من صحتها من خلال نظريات التجارة الخارجية الداعية إلى حرية التجارية الخارجية، فالمدرسة الكلاسيكية ترى في أن كل دولة لها القدرة في إنتاج السلع التي تمتلك فيها ميزة نسبية، أما المدرسة الحديثة فقد حثت على إنتاج السلع للدول من خلال التوافر النسبي لعناصر الإنتاج لديها، كما ظهر كذلك اتجاه حديث في التجارة الدولية يعمل على بيان أن الأهمية في التجارة الخارجية يعود إلى العوامل الديناميكية فيها، و الذي منه يكون التخصص و التقسيم الدولي للعمل.

❸ أما ما تعلق بالفرضية الثالثة، التي تقضي بسعي الجزائر و تونس باعتبارهما من الدول النامية إلى الرفع من مستوى تجارتهما الخارجية من خلال العديد من الإصلاحات التي قامتا بها، فقد تم التأكد منها أيضاً حيث أن الجزائر باشرت بالقيام بالعديد من الإصلاحات التي استهدفت قطاع التجارة من مرحلة احتكارها لهذا القطاع خلال فترة ما بعد الاستقلال، و التي تعد ضرورة الخارجية، بدءا دفعتها إليها الظروف الاقتصادية آنذاك، ثم شرعت في تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي، الذي من خلاله تم تحقيق العديد من التغييرات على مستوى المؤشرات الاقتصادية في الاقتصاد الوطني، و كخطوة لتفعيل دورها و المشاركة في النظام العالمي الجديد للتجارة الخارجية تسارعت إلى الانضمام في التجمعات و التكتلات العالمية و الإقليمية، و التي نجد منها محاولتها للانضمام في المنظمة العالمية للتجارة، إضافة إلى التوقيع على اتفاقيات مع الاتحاد الأوروبي(دول شمال المتوسطي) في إطار الشراكة الأورو– متوسطية، و غيرها من التجمعات الاقتصادية الأخرى.

كما باشرت تونس ايضا القيام با العديد الاصلاحات التي استهدفت قطاع التجارة ابتداء من مرحلة التأميم التي دامت سته سنوات (1956 – 1961) الى مرحلة الرأس مالية المقيدة خلال الفترة (1977 – 1981) ثم الانتقال الى مختلف الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها تونس والمتعلق بتحرير التجاره الخارجية .

و بالتالي فإن الجزائر و تونس بهذا قد تمكنتا فعلاً من الرفع من مستوى تجارتهما الخارجية من خلال علاقاتهما مع الشركاء الأجانب بالشكل الذي عاد عليهما بالمكاسب الكبيرة في الاقتصاد ، إلا أنه ما يلاحظ في التجارة الخارجية للجزائر هو تركزها الواضح على قطاع واحد في ميدان الصادرات هو قطاع المحروقات بنسب كبيرة تفوق 96 ، %ما يؤكد عدم نجاعة الإصلاحات في هذا المجال.

اما في ما يخص تونس فهي تركز على قطاع السياحة و تصدير بعض المنتجات الفلاحية و المواد الغذائية .

✍ نتائج الدراسة :

من خلال هذا البحث يمكن التوصل إلى النتائج التالية :

❶ تحرير التجارة الخارجية ضرورة حتمية لاقتصاديات الدول، ذلك لأن تحرير التجارة الخارجية تقوم على مبدأ الحرية في إجراء المعاملات من دون قيود و حواجز مع العالم الخارجي، لذلك فهي تمكن من إجراء المعاملات في سياق يخدم الاقتصاد الوطني و الاقتصاد التونسي من خلال تحقيق العوائد ذات الأثر على مناحي الحياة للأفراد و الجماعات .

❷ إن سعي البلدان النامية ومنها الجزائر و تونس إلى الانخراط في النظام التجاري العالمي الجديد من خلال العمل على تحرير التجارة الخارجية عن طريق القيام بإصلاحات شاملة تستهدف قطاع التجارة الخارجية لوحظ في أولى خطواته ظهور مؤشرات ونتائج سلبية، خاصة ما تعلق منها بالعالم الخارجي (كمؤشرات الميزان التجاري)، لكن هذه النتائج لن تكون كذلك على المدى الطويل إذ تتحسن تدريجيا مع التقدم في عمليات الإصلاح و معالجة مواضع الاختلال وفق متطلبات التعامل مع العالم الخارجي .

❸ كضرورة لمواكبة التطورات على الصعيد العالمي نجد الجزائر في خلال مسيرتها عكفت إلى تطبيق العديد من الإصلاحات في قطاع التجارة الخارجية بدءا (بعدً من فترة ما بعد الاستقلال 1962) . حيث اتبعت سياسة الحماية لتجارتها الخارجية إلى غاية بداية السبعينات أين عملت الدولة على تأميم تجارتها الخارجية (الاحتكار)، وصولا إلى مرحلة التحرير أين أنشئت العديد من المؤسسات العاملة في القطاع من أجل القيام بدور فاعل في تسهيل الإجراءات الخاصة بهذا القطاع، كما سنت العديد من التشريعات و القوانين لتنظيم و تسهيل حركة هذه الأخيرة . كما طبق هذا على الدولة التونسية من خلال الاصلاحات التي قامت بها والقوانين والتشريعات التي وضعتها لتنظيم و تسهيل قطاع التجارة الخارجية .

❹ إن انتهاج الجزائر و توجهها نحو الاقتصاد المخطط في الفترة التي أعقبت استقلالها جعلتها تعاني من وضعيات اقتصادية صعبة، كما جعلها تعمل على تطبيق برامج إصلاح شاملة في اقتصادها، اعتبرت في ذات الوقت ملزمة لأنها كانت عبارة عن خطط مقترحة من قبل صندوق النقد الدولي نظير تقديمه لتسهيلات مالية إلى الجزائر أثناء المراحل الصعبة التي عاشها الاقتصاد الوطني، و هذه الإجراءات من الصندوق كانت هادفة و مقيدة بتبني سياسة جديدة مبنية على الانفتاح وتحرير التجارة الخارجية. كما طبق نفس الامر على الدوله التونسية من خلال انتهاجها عدت خطط وتطبيق مجموعه من البرامج الاصلاحية في هذا المجال .

❺ كما و أنه من خلال تحليلنا للتوجه الجديد للتجارة الخارجية في ظل الانتقال إلى اقتصاد السوق، يتضح جليا أن الجزائر و تونس شرعت في مفاوضات مطولة بغية الانخراط في المنظمة العالمية للتجارة كي تستفيد من المزايا المقدمة للدول المنضمة تحت لواءها.

❻ كذلك من خلال البحث نجد أن الاقتصاد الجزائري في حقيقته عبارة عن اقتصاد ريعي معتمد كليا على منتوج تصديري واحد هو البترول من خلال قطاع المحروقات الذي يشكل ما نسبته حوالي 95 % من مجموع الصادرات الإجمالية، و هذا من شأنه أن يعرض الاقتصاد الوطني للخطر من خلال تذبذب الأسعار لهذا المنتوج في الأسواق العالمية، و أما ما تعلق بالقطاعات التصديرية الأخرى فنجدها في الغالب تصل إلى 03 % و هي نسبة ضئيلة جدا مقارنة بما تملكه الجزائر من مقدرات من شأنه أن تسهم في رفع هذه النسبة إلى مستويات مقبولة و منافسة، خاصة إذا كان الحديث و التوجه إلى قطاع الزراعة. عكس الاقتصاد التونسي الذي يعتمد على قطاع السياحة وتصدير بعض المنتجات الزراعيه والمواد الغذائية .

❼ كما نجد ايضا من خلال البحث ان الاقتصاد التونسي في حقيقته عبارة عن اقتصاد حقيقي معتمد على قطاع السياحة وبعض المنتجات الزراعية كالزيتون و التمور إضافة الى بعض المواد الغذائية .

✍ التوصيات:

يمكن من خلال هذا البحث تقديم التوصيات التالية:

➥ مواصلة السعي من أجل تحرير التجارة الخارجية من خلال اتخاذ التدابير اللازمة لتحرير قطاع التجارة الخارجية و تفعيلها بما يخدم الاقتصاد الوطني و يعزز مركزه في الاقتصاد العالمي، إضافة إلى الاستفادة من التكنولوجيات الجديدة المطروحة على صعيد الأسواق الدولية.

➥ لا بد من العمل بما يمكن من الاستفادة من عملية التحرير لقطاع التجارة الخارجية عن طريق تسخير كل المتطلبات الخاصة بذلك مع العمل على بناء استراتيجيات هادفة لتحصيل المكاسب ومواجهة الخسائر عن الاقتصاد الوطني .

➥ كذلك لا بد من وضع إستراتيجية للحث على المضي قدماُ نحو الأسواق العالمية و ذلك من خلال تحفيزهم على عمليات التصدير من انتهاج سياسة التصنيع من أجل التصدير، كما يكون في الوقت نفسه العمل على الإحلال محل الواردات في الاقتصاد لخفض فاتورة الاستيراد الباهظة.

➥ كما يعزى كذلك في الاقتصاد الوطني أن يكون هناك تشجيع وتحفيز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ميدان التجارة الدولية، من خلال العمل على إتاحة الفرص المتوسطة لأن تلعب دورا لها للقيام بعمليات التصدير و المنافسة في الأسواق العالمية.

➥ بالإضافة إلى العمل على تطوير القطاعات خارج المحروقات كبديل أساسي للبترول، لأجل الخروج من دائرة الخطر التي من الممكن أن تصيب هذا المنتوج في الأسواق العالمية كما الإشارة إليه سابقا وتعزيز الصادرات و تقييد الواردات با النسبة للجزائر وتونس .

✍ **افاق الدراسة** :

إنه و بالرغم من محاولتنا للربط بين التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي في هذا البحث عن طريق بيان مدى التأثير و التأثر بين المتغيرين إلا أن هذه الدراسة تبقى محدودة ، كما اشتملت دراستنا على متغيرات محدودة تمثلت في كل من الصادرات، الواردات و الناتج الإجمالي وبعض المتغيرات الاخرى و أهملت متغيرات أخرى تكون مهمة في مثل هذه الدراسات المتعلقة بالنمو الاقتصادي ، لذلك من خلال هذه يمكن أن نفتح آفاقاً الدراسة و مجالات أخرى تكون جديرة بالدراسة في مثل هذه الميادين من التجارة الدولية و النمو الاقتصادي كما يلي:

❶ كيف يمكن أن نوازن بين متطلبات و احتياجات الدولة للقيام بعملية تحرير التجارة الخارجية و تحقيق النمو الاقتصادي.

❷ في إطار عملية التحرير لقطاع التجارة الخارجية ما هي الاستراتيجيات الواجب تتبعها للاستفادة من هذا الوضع الجديد مع مراعاة العدول عن مختلف الآثار و العوائق التي يمكن أن تنجم من ذلك .3

❸ و هل يمكن اعتبار تحرير قطاع التجارة الخارجية في الاقتصاد الوطني خيار استراتيجي للنهوض بالاقتصاد الوطني و أداة لتعزيز القدرة التنافسية و الحصول على مركز تنافسي في السوق العالمية.

❹ كما يمكن أن نلفت الانتباه إلى موضوع مهم و هو مدى قدرة الدولة على العمل على التخصص في ميدان التجارة الدولية و أثر ذلك على النمو الاقتصادي في البلد.

❺ كذلك مدى فعالية كثافة المهارة لليد العاملة في التجارة الدولية كمحفز على النمو في البلد، بالإضافة إلى احتساب التقدم التكنولوجي و مدى تأثيره على المبادلات التجارية العالمية و حفز النمو في البلدان الراعية له .

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا : المراجع باللغة العربية :

الكتب :

1) موسى سعيد مطر و آخرون، **التجارة الخارجية**، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2001 .

2) محمود يونس، **أساسيات التجارة الدولية**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الأردن، 1993 .

3) جمال جويدان الجمل، **التجارة الدولية**، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2000 .

4) السيد محمد أحمد السريتي، **التجارة الخارجية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، **2009**.

5) عبد المطلب عبد الحميد، **النظرية الاقتصادية (تحليل جزئي و كلي للمبادئ)**، الدار الجامعية، 2001 .

6) عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003 .

7) مجدي محمود شهاب، **الاقتصاد الدولي المعاصر**، الإسكندرية، 2007 .

8) يوسف مسعداوي، **دراسات في التجارة الدولية**، دار هومة للطباعة و النشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

9) جاسم محمد، **التجارة الدولية**، دار زهران للنشر و التوزيع، الأردن, 2006 .

10) أحمد فارس مصطفى، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، منشورات جامعة حلب، سوريا، 1989 .

11) جودة عبد الخالق، **الاقتصاد الدولي**، دار النهضة العربية، مصر، 1992 .

12) قدي عبد المجيد، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ط 1 ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006

13) محمد صفوت قابل، **منظمة التجارة العالمية و تحرير التجارة الدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، **2008.**

14) السيد أحمد الخالق، أحمد بديع بمليح، **تحرير التجارة العالمية في دول العالم النامية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003 .

15) محمد صفوت قابل، **منظمة التجارة العالمية و تحرير التجارة الدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، **2008 .**

16) محمد علي إبراهيم، **الآثار الاقتصادية لاتفاقيات الجات**، الدار الجامعية، الإسكندرية ، 2003 .

17) أحمد فاروق غنيم، **تحرير التجارة**، مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2004 .

18) عبد المطلب عبد الحميد، **الجات و آليات منظمة التجارة العالمية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003 .

19) مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل**، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، 2008.

20) ناصر عدون، محمد منتاوي، **الجزائر و المنظمة العالمية للتجارة**، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2003.

21) ياسر الحويش، **مبدأ عدم التدخل و اتفاقيات تحرير التجارة الدولية**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2005.

22) عادل أحمد حشيش و مجدي محمود شهاب، **أساسيات الاقتصاد الدولي** ، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003.

23) علي عبد الفتاح أبو شراز، **الاقتصاد الدولي**، دار المسيرة، الأردن ، 2007.

24) عبد الرحمان يسري أحمد، **الاقتصاديات الدولية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 1998.

25) سامي خليل ،**الاقتصاد الدولي**، دار النهضة العربية ، مصر، 2001.

26) فليح حسن خلف، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، مؤسسة الوراق للنشر، الأردن، 2004.

27) زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية الجديدة، مصر، 2005.

28) يونس محمود ،**الاقتصاديات الدولية**، الدار الجامعية، مصر، 2007.

29) كلاوس روزو، ترجمة عدنان عباس علي، **الأسس العامة انظرية النمو الاقتصادي**، جامعة قار يونس، بنغازي، 1990.

30) اسماعيل شعباني، **مقدمة في اقتصاد التنمية**، الجزائر، دار هومة للنشر والتوزيع، طبعة 2، 1997.

31) عبد العزيز عجيمية وعبدالرحمان يسرى، **التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها**، الدار الجامعة، الاسكندرية، 1999.

32) سهير عبدالظاهر أحمد و محمد مدحت مصطفى، **النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية**، مكتبة الاشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، 1999 .

33) عبد الزهرة فيصل يونس، **مرجعيات الفكر التنموي وامداداتها المعاصرة**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية، 2002

34) محمد بلقاسم حسن بهلول، **الاستثمار و إشكالية التوازن الجهوي** ، (مثال الجزائر) ، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر1990.

35) عبد المطلب عبد الحميد، **النظرية الاقتصادية تحليل جزئي كلي** ، الدار الجامعة، الإسكندرية، 2006.

36) محمد عدنان وديع، **قياس التنمية ومؤشراتها** ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، 2002.

37) صالح تومي ، **مقدمة في الاقتصاد الكلي** ، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2004.

38) عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية** ، الدار الجامعية و الاسكندرية ، 2000.

39) فليح حسن خلف، "**التنمية و التخطيط الاقتصادي**" ، عالم المكتبات الحديث، الطبعة الأولى، عمان، 2002.

رسائل و اطروحات :

1) رشيد شيلالي، " **تسيير المخاطر المالية في التجارة الخارجية الجزائرية**"، مذكرة ماجستير في علوم التجارية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011/2010 .

2) عطا الله بن طيرش ، " **اثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية** " ، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير ، غير منشورة، تجارة دولية كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير المركز الجامعي غرداية، 2011/2010 .

3) بوكونة نورة، "**تمويل التجارة الخارجية في الجزائر**"،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، فرع تحليل اقتصادي ، جامعة الجزائر، دفعة 2011/2010 .

4) أوقارة عبد الحليم، **دراسة قياس الانتاج على المستوى الكلي حالة الجزائر** (1969-2002)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع اقتصاد كمي (غير منشورة)، كلية علوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة يوسف بن خدة الجزائر، 2006/2005.

5) منى مسغوني ، **علاقة سياسة الواردات بالنمو الداخلي للاقتصاد الوطني في الفترة 1970 _ 2001** ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع تحليل اقتصادي (غير منشورة) جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2005.

6) صواليلي صدر الدين، " **النمو و التجارة الدولية في الدول النامية**" ، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية" ، فرع القياس الاقتصادي، جامعة الجزائر ، 2005 .

7) سلمى سلطاني، **دور الجمارك في سياسة التجارة الخارجية** ، (حالة الجزائر) ، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية ، فرع التخطيط والتنمية ، كلية علوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر ، 2003.

8) محمد حشماوي، **التجارة الدولية و التنمية الاقتصادية بالبلاد النامية خلال عقد الثمانينات مع الاهتمام بحالة الجزائر**، رسالة ماجستير غير منشورة، 140 معهد العلوم الاقتصادية الجزائر،1994.

9) كبير سمية ، **التجارة الخارجية وتمويلها بعد الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع نقود ومالية (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر، 2002/2001.

10) سامية بوطمين، **انضمام الجزائر للمنضمة العالمية للتجارة**، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، كلية 200 العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، جوان 2001 .

11) سمير ميموني، **الشراكة الأورو متوسطية بين الطموحات و الواقع مع دراسة اتفاقية الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي**، مذكرة ماجستير في 206 علوم التسيير غير منشورة، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر،2006.

12) أحمين شفير، «**الإصلاحات الاقتصادية (حالة الجزائر– تونس – المغرب)**»، (مذكرة ماجستيير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001/2000.

المجلات العلمية :

1) محمد قويدري، **انعكاسات تحرير التجارة العالميةعلى اقتصاديات البلدان النامية**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة العدد :01، 2002 .

2) ناصر دادي عون و محمد متناولي، **انظمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة الأهداف والعراقيل** ، مجلة الباحث، العدد 03 ، ورقلة ،2005 ، ص:71 .(بتصرف)

3) صالح صالحي، **الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر للمنضمة العالمية للتجارة**، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سطيف، العدد الأول، 2001.

4) عبد القادر صافي، «**سياسات الخوصصة في ظل الإصلاحات الاقتصادية (حالة الجزائر عوامل فشل ونجاح سياسة الخوصصة في الجزائر)**»، (أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007/2006.

المؤتمرات والملتقيات والندوات :

1) محمد بن إبراهيم التويجري، " **التجارة الدولية و أثرها على التنمية المستدامة**"، المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية، المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة، تونس، 2007 .

2) نور الدين حامد ، **العولمة و الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية (حالة الجزائر)**، الملتقى الدولي للسياسات الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، 149 تلمسان، 2004.

3) مفتاح صالح، **تطور الاقتصاد الجزائر وسماته منذ الاستقلال إلى اصلاحات التحول لى اقتصاد سوق** ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي للسياسات الاقتصادية ، جامعة ابو بكر بلقايد و تلمسان. 2004

4) رمضان بن إبراهيم، **الفقر والتّنمية البشرية وسير العمل في تحقيق الأهداف الإنمائيّة للألفيّة (دراسة حالة تونس)**، المؤتمر العالمي التّاسع للاقتصاد والتّمويل الإسلامي(ICIEF)، إسطنبول تركيا، 09-11 سبتمبر 2013.

5) قويدر بوطالب، مداخلة بعنوان: **الإصلاحات الاقتصادية والتشغيل في الدول المغرب العربي**، ندوة حول: متطلبات التنمية في الشرق الأسود (المشرق والمغرب) في ظل المستجدات المحلية والعالمية، 24-26 سبتمبر1996.

التقارير والقوانين والمراسيم والقرارات:

1) الجريدة الرسمية رقم 14 الصادرة في 1974/02/12 ، الامر74-72 الصادر في 30 جانفي 1974.

2) الأمر رقم 71-68 المؤرخ في 1971/12/31 المتضمن لقانون المالية سنة 1972.

3) دليل الجزائر الاقتصادي و الاجتماعي، المؤسسة العمومية الاقتصادية، الوكالة الوطنية للنشر و الإشهار، 1989.

4) وزارة التنمية والتعاون الدولي، وثيقة حول: المخطط الحادي عشر(2007-2011)، المجلد الأول، تونس، 2006.

5) وزارة التنمية والتعاون الدولي، وثيقة حول: المخطط الثاني عشر للتنمية (2011-2014)، المجلد الأول، تونس، 2009.

6) النشرة الثلاثية الاحصائية ، بنك الجزائر ، رقم 15 سبتمبر 2001.

7) صندوق النقد العربي، تقرير الاقتصادي العربي الموحد2012.

المواقع الإلكترونية :

1) http://www.thegulfbiz.com

2) http://www.diplomatie.gov.tn

3) http://www.essalamonline.com

ثانيا : المراجع باللغة الأجنبية:

Livres :

1) Malcom Gills, M. Roemer Economie du développement "de boeck. Edition, Bruxelles, 1990.

2) Robert J. Barro, Xavier Sala. I. Martin, la croissance économiques , édition internationa ,paris1996.

3) . G. Tapions, les mouvement de population et libre échange a l'horsion2010, Annuaire de la Méditerranée, Tunis, 1997.

4) Moheidine Madri, Le Maghreb, et le nouvel espace économiqueeuropéen, CITIMA, Tunis, 1997 .